جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع:

نظم المعلومات المالية و دورها في ترشيد القرارات المالية

-دراسة حالة المديرية العملياتية لاتصالات الجزائر بولاية المدية-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالبة:

أمال بلخيرات

تحت إشراف الأستاذة:

د/ سمية ولد شرشالي

أعضاء لجنة المناقشة

شمس الدين بوعرار	استاذ محاضر أ	جامعة المدية	رئيسا
سمية ولد شرشالي	أستاذ محاضر ب	جامعة المدية	مقررا
حياة طهراوي	أستاذ محاضر ب	جامعة المدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية : 2018-2019

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع:

نظم المعلومات المالية و دورها في ترشيد القرارات المالية

-دراسة حالة المديرية العملياتية لاتصالات الجزائر بولاية المدية-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالبة:

أمال بلخيرات

تحت إشراف الأستاذة:

د/ سمية ولد شرشالي

أعضاء لجنة المناقشة

شمس الدين بوعرار	استاذ محاضر أ	جامعة المدية	رئيسا
سمية ولد شرشالي	أستاذ محاضر ب	جامعة المدية	مقررا
حياة طهراوي	أستاذ محاضر ب	جامعة المدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية : 2018-2019

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله سبحانه وتعالى الذي أعاني على اتمام دراستي هذه، ولولا توفيقه عز وجل لما تحقق من ذلك شيء، وبعد:

أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم في اخراج هذا البحث الى حيز التنفيذ، والى كل من كان سببا في تعليمي وتوجيهي ومساعدتي.

يسعدني أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان الى من تقصر كل كلمات الشكر وعبارات الثناء عن الوفاء بحقها، ا أستاذتي الفاضلةسمية ولد شرشالي المشرفة على هذه المذكرة، والتي لها كل الشكر على ما منحتني اياه من الوق والجهد والاهتمام وكل ما من شأنه تعزيزي لإخراج هذا العمل في أفضل صورة ممكنة فكانت نعم المشرفة ونع المعلمة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير الى كل من تفضل في قبول مناقشة هذه المذكرة فجزاه الله عنها خير الجزاء.

وأتقدم بالشكر الى كل من مد لي يد العون وكل ما قدم لي من نصائح وتوجيهات طيلة مرحلة هذه المذكرة.

كما أسجل في هذا السياق جزيل شكري إلى كل أساتذةوعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المدية.

شكرا لكل من شجعني وشد من أزري ولو بالكلمة الطيبة،

شكرا للجميع وجزاكم الله عني كل خير الجزاء.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

- والدتي العزيزة التي كان لها كل الفضل فيما وصلت إليه وكانت سندي في هذه الحياة أطال الله في عمرها.
- الى ابي العزيز أطال الله في عمره.
- الى زوجي رفيق دربي " شعيب " حفظه الله.
- الى أختي أسماء ، و كافة أفراد عائلتي أدامهم الله.
- صديقاتي العزيزات: أنفال، أمال، خديجة، هاجر، نريمان، حنان و زميلاتي في الدراسة .
- الى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع، ولو بكلمة طيبة.

مستخلص

تهدف هذه الدراسة الى تحليل واختبار دور نظم المعلومات المالية في ترشيد القرارات المالية في مؤسسة اتصالات الجزائر بالمدية، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة عى أسلوبين : دراسة وصفية كيفية عن طريق اجراء مقابلة شخصية نصف موجهة مع مجموعة العاملين في المديرية من مستخدمي النظام المالي ORACLE FINANCE في المؤسسة، ودراسة تطبيقية مست جميع المصالح التي تعتمد على النظام المالي في المؤسسة، وقد توصلت الدراسة في الأخير الى العديد من النتائج أهمها :

- تستخدم مؤسسة اتصالات الجزائر أحد أحدث الأنظمة المعلوماتية المالية المتطورة في العالم.
- تتسم المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المالي ORACLE FINANCE في مؤسسة اتصالات الجزائر بالثقة.
- يساعد نظام المعلومات المستخدم في اتصالات الجزائر بتوفير الكم المناسب من المعلومات لمتخذي القرارات المالية في المؤسسة.
- يفيد نظام المعلومات المالي المستخدم في تخزين المعلومات المالية التاريخية وتوفيرها لمتخذي القرارات المالية لاتخاذ قرارات مستقبلية.

الكلمات المفتاح: نظم المعلومات المالية، القرارات المالية، قرار الاستثمار، اتصالات الجزائر.

Résumé :

L'objectif de cette étude est d'analyser et de tester le rôle de système d'information financière dans la rationalisation des décisions financières au sein de l'entreprise Algérie Télécom à Médéa, en s'appuyant sur deux méthodes: une étude descriptive sur mener d'un entretien semi-dirigé avec des interviewés sur la manièred'utilisation du système financier ORACLE FINANCE, Et étude appliquéesur tous les services qui dépendent du système financier, cette étude à octroi à de nombreux résultats, dont les plus importants sont:

- Le système d'information financière utilisé au sein de l'entreprise Algérie Télécom est l'un des systèmes d'information financière les plus avancés au monde.

- Les informations fournies par le système d'information financière (ORACLE FINANCE) sont très fiable.

- Le système d'information utilisé par Algérie Télécom aide à fournir la quantité d'informations appropriée aux décideurs financiers de l'organisation.

- Le système d'information financière utilisé pour stocker les informations financières historiques et les fournir aux décideurs financiers pour qu'ils puissent prendre des décisions.

Mots clés : systèmes d'information financière, décisions financières, décision d'investissement, contacts Algérie.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير		
الإهداء		
الملخص		i
فهرس المحتويات		iii
فهرس الجداول		iv
فهرس الأشكال		ا-د
مقدمة		
الفصل الأول	**القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية**	02
تمهيد		03
المبحث الأول	**المؤسسة الاقتصادية**	03
المطلب الأول	مفهوم المؤسسة الاقتصادية	04
المطلب الثاني	خصائص وأهداف المؤسسة الاقتصادية	10
المطلب الثالث	تصنيف المؤسسات الاقتصادية	11
المبحث الثاني	**الإطار انظري للقرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية**	11
المطلب الأول	تعريف وأهداف القرارات المالية	15
المطلب الثاني	أقسام القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية	18
المطلب الثالث	مراحل اتخاذ القرارات المالية	22
المبحث الثالث	**أنواع القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية**	22
المطلب الأول	قرار التمويل	25
المطلب الثاني	قرار الاستثمار	27
المطلب الثالث	قرار توزيع الأرباح	30
خلاصة		32
الفصل الثاني	**نظم المعلومات المالية وعلاقتها بترشيد القرارات المالية في المؤسسات**	32
تمهيد		33
المبحث الأول	**الإطار النظري للنظم والبيانات والمعلومات**	33
المطلب الأول	مدخل إلى النظم والبيانات	

المطلب الثاني	المفاهيم الأساسية للمعلومات	44
المطلب الثالث	جودة و امن المعلومات	53
المبحث الثاني	**الاطار النظري لنظم المعلومات**	56
المطلب الأول	ماهية نظم المعلومات و عناصره و موارده	56
المطلب الثاني	وظائف نظم المعلومات وعوامل تطوره	62
المطلب الثالث	مكونات نظم المعلومات وأهم التحديات التي تواجهها	65
المبحث الثالث	**نظم المعلومات المالية وعلاقتها بترشيد القرارات المالية**	68
المطلب الأول	تعريف نظم المعلومات المالية ومصادر بيانات المعلومات المالية	68
المطلب الثاني	مكونات نظم المعلومات المالية	70
المطلب الثالث	علاقة نظم المعلومات المالية بترشيد القرارات المالية	73
خلاصة		74
الفصل الثالث	دراسة كيفية وتطبيقية لأثر نظم المعلومات المالية في ترشيد القرارات المالية في اتصالات الجزائر	
تمهيد		76
المبحث الأول	تقديم عام لمؤسسة اتصالات الجزائر	77
المطلب الأول	لمحة تاريخية عن مؤسسة اتصالات الجزائر	77
المطلب الثاني	المديرية العملياتية لاتصالات الجزائر بالمدية	80
المبحث الثاني	الدراسة الكيفية لنظم المعلومات المالية في اتصالات الجزائر	85
المطلب الأول	منهجية الدراسة	85
المطلب الثاني	تحليل نتائج الدراسة الكيفية	88
المطلب الثالث	نتائج الدراسة الكيفية	90
المبحث الثالث	دراسة تطبيقية لنظام المعلومات المالي ودوره في ترشيد القرارات المالية	95
المطلب الأول	نظام المعلومات المالي ORACLE FINANCE	95
المطلب الثاني	استخدام نظم المعلومات المالية في معالجة القرارات المالية	98
خلاصة		103
خاتمة		105
قائمة المراجع		110
قائمة الملاحق		117

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	يوضح التمييز بين مصطلح البيانات ومصطلح المعلومات	47
(1-3)	توزيع الأشخاص الذين تم اجراء المقابلة معهم حسب الوظيفية.	86
(2-3)	توزيع الأشخاص الذين تم اجراء المقابلة معهم حسب المؤهل العلمي.	87
(3-3)	توزيع الأشخاص الذين تم اجراء المقابلة معهم حسب الخبرة المهنية.	88
(4-3)	دليل المقابلة.	89
(5-3)	أسئلة المقابلة.	90

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	مراحل اتخاذ القرار.	13
(1-2)	أنواع النظم.	35
(2-2)	مكونات قاعدة البيانات.	41
(3-2)	معمارية نظام قاعدة البيانات.	43
(4-2)	العلاقة بين البيانات والمعلومات.	47
(5-2)	عناصر نظم المعلومات ومواردها.	61
(6-2)	وظائف نظام المعلومات.	63
(7-2)	المكونات الأساسية لنظم المعلومات.	66
(8-2)	مكونات نظام التمويل.	72
(1-3)	الهيكل التنظيمي الخاص بالمدير العملي لاتصالات الجزائر.	81
(2-3)	الهيكل التنظيمي الخاص بالمديرية الفرعية للدعم الوظيفي.	83
(3-3)	الهيكل التنظيمي الخاص بالمديرية الفرعية التقنية.	83

مقدمة

تواجه المؤسسات الاقتصادية تحديات كبرى نتيجة ما يشهده العالم من تطورات سريعة وعميقة في مجالات عديدة ويعرف العالم الحالي أيضا بعصر ثورة المعلومات وانفجار المعرفة، عصر مجتمعات المعلومات التي تزداد اندماجا وسرعة.

إن لنظم المعلومات المالية دور استراتيجي مهم، كما أن للمعلومة المالية أهمية بالغة فهي تعتبر كمورد ثمين من موارد كل مؤسسة، ومن كونها أداة لا غنى عنها لامتلاك أو تحقيق الميزة التنافسية، تطوير وتنمية المؤسسة، تحسين النوعية المستمرة، الإبداع التكنولوجي، المساعدة في اتخاذ القرارات ... الخ، فنظم المعلومات المالية تعمل على تجميع البيانات بطريقة متكاملة وتشغيلها بالطرق المناسبة لتخزينها، ومتابعة التعديلات والتغييرات التي تحدث على البيانات و المعلومات المخزنة و تحديثها و استرجاعها في الوقت المناسب لذلك تعتبر دراسة نظم المعلومات المالية أمرا ضروريا في المؤسسات الاقتصادية.

كما أن عملية اتخاذ القرار من أهم الأدوار التي يقوم بها أفراد المؤسسة، حيث يضمن القرار اختيار أفضل البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة، ولا يستطيع متخذ القرار القيام بعمله ما لم تتوفر له معلومات كافية من اجل الوصول إلى قرارات صائبة، لذلك فان عملية اتخاذ القرار تكون مبنية على المعلومات التي تنساب بطريقة رسمية عبر المستويات التنظيمية المختلفة، حيث كلما كانت هناك معلومات بقدر كبير كلما كانت عملية اتخاذ القرار صحيحة، لذلك تعتبر المعلومات هي الركيزة الأساسية في عملية اتخاذ قرارات المؤسسة، حيث تمثل هذه الأخيرة جوهر العملية التسييرية للمؤسسة حيث أن البحث عن نظام معلومات مالي يمتاز بالفعالية هو مطلب بحث كل مؤسسة، لرغبتها في انعكاس فعالية النظام على نشاطاتها،كما إن امتلاك أي مؤسسة لنظام معلومات مالي فعال من مقومات النجاح، فأي نشاط مآله الفشل إذا كان الدعم المعلوماتي غير كافي، و إذا كانت المعلومات المالية غير متوفرة في الوقت المناسب و بالتكلفة المعقولة، فكفاءة و فعالية هذه الوسيلة تتحدد قياسا إلى مدى ما تحققه من فوائد للمؤسسة.

على ضوء ما سبق تتمحور إشكالية بحثنا هذا حول التساؤل التالي:

كيف يمكن لنظم المعلومات المالية ترشيد القرارات المالية في المؤسسة؟ وما واقع ذلك في المديرية العملياتية لاتصالات الجزائر بالمدية ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أنواع القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية؟
- هل هناك علاقة بين الاستخدامات التي تتيحها نظم المعلومات المالية وفعالية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية؟
- ما هو واقع النظام المعلومات المالي المستخدم في مؤسسة اتصالات الجزائر بالمدية؟ وما هو دوره في ترشيد القرارات المالية؟

فرضيات الدراسة.

على ضوء إشكالية الدراسة يمكن صياغة جملة من الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** تتنوع القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية ما بين قرارات تمويلية، استثمارية وقرارات توزيع الأرباح.
- **الفرضية الثانية:** هناك علاقة بين الاستخدامات التي تتيحها نظم المعلومات المالية وفعالية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.
- **الفرضية الثالثة:** تستخدم مؤسسة اتصالات الجزائر بالمدية أحد أحدث أنظمة المعلومات المالية والتي تلعب دور كبير في ترشيد القرارات المالية في هذه المؤسسة.

أهمية الدراسة.

تستمد هذه الدراسة أهميتها من:

- أهمية موضوعها المتمثل في نظم المعلومات المالية.
- دراسة موضوع نظم المعلومات المالية من مختلف جوانبه من خلال تقديم اطار نظري يحدد مختلف المفاهيم المرتبطة باتخاذ القرارات المالية، وكذا طبيعة نظم المعلومات المالية المستخدمة في اتصالات الجزائر.
- ابراز الدور الذي تلعبه نظم المعلومات المالية في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية وتحديد نوعية ودرجة مصداقية المعلومات الموفرة.

أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة الى فهم وتحليل نوع نظم المعلومات المالية المستخدم في مؤسسة اتصالات الجزائر، حيث تختبر هذه الدراسة دور نظم المعلومات المالية في ترشيد القرارات المالية، كما نسعى من خلال هذه الدراسة بلوغ جملة من الأهداف لعل أهمها:

- التعرف على نوع البرامج المعلوماتية المالية المستخدمة في مؤسسة اتصالات الجزائر.
- معرفة استخدامات البرنامج المعلوماتي المستخدم في مؤسسة اتصالات الجزائر.
- بيان كيفية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة اتصالات الجزائر.
- تحليل العلاقة ما بين استخدام البرنامج المعلماتي المالي واتخاذ هذه القرارات المالية.

مبررات الدراسة.

من أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- الفضول نحو اكتشاف أهمية تطبيق نظم المعلومات المالية في اتصالات الجزائر.
- جل الدراسات التطبيقية والنظرية تناولت هذا الموضوع من خلال دراسات كيفية باستخدام الاستبيان، وعليه سنحاول اجراء دراسة تطبيقية وكيفية عن طريق المقابلة نصف الموجهة.
- قلة الدراسات التي تناولت مثل هذه المواضيع في مؤسسة اتصالات الجزائر.

منهجية الدراسة.

بناءا على طبيعة الاشكال المطروح وبغية الوصول الى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، وقصد الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع والتمكن منه، سنحاول استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل الإحاطة بمختلف المفاهيم المرتبطة بالمؤسسة الاقتصادية، بالإضافة الى نظم المعلومات المالية ودورها في ترشيد القرارات المالية، وذلك من خلال الاعتماد على المراجع العربية والأجنبية، وكذا الدراسات ذات الصلة بالموضوع لتغطية الجانب النظري من الدراسة.

ولدراسة دور نظم المعلومات المالية في ترشيد القرارات المالية في مؤسسة اتصالات الجزائر تم استخدام أدوات التحليل الاحصائي وذلك قصد اجراء دراسة وصفية كيفية وتطبيقية في مختلف مصالح المؤسسة ذات العلاقة بالموضوع.

حدود الدراسة.

بهدف الاجابة على الاشكالية المطروحة وأسئلتها الفرعية وبغية تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، سنسلط الضوء على دراسة دور نظم المعلومات المالية في ترشيد القرارات المالية من خلال اجراء دراسة كيفية وتطبيقية في المديرية العملية لاتصالات الجزائر خلال شهر مارس 2019.

مميزات الدراسة.

تمتاز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات بالخصائص التالية:

- اجرائها لدراسة وصفية كيفية من خلال مقابلات شخصية نصف موجهة مع مجموعة من الأشخاص العاملين بالمديرية العملية لاتصالات الجزائر بالمدية، والذين لهم علاقة مباشرة باستخدام نظم المعلومات المالية واتخاذ القرارات.
- اجرائها لدراسة تطبيقية من واقع مختلف المصالح التي تستخدم نظم المعلومات المالية ومتابعة كيفية اتخاذ القرارات الاستثمارية بداية من اجراء الدراسة التقنية للمشاريع الى غاية تنفيذها.

هيكل الدراسة.

من أجل دراسة دور نظم المعلومات المالية في ترشيد القرارات المالية، سنقوم بتقسيم هذه الدراسة الى جزئيين: جزء نظري يتضمن فصلين والجزء الثاني تطبيقي ويتضمن فصل.

بالنسبة للجانب النظري ،الفصل الأول (القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية)، سنتطرق في هذا الفصل الى مفهوم المؤسسة الاقتصادية، الإطار النظري للقرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، وأنواع القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية. أما في الفصل الثاني (نظم المعلومات المالية وعلاقتها بالقرارات المالية في المؤسسات)، سنحاول في هذا الفصل الى التطرق الى الإطار النظري للنظم والبيانات والمعلومات، جودة وأمن المعلومات وفي الأخير نظم المعلومات المالية وعلاقتها بترشيد القرارات المالية.

أما في الجانب التطبيقي وفي الفصل الثالث (دراسة كيفية وتطبيقية لأثر نظم المعلومات المالية في ترشيد القرارات المالية في اتصالات الجزائر)، سنتناول في هذا الفصل الجانب المنهجي للدراسة الميدانية والتعريف بميدان الدراسة المتمثل في مؤسسة اتصالات الجزائر من خلال التعرض الى نشأتها وهيكلها التنظيمات وأهم الخدمات المقدمة من طرف هذه المؤسسة، كما انه سيتم استعراض منهجية الدراسة الكيفية والتطبيقية وتحليل النتائج.

الفصل الأول:

القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية

تمهيد.

تسعى المؤسسات الاقتصادية لتحقيق الأرباح كون أن الأرباح تسمح لها بالبقاء والمنافسة، ولكي تحقق المؤسسة أهدافها المرجوة لابد لها من اتخاذ القرارات المختلفة من قرارات مالية، إنتاجية، تسويقية ...الخ، فالقرار أي ما كان نوعه يعتبر من الوظائف الأساسية في المؤسسة.

لذا تعتبر القرارات المالية في المؤسسة مهما كان نوعها سواء تعلقت بالتمويل أو الاستثمار أو توزيع الأرباح ذات أهمية كبيرة، حيث ولبلوغ المؤسسة لأهدافها لابد من تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية بالشكل الذي يسمح لها بتحقيق الأرباح والمحافظة على استمرارها.

حيث سنتناول في هذا الفصل مايلي :

المبحث الأول: المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: الاطار النظري للقرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثالث: أنواع القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: المؤسسة الاقتصادية.

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الأساسية في اقتصاد أي دولة، كما أنها تعبر عن علاقات اجتماعية لأن نشاطها بشكل عام يتم ضمن مجموعة من العناصر البشرية المتعاملة فيما بينها من جهة، والعناصر المادية من جهة أخرى وسنتطرق في هدا المبحث إلى مفهوم المؤسسة الاقتصادية، خصائصها وأهم أهدافها، بالإضافة إلى تصنيف المؤسسات في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية.

المؤسسة الاقتصادية هي الوحدة الأساسية لأي نشاط اقتصادي ونجد أن هناك عدة مصطلحات في أدبيات اللغة العربية يقصد بها المؤسسة، كمصطلحي المنظمة والمنشأة، إلى أن تلك المصطلحات باللغتين الإنجليزية والفرنسية لا تعبر عن نفس المفهوم، فالمقاولة ENTREPRISE حسب CHANDLER تتضمن مفهوم روح المبادرة والابتكار، كما تعكس أيضا التعرض إلى الخطر، أما المنظمة فهي البديل عن مصطلح اليد الخفية المعتمد من طرف الكلاسيك في تحويل المداخلات إلى منتجات تامة، فهي بذلك تتضمن مفهوم التنظيم والتخطيط لتحويل المدخلات إلى مخرجات، أما LIVIAN فقد بحث في خصائص المصطلحات لتحديد الفرق بينها، ويرى أن تلك المصطلحات تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إلى المصطلح من خلالها، فالظاهرة التنظيمية تتضمن سبعة عناصر أساسية، إذ أن المنظمة هي المكان الذي يوجد فيه مجال لتقسيم العمل والتنسيق المشترك بين أفراد المنظمة، بغية تحديد الهدف الذي أنشئت من أجله، خلال فترة زمنية معينة، تلك الأنشطة تتضمن قدر معين من المفاضلة بين الاختيارات المتاحة، كما تسمح تلك الأنشطة بإنشاء قواعد ورقابة على مختلف التصرفات[1].

- المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني اجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج أو تبادل السلع والخدمات بين أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز الزماني والمكاني الذي توجد فيه وتبعا لنوع وحجم النشاط[2].

---

[1]- العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص75.

[2]- ناصر دادي عدون، اقتصادية المؤسسة، دار المحمدية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1998، ص11.

- المؤسسة هي منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية والمادية والإعلامية، بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني ومكاني[1].
- المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي، والنشاطات المتعلقة به من تخزين وشراء وبيع من أجل تحقيق الأهداف التي أوجبت المؤسسة من أجلها[2].
- المؤسسة هي منظمة تجمع بين أشخاص ذوي كفاءات متنوعة، تستعمل رؤوس الأموال وقدرات من أجل إنتاج سلعة ما، والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى مما تكلفته[3].
- المؤسسة هي مجموعة الطاقات البشرية والموارد المالية المتداخلة فيما بينها وفق توليف محكم ومحدد بغرض أداء مهمة معينة[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن: "المؤسسة عبارة عن منظمة تجمع بين مختلف عوامل الإنتاج من أجل إنتاج سلعة أو تقديم خدمة".

المطلب الثاني: خصائص وأهداف المؤسسة الاقتصادية.

يمكن جمع خصائص وأهداف المؤسسة الاقتصادية فيما يلي:

أولا: خصائص المؤسسة الاقتصادية

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص الصفات والخصائص التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية:[5]

- لها القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها؛
- كون المؤسسة قادرة على البقاء لما يكفل لها من تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية وقادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة؛
- التحديد الواضح للأهداف الإستراتيجية، والبرامج، وأساليب العمل، فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى لتحقيقها، أهداف كمية ونوعية، بالنسبة للإنتاج لتحقيق رقم أعمال معين؛

---

[1]- عبد الرزاق بن جيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2002، ص 25.

[2]- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2003، ص24.

[3]- محمد أكرم العدلوني، العمل المؤسسي، دار بن حزم، لبنان، الطبعة الأولى،2002، ص14.

[4]- عبد الوهاب رميدي وعلي سملي، المحاسبة المالية، مطبعة دار هومة، بوزريعة، الطبعة الأولى، الجزائر،2011، ص11.

[5]- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، مرجع سابق، ص25.

- ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها، ويكون ذلك إما عن طريق الإعتمادات، وأما عن طريق الإيرادات الكلية، أو القروض، أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها، حسب الظروف
- لا بد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لتغيراتها فالمؤسسة لا توجد منعزلة، وإن كانت معاكسة لهذه الظروف فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها وأهدافها.
- يجب أن يشمل إصلاح المؤسسة إمكانية زوالها، إذا ضعف مبرر وجودها أو تضاءلت كفاءتها.
- المؤسسة شخصية معنوية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات، أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها.

ثانيا: أهداف المؤسسة الاقتصادية

إن المؤسسة الاقتصادية مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها فإنها تنشأ لغرض تحقيق غاية معينة أو هدف رئيسي، يتم تحقيقه عبر جملة من الأهداف الفرعية التي تصب في مسار الهدف الرئيسي.

بشكل عام وعلى المدى البعيد تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق الاستعمال العقلاني للموارد الاقتصادية المتاحة (المادية، البشرية، المالية والتقنية) خلال ممارستها للنشاط الذي تتخصص به، في محاولة إلى تحقيق التراكم وخلق الثروات، أما على المدى المتوسط والقصير فإن المؤسسة تحاول أن تنتج منتجاتها بالكمية والنوعية التي تشبع رغبات المستهلك وتدفعها لزيادة الطلب على منتجاتها أو خدماتها، وتوسيع حصتها في السوق الذي تعمل فيه، مما يؤدي إلى زيادة رقم أعمالها وحجم أرباحها وتحقيق معدل الربحية المطلوب.

بمعنى آخر إن غاية المؤسسة الاقتصادية أو هدفها الرئيسي في ظل اقتصاد السوق هو: "تحقيق أعلى معدل ممكن من الربحية وتطوير وتحسين هذا المعدل سنة بعد أخرى"[1]، كما لا بد من التفريق بين مفهومي الربح والربحية:

حيث يمكن تعريف الربح بأنه "عبارة عن الزيادة في سعر السلعة المباعة والخدمات المقدمة على تكلفة هذه السلعة والخدمات المستخدمة خلال فترة زمنية معينة"[2]، كما يمكن تعريف الربحية بأنها "عبارة عن العلاقة بين

[1] – خالص صافي صالح، رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007، ص19-20.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، تخطيط الأرباح باستخدام نماذج محاكاة المنشأة profit planning by corporate simulation models، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 13.

الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح[1]"، والربحية تعتبر هدف للمؤسسة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية، حيث يمكن قياس الربحية من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات (الموجودات) التي ساهمت في تحقيقها، أو من خلال العلاقة بين الأرباح وحقوق الملكية ...الخ.

تندرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عديدة تتمثل في:

$$\text{الربحية} = \frac{\text{النتيجة}}{\text{رؤوس الأموال المستعملة لتحقيق هذه النتيجة}}$$

هذا لا يعني بأن الهدف الوحيد للمؤسسة الاقتصادية هو فقط الأرباح والربحية، وإنما هذا الهدف أصبح يحتل الصدارة في سلم أولويات الأهداف ولذلك فإننا سنتطرق إلى بعض المفاهيم الرئيسية للربحية ومنها ما يلي:

1- الربحية الإجمالية أو الاقتصادية للمؤسسة.

يقصد بها الصيغة القياسية التي تعبر عن العلاقة ما بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة خلال فترة معينة، ورأس المال الاقتصادي الذي استخدمته المؤسسة للحصول على هذه النتيجة خلال نفس الفترة يمكن عرض الربحية الإجمالية أ الاقتصادية للمؤسسة كما يلي:

$$\text{(الاقتصادية) الاجمالية الربحية} = \frac{\text{(رأس المال الاقتصادي)}}{\text{(النتيجة الاقتصادية)}}$$

إن النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة خلال سنة معينة، تتمثل بـ: "الفائض الإجمالي للاستغلال" المتحقق في تلك السنة.

أما رأس المال الاقتصادي فهو عبارة عن مجموع رؤوس الأموال التي استخدمتها المؤسسة خلال نفس الفترة لتحقيق الفائض الإجمالي للاستغلال، بكلمة أخرى إن رأس المال الاقتصادي للمؤسسة هو عبارة عن مجموع رأس المال الممتلك زائد رأس المال الخارجي (الديون)، لهذا يمكن أن يعبر عن الربحية الاقتصادية كما يلي:

$$\text{الربحية الاقتصادية} = \frac{\text{الفائض الاجمالي للاستغلال}}{\text{مجموع رؤوس الأموال المستثمرة}}$$

[1] أحمد حسين أحمد المشهراوى، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية (دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2005)، مذكرة ماجستير، منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص 65.

2- الربحية المالية في المؤسسة.

إن الربحية المالية هي عبارة عن المحصلة المعبر عنها ما بين النتيجة السنوية الصافية المحققة خلال سنة معينة، ورأس المال الممتلك الذي استعملته المؤسسة خلال نفس السنة، ويعبر عنها كما يلي:[1]

$$\text{الربحية المالية} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{رأس المال الممتلك}}$$

إذا كانت الربحية الاقتصادية تمثل الربحية الإجمالية في المؤسسة، فإن الربحية المالية تمثل الربحية الجزئية فيها لأنها تعبر عن ربحية جزء رؤوس الأموال المستخدمة (الأموال الممتلكة)، وعلى هذا المنوال يمكن قياس الربحية الجزئية لرؤوس أموال أخرى، ونخص بالذكر ربحية الأصول المتداولة.[2]

3- ربحية الأصول المتداولة.

وهي الصيغة القياسية التي تعبر عن العلاقة ما بين النتيجة السنوية الصافية المتحققة خلال سنة معينة، ورأس المال الذي استخدم للحصول على الأصول المتداولة والتي استعملت لتحقيق النتيجة المذكورة خلال نفس السنة، ويعبر عنها كما يلي:

$$\text{ربحية الأصول المتداولة} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$$

مما تقدم يمكن القول بأنه، مهما كانت الصيغة المستعملة للتعبير عن الربحية، فإننا نستخلص أنه يتم تحسين وتطوير المحصلة المتوصل لها من العلاقة عن طريق زيادة بسطها مع بقاء مقامها على حاله، أو انخفاض المقام مع بقاء بسطها على حاله أو زيادة البسط وانخفاض المقام في نفس الوقت بمعنى آخر تحسين النتيجة أو تخفيض رؤوس الأموال المستعملة لتحقيق النتيجة.

---

[1]- خالص صافي صالح، رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.

[2]-نفس المرجع، ص 25-26.

إن تحسين النتيجة يمكن أن يتحقق عبر جملة من الاحتمالات والتي يمكن اعتبارها كأهداف نوعية ومن بينها ما يلي [1]:

1- زيادة رقم الأعمال.

يمكن للمؤسسة أن تزيد رقم الأعمال المحقق بواسطة طرق عديدة من بينها:

أ- زيادة الكمية المباعة مع بقاء باقي العوامل الأخرى ثابتة (ونقصد بذلك أسعار البيع وتكاليف المنتجات أو الخدمات المنتجة والمباعة، يمكن للمؤسسة أن تحقق ذلك عبر جملة من الإجراءات والوسائل من بينها:

- الدخول في أسواق جديدة بحيث يكون الطلب فيها لم يشبع، ولا توجد منافسة جديدة وأن المؤسسة لا تتحمل تكاليف إضافية نتيجة لدخولها إلى هذه الأسواق.
- تنويع المنتجات بحيث تكون التشكيلة الجديدة من المنتجات تشتمل على تلك التي يرغب فيها الزبون ويبحث عنها.
- القيام بحملات اشهارية للتعريف بالمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة.
- تحسين النوعية وذلك عبر استخدام اليد العاملة الماهرة والكفؤة، كذلك تحسين نوعية المواد الأولية المستخدمة والمكونة للمنتوج، وهذا يتطلب البحث عن موردين جدد يزودونها بمواد ذات نوعية رفيعة وشروط أفضل كما أن تجديد تجهيزات الإنتاج وطرق وأساليب الإنتاج يلعب دورا مهما في تحسين نوعية المنتوج.

ب- استعمال السعر كعامل مؤثر لزيادة رقم الأعمال: يمكن للمؤسسة التغيير في الأسعار التي تطبقها أن تزيد من رقم أعمالها فمثلا يمكن للمؤسسة أن تزيد من أسعار البيع بشرط أن لا تنعكس آثار الزيادة في الأسعار سلبيا على الكمية المباعة (أي لا يؤدي ذلك إلى انخفاض الكمية المباعة) وأن هذا ليس في متناول جميع المؤسسات، لأن في الغالب عند زيادة الأسعار فإن المستهلك يفضل الانتقال إلى المنتجات المنافسة أو السلع البديلة، إلا أنه قد نجد بعض المؤسسات في وضع احتكاري، لذلك تستطيع أن تزيد من أسعار منتجاتها دون أن يؤثر ذلك على الكمية المباعة (مثال على ذلك المؤسسات الخدماتية في القطاع العام، خدمات الكهرباء، الماء، الهاتف...إلخ) أو قد تكون المؤسسة لها سمعة واسعة في السوق وأن

[1]-خالص صافي صالح، رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق، مرجع سبق ذكره، ص26-27.

المستهلك يفضل استعمال منتجات المؤسسة رغم ارتفاع أسعارها إلا أن هذا لا يتوفر لدى جميع المؤسسات.

كما يمكن للمؤسسة أن تستعمل الأسعار لزيادة رقم أعمالها عن طريق تخفيض السعر بنسبة معينة مما يحفز المستهلك على الشراء بكميات كبيرة أو زيادة عدد المستهلكين، بهذا يكون أثر تخفيض الأسعار قد أدى إلى زيادة كبيرة في الكميات المباعة مما ينعكس أثرها على رقم الأعمال ويؤدي إلى زيادتها، ويجب أن تكون هذه الزيادة المتحققة تفوق نسبة مجموع الانخفاض الحاصل في رقم الأعمال نتيجة.

2- ضغط وتقليل التكاليف.

يمكن تصنيف التكاليف التي تتحملها المؤسسة إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة، ويمكن للمؤسسة تقليل التكاليف الثابتة عن طريق:

- استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة أقصى ما يمكن مما يؤدي إلى انخفاض نصيب الوحدة الواحدة المنتجة من التكاليف الثابتة.
- تحسين طرق وأساليب الإنتاج وصولا إلى تحسين مستوى الإنتاجية.

أما التكاليف المتغيرة فيمكن تقليلها عن طريق:

- الاستغلال الأمثل للمواد الأولية المستعملة وتقليل التلف والتبذير في هذا المجال.
- تقليل الوقت الضائع وتنظيم العمل.

3- تخفيض حجم الأموال المستعملة.

يتوجب على المؤسسة أن تتعرف على مقدار نسبة رأس المال الممتلك، مقدار رأس المال المقترض، كذلك تحديد تكلفة رؤوس الأموال المقترضة معبر عنها بنسبة الفائدة المدفوعة وشروط القرض لغرض تحقيق ذلك يجب على المؤسسة أن تقوم بدراسة وتحليل التزاماتها المالية وتواريخ استحقاقها ومستوى السيولة النقدية الذي يضمن لها إمكانية الإيفاء بالتزاماتها، وهذا يعني أن تعمل المؤسسة على إيجاد التوازن المالي والتوفيق ما بين نسبة الربحية التي ترغب في تحقيقها ومستوى السيولة الواجب الاحتفاظ بها لمواجهة التزاماتها عند استحقاقها.

المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات الاقتصادية.

يمكننا التمييز بين عدة أشكال من المؤسسات الاقتصادية تبعا للمعيار أو التصنيف المستعمل، وذلك كما يلي:

أولا: تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب القطاع الاقتصادي.

من خلال هذا التصنيف يمكن التمييز بين ثلاثة قطاعات اقتصادية أساسية: القطاع الأولي، القطاع الثانوي، القطاع الثالث، وكل هذه القطاعات يتميز بنشاطات معينة وهي:[1]

1- **القطاع الأولي:** ويشمل مؤسسات إنتاج المواد الأولية الممثلة في الفلاحة، الصناعة، الغابية، المناجم، استخراج البترول وأنشطة الصيد البحري.

2- **القطاع الثانوي:** ويشمل المؤسسات التي تنشط في تحويل المواد الطبيعية إلى منتوجات قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الوسطي.

3- **القطاع الثالث:** ويشمل المؤسسات التي يعتمد نشاطها أساسا على تقديم الخدمات مثل النقل، البنوك والمؤسسات المالية، التجارة، الصحة والاتصال.

ثانيا: تصنيف المؤسسات حسب المعيار القانوني إلى صنفين أساسيين هما.

1- **المؤسسات الخاصة:** وبدورها يمكن أن تتخذ الأشكال الآتية:

أ- **المؤسسات الفردية:** وهي مؤسسات يمتلكها شخص واحد ويؤسسها برأس مال شخصي، وتشمل عادة، الوحدات الحرفية، المحلات التجارية، الفنادق.... إلخ.

ب- **مؤسسات الشركات:** وهي مؤسسات يمتلكها أكثر من شخص وتخضع لشروط قانونية خاصة كتوفر الرضا بين الشركاء، ومساهمة كل شريك بجزء من رأسمال إما في شكل نقدي أو عيني أو حصة عمل، كشركات الأشخاص، شركات ذات مسؤولية محدودة، شركات المساهمة.... إلخ.

2- **المؤسسات العمومية:** هي شركات تكون ملكيتها تابعة للدولة بصفة كاملة إما في شكل مؤسسات تابعة للجماعات المحلية، وقد تكون مؤسسات تشترك في رأسمالها للقطاع العام والقطاع الخاص[2].

---

[1]- ناصر دادي عبدون، مرجع سابق، ص25.

[2]- ناصر دادي عبدون ،مرجع سابق، ص26.

ثالثا: تصنيف المؤسسات حسب طبيعة الملكية: هناك ثلاثة أنواع من الملكيات.

1- **الملكية الخاصة:** حيث تكون المؤسسة ملك لشخص واحد ومجموعة من الأشخاص[1].

2- **الملكية العامة (العمومية):** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كيفما شاءوا ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك، والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في تسيير وإدارة المؤسسات العامة مسؤولين عن أعمالهم هذه اتجاه الدولة وفق القوانين للدولة[2].

3- **الملكية المختلطة:** وهي مؤسسة يكون رأسمالها مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص[3].

المبحث الثاني: الإطار انظري للقرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.

تتميز القرارات المالية بأهمية بالغة كونها قرارات تفي بالوظيفة المالية للمؤسسة، فهي قرارات لا يمكن التراجع والاستغناء عنها بالإضافة إلى تأثيرها الكبير على باقي وظائف المؤسسة، فالقرارات المالية هي من تهتم بتوفير الأموال من مصادر مختلفة وتحدد كيفية صرفها.

المطلب الأول: تعريف وأهداف القرارات المالية.

تعتبر القرارات مهمة جداً بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية كذلك القرارات المالية فهي تحدد قيمة المؤسسة وبها تحقق أهدافها المختلفة.

أولاً: مفهوم القرارات، مراحلها وأهميتها.

1- **تعريف القرار:** هناك عدة تعاريف منها:

- يعني اختيار الطريق أو المسلك أو المنهج أو الحل الأفضل -الأحسن-من بين عدة طرق أو مسالك أو مناهج أو حلول متكافئة[4].

---

[1]- درحمون هلال، المحاسبة التحليلية نظام معلومات لتسسير ومساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005، ص13.

[2]- عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 18.

[3]- درحمون هلال، نفس المرجع، ص23.

[4]-حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار، الجزائر، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 99.

- هو الاختيار الحذر لبديل معين دون الآخر من جانب متخذ القرار[1].
- اتخاذ القرار هو الاختيار المدرك والواعي لبديل معين من مجموعة من البدائل، بشرط أن يقوم على أساس علمي في اختيار المشروع المناسب[2].
- اتخاذ القرار هو كافة المراحل والخطوات التي تؤدي إلى الوصول إلى قرار معين[3].
- ومما سبق نقول أن اتخاذ القرار هو عبارة عن اختيار أفضل بديل لمواجهة المشكلة المطروحة مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف دون التعرض للمخاطرة.

2- مراحل اتخاذ القرار.

يمكن إجمال مراحل عملية اتخاذ القرار فيما يلي:[4]

- تشخيص المشكلة: أو البدائل المتاحة أمام متخذ القرار، إذ أن التحديد الجيد للمشكلة هو نصف القرار؛
- تحديد البدائل: إذ أنه ليس هناك حل وحيد للمشكلة، وإلا أصبح لا داعي لعملية اتخاذ القرار؛
- تقييم البدائل: من خلال صيانة المعايير الرئيسية لاختيار البدائل، وذلك باستخدام مختلف طرق التقييم؛
- اتخاذ القرار وتنفيذه: من خلال اختيار البدائل وذلك باستخدام مختلف طرق التقييم الموضوعة من قبل الدائرة؛
- يحقق الهدف المرجو من القرار، ثم تنفيذه بعد ذلك؛
- تحديد النتائج، إذ أن عملية اتخاذ القرار لا تكون قد تمت إلا بعد التحقق من أن القرار الذي تم اتخاذه يحقق الأهداف والنتائج المرغوبة.

---

[1]-مؤيد فضل، تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، 2009، ص 261.

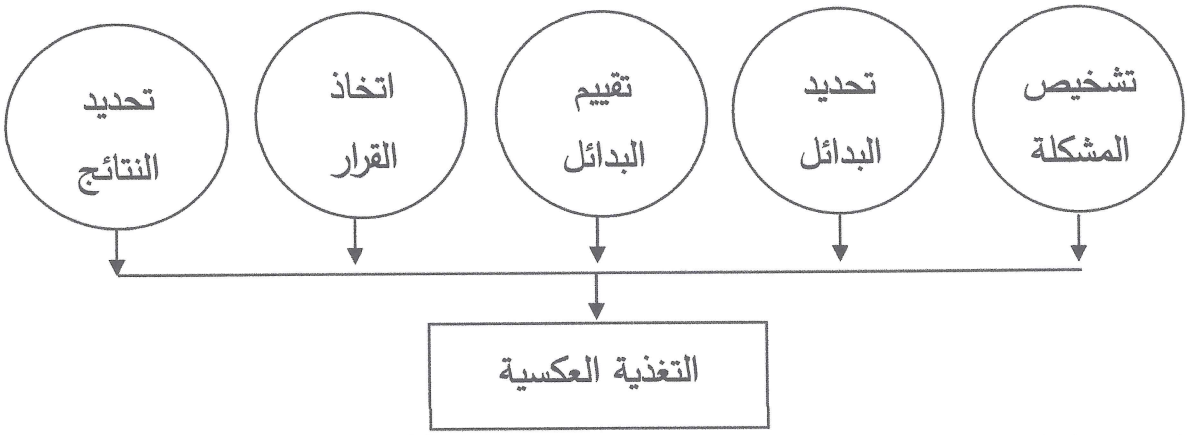
[2]-جمال الدين لعويسات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومه، الجزائر، 2003، ص 2.

[3]-مؤيد فضل، المرجع السابق، ص 2.

[4]-وليد إسماعيل السنو وآخرون، الاقتصاد الإداري (مدخل كمي وإستراتيجية اتخاذ القرار)، الطبعة الأولى، دار الأهلية، الأردن، ص 50.

ويمكن تمثيل مراحل اتخاذ القرار في الشكل التالي:

الشكل (1-1): مراحل اتخاذ القرار.



المصدر: جمال الدين لعويسات، الادارة و عملية اتخاذ القرار، دار هومه ،الجزائر ،2003، ص 26.

3- **أهمية القرارات من الناحية العلمية.**

يمكن تلخيص أهمية القرارات من الناحية العلمية فيما يلي:[1]

- تعتبر القرارات وسيلة ناجحة لتطبيق استراتيجيات المؤسسة في تحقيق أهدافها بصورة علمية والقيام بكافة عملياتها الإدارية،
- تساهم في تجميع المعلومات اللازمة للوظيفة الإدارية أما الأهمية العلمية للقرارات فتتمثل في:
- كشف سلوك رؤساء وقادة المؤسسة، كما تكشف عن الضغوطات التي يعاني منها متخذي القرار، ما يسهل مهمة الرقابة على القرارات، ومعرفة كيفية التعامل مع هذه السلوكات والضغوطات؛
- قياس مدى قدرة القادة والرؤساء في القيام بمختلف المهام المطلوبة منهم بشكل علمي مناسب.

ثانياً: القرارات المالية وأهدافها.

1- **تعريف القرارات المالية:** هناك العديد من التعاريف نتطرق إلى البعض منها:

[1]-حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار، مرجع سبق ذكره، ص ص 100، 101.

- هي اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم المحلل المالي (المدير المالي) بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية[1].
- وهو الاختيار المدرك (الواعي) بين البدائل المتاحة من موقف معين[2].
- هو كل قرار يوازن بين الحصول على أموال وامتلاك أصول، بحيث يهدف إلى تمويل استثمارات مع تحقيق أقصى ربح لتعظيم قيمة المؤسسة[3].
- وهو كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول (طبيعية، مالية) بحيث تهدف القرارات المالية إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة.
- اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والتي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم المحلل المالي (المدير المالي) بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج الخصائص التالية:

- أنها عملية قابلة للترشيد؛
- أنها عملية تقوم على الجهود الجماعية المشتركة؛
- أنها عملية تتأثر بالمحيط الخارجي والداخلي؛
- أنها عملية تتأثر بشخصية متخذ القرار والمساهمون معه فيه.

---

[1]-عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، القاهرة، 2002، ص 207.

[2]-نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، اطبعة الخامسة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص 73.

[3] Pierre conso, Farouh Hemici, Gestion Financière de l'entreprise, 9eme édition, DUNOD, Pars, 1999, p p 438 -440.

[4]-أدراغ خولة، مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص فحص محاسبي، بسكرة، 2016/2015، ص 53.

2- أهداف القرارات المالية: تتمثل فيما يلي:[1]

- تعظيم الثروة: أو بمعنى آخر تعظيم القيمة المالية للاستثمار أو لتصرف معين وهذا الهدف لا يوجه اهتمامه إلى الأرباح في حد ذاتها بل يوجه أيضاً ناحية توقيت هذه الأرباح وعنصر الخطر؛
- عدم الخلط بين القيمة البيعية والقيمة الدفترية لصافي الثروة، فالقيمة الدفترية لصافي الثروة لها قدر ضئيل من الأهمية في الحصول على القروض القصيرة والطويلة الأجل وتؤثر بطريقة غير مباشرة على القيمة الحالية لصافي الثروة كما تظهر بقائمة المركز المالي هي خاصة بالمؤسسة ولا تتأثر بالقيمة السوقية لحق الملكية، وبذلك يسعى المدير المالي إلى اتخاذ القرارات التي تهدف في النهاية إلى تعظيم ثروة الملاك؛
- درجة المخاطرة التي يتعرض لها الملاك: حيث تتفاوت المخاطر وفقاً للشكل القانوني للمؤسسة ففي المؤسسات الفردية وشركات التضامن تكون مخاطر الملاك أكبر من إفلاس المؤسسة، فلا تقتصر على ممتلكاتهم في المؤسسة وإنما تشمل أيضاً الممتلكات الشخصية، أما في شركات المساهمة فتقتصر المخاطر في حالة الإفلاس على حصة الملاك في الشركة وإن الاستثمار في الأسهم الممتازة أفضل من الاستثمار في الأسهم العادية حيث تكون الأولى أقل تعرض للمخاطر؛
- يتعرض الملاك لانخفاض القيمة السوقية للأسهم إذا ما كانت القرارات التي اتخذها المدير المالي خاطئة ويحدث العكس إذا كانت هذه القرارات صحيحة حيث ترتفع القيمة السوقية للأسهم مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب رأسمالية؛
- من أجل تعظيم قيمة السهم يجب الوصول إلى مرحلة البحث عن العلاقة بين الهدف والإدارة المالية في المؤسسة وبصفة عامة لكي يكون هدف الإدارة المالية أكثر فعالية.

المطلب الثاني: أقسام القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من القرارات المالية وهي:

أولا: قرارات مالية طويلة الأجل.

هناك نوعين من القرارات المالية طويلة الأجل:

[1]-عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية "مدخل اتخاذ القرارات" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 22، 24.

1- **قرار الاستثمار طويل الأجل:** ربما لا يكون هناك قرار في ميدان الأعمال أهم من قرار الاستثمار طويل المدى، فهو قرار متعلق باستثمار أموال الآن، حيث لا يتوقع أي عائد قبل سنة على الأقل، واستخدام سنة هنا مسألة حكيمة، حيث أنه إذا كان العائد قبل سنة فإن ذلك يعتبر من العمليات التجارية ولا يدخل في مفهوم الاستثمار، فالاستثمار ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها مدى مدة طويلة في المستقبل.

فمعيار التفرقة بين الإنفاق الاستثماري أو المصروفات الرأسمالية والمصروفات التشغيلية هو معدل دوران تحويلها إلى نقدية.

إن أي خطأ في تقدير أهمية الاستثمار تكون نتائجه خطيرة، وتزداد الخطورة كلما كانت المبالغ المطلوب استثمارها كبيرة وكانت الأحوال الاقتصادية بالبلاد في تغيير سريع وعلى حد تعبير أحد أساتذة الاقتصاد المعاصرين:

"إن الاستثمار طويل الأجل وفي ظل تغيرات سريعة... مثل محاولة إصابة هدف ليس فقط غير واضح وإنما يتحرك... ويتحرك بطريقة لا يمكن توقعها."[1]

2- **قرار تمويل طويل:** يمثل التمويل طويل الأجل الأموال التي تتوفر للمشروع لتمويل الفرص الاستثمارية المتاحة ويمثل التزاماً على المشروع كشخصية معنوية مستقلة، إن هذا الالتزام يضيف عبئاً آخر على المدير المالي للمشروع يتمثل بضرورة معرفته بما يسمى بأسواق المال لأنه يلجأ إليها من محاولته الحصول على الأموال لآجال طويلة، إلى جانب تأثير قرار التمويل بظروف تلك الأسواق من حيث الطرق التمويلية المختلفة المتوفرة فيها وتكلفة كل طريقة منها، ثم إن بعض المشاريع تكون الحاجة فيها للتمويل طويلة الأجل مستمرة بسبب طبيعة عملها، ومن أهم أعمال هذه الأسواق هو توجيه الأموال الفائضة والمتوفرة لدى بعض الوحدات الاقتصادية إلى الوحدات الاقتصادية التي تكون بحاجة لها، وهنا ... تبرز كفاءة المدير المالي في اختيار المصدر المناسب والذي تتحقق شروطه وكلفته مع إمكانيات المشروع الحالية والمتوقعة.[2]

---

[1] -سيد الهواري، الإدارة المالية "منهج اتخاذ القرارات"، الطبعة السادسة، مكتبة عين الشمس، مصر، 1996، ص ص 51-52.

[2] -عدنان هاشم رحيم السامرائي، الإدارة المالية "منهج التحليل الشامل"، الطبعة الثانية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1997، ص ص 274-275.

ثانيا: القرارات المالية متوسطة الأجل.

إن التمويل متوسط الأجل يستخدم لتمويل احتياجات دائمة من الأموال، لتمويل أصول ثابتة أو مشروعات تحت التنفيذ، إن طريقة سداد القروض الممولة بهذه الطريقة تأتي من التدفقات النقدية المتولدة خلال عدد من السنين، ويعتبر معظم الكتاب أن هذه الفترة تحكيمية إلا أن هناك اتفاق تام بأن التمويل يكون متوسط الأجل إذا زاد عن سنة واحدة، ويصبح من الضروري على الشركة أن تختار أساليب التمويل الملائمة طبقاً للاستحقاقات الخاصة بمختلف أنواع المصادر.[1]

ثالثا: القرارات المالية قصيرة الأجل.

يمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات التجارية في المشروع ويرتبط بتحقيق أهداف المشروع في السيولة والربحية.

ويعتبر هذا النوع من التمويل مشكلة مستمرة للمشاريع التي تعتمد في تسيير فعالياتها وأنشطتها عليه، فهي دائمة البحث عن مصادره وتكون عادة من المشاريع صغيرة أو متوسطة الحجم، ذلك أن المشاريع الكبيرة ذات النسبة العالية من الأصول الثابتة التي تعاني من مشكلة التمويل قصيرة الأجل ولذا فإن هذا النوع من التمويل يعتمد على طبيعة العمل أو طبيعة النشاط الذي تمارسه المشاريع وبالرغم من أن المشاريع تتجنب عدداً من المشاكل فينا لو أمكنها الحصول على تمويل طويل الأمد لتمويل احتياجاتها في الأصول المتداولة إلا أنه رغم هذه الحقيقة فإن المشاريع تلجأ إلى التمويل قصير الأجل للأسباب التالية:

- ضعف نسبة المخاطرة وهو أمر مهم لدى الدائنين أو أن قصر فترة تسديد الدين تجعل المستثمرين يفضلون استثمار أموالهم لضعف المخاطرة ولقابلتهم على التنبؤ بما يمكن أن يحدث فيما يتعلق بوضع المشروع وبالتالي احتمالية حصولهم على أموالهم وفق الشروط المتفق عليها.
- قد تكون تكلفة الحصول على تمويل قصر الأجل أقل من تكلفة الحصول على تمويل متوسط أو طويل الأجل لقصر فترة السداد ولضعف نسبة المخاطرة.

[1]-سيد الهواري، مرجع سابق الذكر، ص 349.

- الحاجة للأموال في بعض المشاريع موسمية، الأمر الذي يؤدي إلى تواجد سيولة لا توجد هناك حاجة لها في حالة التمويل طويل الأجل لذا تلجأ المشاريع إلى البحث عن مصادر تمويل قصيرة الأجل لسد النقص الآن في السيولة ولتمويل احتياجاتها الموسمية.
- بعض حالات التمويل قصر الأجل تكون بدون فوائد أي لا تتحمل المشاريع أي تكلفة وذلك في حالات الشراء بالأجل على أن يتم التسديد بمدة معينة فإذا تم التسديد بالمدة المتفق عليها... فإن ذلك يعني عدم تحصل المشروع أي تكلفة نتيجة لحصولها على ذلك الائتمان.[1]

المطلب الثالث: مراحل اتخاذ القرارات المالية.

يمكن تصنيف مراحل اتخاذ القرارات المالية إلى عدة مراحل لوحظ اشتراكها في جميع المنظمات وإن اختلفت في ترتيبها من منظمة إلى أخرى ومن منظور لآخر، وفيما يلي عرض لأهم الخطوات اللازمة لعملية اتخاذ القرار:

أولاً: تحديد المشكلة.

لا شك أن الخطوة الأولى في عملية اتخاذ القرار هي تحديد المشكلة أو الموضوع الواجب اتخاذ قرار بشأنه، فعملياً لا يوجد في الحياة مشكلة تأتي بنفسها طالبة اتخاذ قرار شأنها، يضاف إلى ذلك أن المظاهر التي تبدو من أول نظرة أيضاً عناصر المشكلة قد تكون مضللو وبعيدة عن الأسباب الحقيقية، فمثلاً الإدارة ترى أن المشكلة هي اصطدام بين الشخصيات بينما المشكلة الحقيقية هي ضعف الهيكل التنظيمي، أو قد ترى أن المشكلة تتعلق بتكاليف التصنيع، وتبدأ في برامج لتخفيض التكاليف بينما قد تكون المشكلة الحقيقية هي سوء التصميم الهندسي أو ضعف تخطيط المبيعات، وبالتالي فإن المهمة الأولى في عملية اتخاذ القرارات هي العثور على المشكلة الحقيقية وتحديدها، وهذا التحديد على جانب كبير من الأهمية لأنه يحدد بدوره مدى فاعلية الخطوات التالية، ففي حالة عدم معرفة المشكلة الحقيقية فإن القرار الذي سيتخذ سيكون قراراً غير سليم لعدم ملاءمته للمشكلة التي صدر بصددها[2].

[1]–عدنان هاشم رحيم السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 253.

[2]–جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال "مدخل وظيفي"، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 113.

ثانياً: تحديد البدائل الممكنة.

إن اتخاذ القرار الفعال يتطلب بدائل عدة للاختيار من بينها، وسواء كان المدير يختار من بين خطط بديلة، مرشحين لوظائف، سيارات أو تجهيزات، فإن وجود بعض من الخيارات يعد شرطاً لاتخاذ القرار الفعال، وفي الحقيقة فإنه ما لم يكن المدير اختار، فليس هناك من قرار يتخذه، اللهم إلا أن (يأخذه ويتركه).

وفي بعض الأحيان قد لا تكون هناك مشكلة في تحديد البدائل الجيدة، فعلى سبيل المثال، قد يقوم المدير بالإعلان عن آلة تلزمه لمصنعه، فتنهال عليه العروض، ولكن في الغالب فإن تحديد البدائل الجيدة، ليس أمراً سهلاً، فهي عملية تتطلب قدراً من الإبداع، التفكير والمناقشة.

إن الإبداع والاستخدام الفعال للجماعات يعدان عاملان رئيسيين مهمين في تحديد البدائل، والمقصود بالإبداع هنا قدرة المنشأة على اكتشاف طرق جديدة لعمل للأشياء أو طرق جديدة لتفسير مشكلات قديمة أما الاستخدام الفعال للجماعات نقصد به اشتراك أكبر عدد ممكن من المعنيين وفي عملية تحديد البدائل، خصوصاً وإن الاشتراك في حل المشكلة يزيد قبول هذا الحل، أيضاً إن الجماعية تقلل إلى حد كبير من فرص فشل الاتصالات حيثما يكون أولئك الذين يعملون معاً لتنفيذ القرار، قد شاركوا في صنعه[1].

ثانياً تقييم البدائل.

بعد الانتهاء من تحديد الحلول البديلة للمشكلة، تأتي مرحلة تقييم نتائج البدائل أي يتعين ما يتمتع به كل بديل من مزايا وما يتصف به من عيوب، ومدى إمكانية مساهمته في حل المشكلة موضوع البحث.

وتعد هذه المرحلة من المراحل التي تتطلب جهداً فكرياً شاقاً، لأن مزايا وعيوب البدائل المحددة لا تظهر بصورة واضحة عند الدراسة ولكنها تظهر فعلاً عند التطبيق في المستقبل، فهذه الخطوة بطبيعتها تستلزم التنبؤ بالمستقبل، لذلك غالباً ما يرافق مقارنة البدائل وتقييمها الشك وعدم التأكد من صلاحياتها، ولابد من مراعاة عدة اعتبارات أثناء تقييم البدائل منها:

- مدى قدرة كل بديل أو حل على إنهاء المشكلة المراد اتخاذها القرار بشأنها؛
- التكاليف المالية التي يتطلبها الحل البديل؛

[1]-بشير العلاق، مبادئ الإدارة، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008، ص 78.

- المدة الزمنية التي يستغرقها البديل لحل المشكلة؛
- الإمكانية البشرية والمادية التي يتطلبها البديل ومدى توافرها؛
- مدة الاستجابة المتوقعة للعاملين في المنظمة عند تطبيق الحل أو البديل.

ففي ظل هذه الاعتبارات المختلفة تتم المفاضلة بين مختلف البدائل والحلول وفي الأخير التوصل إلى اختيار أفضل حل أو بديل والذي يخدم المنظمة بشكل سليم[1].

رابعاً اختيار البديل الأفضل.

تتم عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الأنسب وفقاً لمعايير واعتبارات موضوعية يستند إليها المدير في عملية الاختيار وأهم هذه المعايير:

- تحقيق البديل للهدف أو الأهداف المحددة، فيفضل البديل الذي يحقق لهم الأهداف أو أكثرها مساهمة في تحقيقها؛
- اتفاق البديل مع أهمية المؤسسة وأهدافها ونظمها وإجراءاتها؛
- قبول أفراد المؤسسة للحل البديل واستعدادهم لتنفيذه؛
- درجة تأثير البديل على العلاقات الإنسانية والمعاملات الناجحة بين أفراد التنظيم؛
- درجة السرعة المطلوبة في الحل البديل، والموعد الذي يراد الحصول فيه على النتائج المطلوبة؛
- مدى ملائمة كل بديل مع العوامل البيئية الخارجية للمؤسسة مثل: العادات والتقاليد؛
- المعلومات المتاحة عن الظروف البيئية المحيطة؛
- كفاءة البديل والعائد[2].

[1]-علي عباس حسين، الإدارة العامة "مدخل للعلوم الإدارية"، مكتبة المدبولي، القاهرة، 1997، ص 44.

[2]-زيد منير عبوي، القيادة ودورها في العملية الإدارية، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 157-158.

خامساً: تحويل القرار إلى عمل فعال.

يعتقد الكثيرون أن عملية اتخاذ القرار تنتهي بانتهاء خطوة اختيار أفضل بديل، ولكن هذا الاعتقاد غير صحيح، فالعملية في الحقيقة لا تنتهي إلا بوضع القرار موضع التنفيذ، أي بتحويله إلى عمل فعال، ولكن التنفيذ لا يتم بواسطة المدير ولكن بواسطة الآخرين، فهو يحدد المشكلة، ويصنف القرار ويجمع المعلومات، ويحدد حلولاً بديلة، ثم يباشر حكمه الشخصي لاختيار أفضل حل، ولكن لكي يصبح الحل قراراً فلابد من العمل لتنفيذه، وهنا كل ما يمكن للمدير عمله هو إبلاغ الآخرين ماذا ينبغي عليهم عمله وتحفيزهم وترغيبهم على عمل ذلك[1].

سادساً: متابعة التطبيق وتقييم القرار.

تهتم الخطوة الأخيرة في عملية اتخاذ القرار بمتابعة عمليات التطبيق وتقييم النتائج أولاً بأوّل، حيث تبين الرقابة على التنفيذ مدى جودة القرار ودوره في حل المشكلة موضوع القرار، هذا إلى جانب أن المتابعة تظهر من الانحرافات عن المخطط سعياً إلى السرعة والدقة في معالجة الانحرافات السلبية والتعرف على أسبابها حتى تتفاقم ويصعب مواجهتها ومن الأمور الواجب مراعاتها عن التطبيق:

- تحقيق التكيف بين النتائج المتوقعة للقرار والظروف والمناخ المحيط بها يضمن أقصى درجة من النجاح عند التطبيق.
- كسب تأييد المنفذين للقرار من خلال تدعيم سلوكهم الإيجابي وتحفيزهم والتدخل بشكل بناء لعلاج الأخطاء.
- السرعة والدقة في مواجهة المتغيرات الجديدة بما يسهم في استمرار تنفيذ القرار ولو تطلب الأمر بعض التعديلات المادية أو البشرية أو المعنوية[2].

[1]-جميل أحمد توفيق، مرجع سابق الذكر، ص 117.

[2]-قساوي أحلام، دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص 46.

المبحث الثالث: أنواع القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

تهتم القرارات المالية بتحديد حجم الأموال اللازمة والسيولة النقدية وطرق التمويل، كما تقوم بتحديد نسبة الأرباح المطلوب تحقيقها وكيفية توزيعها، وتنقسم القرارات المالية إلى: قرار التمويل، قرار الإستثمار وقرار توزيع الأرباح.

تسعى المؤسسات إلى تحقيق أهداف معينة وذلك من خلال إتخاذ مجموعة من القرارات المالية التي ترتكز على هذه القرارات ثلاثة قرارات إستراتيجية جزئية تتمثل في قرار التمويل، قرار الإستثمار وقرار توزيع الأرباح [1]، تعطي صورة واضحة عن مختلف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات، كما أوضحت النظرية المالية أن المسيرين لابد عليهم أن يسعوا إلى تعظيم ثروة الملاك (المساهمين)[2] أو تعظيم القيمة السوقية للسهم، وذلك من خلال[3]

- الإستثمار في مشاريع يكون فيها معدل المردودية أعلى من تكلفة الموارد المستعملة (سياسة الإستثمار).
- تخفيض تكاليف الموارد المالية (تكلفة الأموال الخاصة، تكلفة المديونية وهيكل التمويل) (سياسة تمويل).

المطلب الأول: قرار التمويل

يعد قرار التمويل من أهم القرارات التي تتخذها المؤسسة الاقتصادية والتي تتعلق بإختيار المزيج أو الهيكل المالي الذي تعتمد عليه في تمويل مختلف استثماراتها ولهذا على المؤسسة اختبار أفضل توليفة من مصادر التمويل التي تحقق أعلى عائد على الاستثمار، ومن ثم تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة.

أولا: تعريف قرار التمويل.

- التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام.
- التمويل يقصد به إتاحة الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه لتكوين رؤوس الأموال الجديدة.

---

[1] DEGOS, J., G., GRIFFITHS, S., Gestion financière de l'analyse à la stratégie, éditions d'organisation, 2011, P 209.
[2] BARNETO, P., GREGORIO, G., DSCG2 Finance Manuel et Applications, 5e Edition, Dunod, 2015, p 473.
[3] Idem.

تتعلق هذه القرارات باختيارات التمويل المستعملة من قبل المؤسسة للحيازة على أصول طويلة المدى، لتحقيق توازن بين التمويل قصير الأجل، وكذا بين التمويل عن طريق الاستدانة والتمويل عن طريق الأموال الخاصة.

من هذه التعريفات نجد أن قرار التمويل هو إعانة المشروع بمتطلبات المحتاج إليها عن طريق توفير المبالغ النقدية اللازمة، أو حيازة أصول طويلة المدى التي تساعد بشكل عام في المشروع[1].

ثانيا: أنواع قرار التمويل.

يمكن تصنيف قرارات التمويل في ضوء البعد الزمني إلى قرارات تمويلية طويلة الأجل وقرارات تمويلية قصيرة الأجل، والتي نتطرق إليها باختصار على النحو الآتي:[2]

1- القرارات التمويلية قصيرة الأجل.

تدور هذه المجموعة من القرارات حول مصادر التمويل قصيرة الأجل، وكمية الأموال اللازمة، أي القرارات المتعلقة بالاستثمارات قصيرة الأجل التي تخص الموجودات المتداولة والتي تشكل جزءا من حركة الاستثمار الداخلي.

2- القرارات التمويلية طويلة الأجل.

إذا تقرر استثمار طويل الأجل فإن القرار التالي هو اختيار تمويل طويل الأجل (أسهم عادية، أسهم ممتازة وسندات)، وهذا القرار يتوقف على اختيار هيكل تمويل دائم سليم، هيكل يحقق حد أدنى من المخاطر وحدا أعلى من الربحية على حسب هدف المؤسسة كما يتوقف في نفس الوقت على تكلفة الأموال وأثرها.

كذلك يرتبط قرار التمويل طويل الأجل بتحليل المصادر المثلى وأثر كل مصدر على ربحية المؤسسة من جهة وعلى كفاءة استخدام المال العام ككل من ناحية أخرى.

ثالثا: خصائص التمويل

إن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسات من مختلف المصادر تتميز بالخصائص الآتية:[1]

---

[1]- أوراغ خولة، مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص72.

[2]-سيد الهواري، الإدارة المالية (منهج اتخاذ القرارات)، مكتبة عين الشمس، مصر 1996، ص 13.

- الاستحقاق: ويعني أن الأموال التي تحصلت عليها المؤسسات عن طريق التمويل لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها فيه، بغض النظر عن اعتبارات أخرى.
- الحق على الدخل: وهو يعني أن مصدر التمويله الحق بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها سيولة أو دخل المؤسسة.
- الملائمة: وتعني أن تنوع مصادر التمويل، وتعددها يعطي للمؤسسة فرصة اختيار مصدر التمويل الذي يناسب المؤسسة في التوقيت والكمية والشروط.

رابعا: الهدف العام من اتخاذ قرارات التمويل.

تهدف القرارات المالية بصفة عامة إلى تعظيم القيمة المالية لثروة الملاك في مشروع بغض النظر عن الشكل القانوني لهذا المشروع، أي تعظيم القيمة السوقية والقيمة الدفترية لصافي الثروة وهذا ما يسعى المدير المالي إلى تحقيقه من خلال اتخاذه للقرارات المالية، كما تجدر الإشارة إلى عدم الخلط بين القيمتين السوقية والدفترية لصافي الثروة، فالقيمة الدفترية لها قدر ضئيل من الأهمية في الحصول على القروض سواء كأنت قصيرة أو طويلة الأجل، وهي تؤثر بطريقة غير مباشرة على القيمة الحالية لصافي الثروة، فصافي الثروة كما تظهر بقائمة المركز المالي هي خاصة بالمشروع ولا تتأثر بالقيمة السوقية لحقوق الملكية[2].

المطلب الثاني: قرار الاستثمار

يعتبر قرار الاستثمار من أهم قرارات المؤسسة الاقتصادية وأكثرها تعقيدا بسبب طبيعتها وارتباطها بعوائد مستقبلية مجهولة وتعرضها لدرجة من المخاطرة.

أولا: تعريف قرار الاستثمار.

يعتبر قرار الإستثمار من أهم القرارات التي تتخذها الإدارة المالية وأعقدها بسبب طبيعتها الإستثمارية، والغالب في هذه القرارات أن الإدارة المالية تلجأ إليها أملا في زيادة العائد على الإستثمار أو القوة الإيرادية وذلك من أجل تعظيم ثروة الملاك[3]، كما أن الهدف من إتخاذ القرار الإستثماري هو تحديد مبلغ الأموال التي سيتم إستثمارها وكذا اختيار نوع الأصول التي تكون موضوع هذه الإستثمارات، كما يترتب على إتخاذ هذا

[1] –دريد كامل آل شيب، مبادئ الإدارة المالية، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2009، ص 119.

[2] عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل إتخاذ القرار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص22.

[3] حمزة محمد الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص56.

القرار أخطار على المؤسسة بسبب الآثار والنتائج المستقبلية للمشاريع الإستثمارية والتي لا تكون معروفة بدقة[1]، ومن أجل ذلك لا نجد أن الإدارة المالية تسعى إلى توجيه أموالها إستثمارية في إنشاء موجودات مالية مثل الإستثمار في النقد والأوراق المالية، أو قد تكون إستثمارات عينية كالإستثمار في الموجودات الثابتة مما يعني أن قرارات الإستثمار سوف تنحصر في اختيار نوع الموجودات التي يجب أن تستخدم من طرف الإدارة لتحقيق عوائد مستقبلية[2]، كما أن قرار الإستثمار يسمح بتحديد طبيعة المؤسسة وعلاقتها مع المحيط الخارجي[3].

فقرار الاستثمار هو القرار الذي يتم على أساس تحديد أفضل استثمار بناءا على العائد المتوقع من الاستثمار من بين عدة مشاريع اقتصادية متاحة، وذلك طبقا لدراسات يقوم بها متخذ القرار قبل عملية تحديد البديل الأفضل، حيث يختار البديل حسب الأهداف الموضوعة من طرف المؤسسة[4].

ثانيا: أنواع قرار الاستثمار

تنقسم قرارات الاستثمار في ضوء البعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها إلى:[5]

1- **قرارات استثمارية قصيرة الأمد:** تدور حول الاستثمار في الموجودات المتداولة مثل النقد والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي، والتي تشكل جزءا مهما من حركة الاستثمار الداخلي في المؤسسات وارتباط هذا الجزء بحركة الدورة التشغيلية وبقدرة المؤسسة على تحقيق وتعظيم عوائدها، وفي تحديد وضمان السيولة المطلوبة، لذلك فالقرار السليم هو قرار يضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمار في الموجودات المتداولة.

2- **قرارات استثمارية طويلة الأمد:** تتعلق هذه القرارات بالإنفاق الاستثماري طويل الأمد والمتمثل في الاستثمار في الموجودات الثابتة، وتشمل هذه القرارات عملية اختيار الموجودات وكيفية الإنفاق ثم مقارنة عوائد الاستثمار المتوقعة في المستقبل مع المبالغ المنفقة على تلك الموجودات، الاستثمار قد

---

[1] مليكة زغيب، إلياس بوجعادة، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة 14-2009/02/15، ص 02.

[2] حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 56-57.

[3] LE VIGOUREUX, F., La décision d'investissement, entre normes financières et ambition stratégique, Gestion 2000, 1998, P 107.

[4] -عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 37.

[5] -حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 70.

يكون متمثل في الإنفاق على موجودات حالية بهدف تحسينها وتوسيعها أو موجودات جديدة بغرض زيادة القدرة الإنتاجية الحالية.

والمعروف على هذا النوع من القرارات أنه أخطر أنواع القرارات المالية لكونه يرتبط بنوع من الاستثمار يتصف بكبر المبالغ التي يحتويها ويضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل كما أنه يرسم حدود العملية الإنتاجية ويصعب التخلص منه عندما تتم عملية الاستثمار فيه.

يعتبر قرار الاستثمار أهم وأصعب وأخطر القرارات التي تتخذها الإدارة بالمشروع فهي ذات تأثير على بقائه واستمراره ونموه ولا تقتصر هذه الاستثمارات على الأصول الثابتة فقط وإنما أيضا الزيادة في الأصول المتداولة والمترتبة على الاستثمار، ونفقات البحوث والتطوير، وبصفة عامة تشكل الاستثمارات في الأصول والبحوث الجانب الأكبر من الاستثمارات وتستدعي عناية خاصة لثلاثة أسباب:

- يصعب بعد الشروع في تنفيذ الاستثمارات الثابتة، التخلي أو العدول عنها، بسبب ضخامة حجم الأموال التي تم إنفاقها في مرحلة الإعداد ومعنى التخلي عن الاستثمار تحمل خسائر مالية ضخمة.
- المخاطر المترتبة عند العدول عن الاستثمار، لانعدام المرونة لكثير من الاستثمارات الثابتة، ونعني بالمرونة السرعة في الرجوع إلى الوضع المبدئي (ما قبل الشروع في تنفيذ الاستثمار) فقد يكون من السهل تحويل مبنى إداري إلى مبنى سكني، ولكن يصعب تحويل محمل لتكرير البترول إلى غرض آخر.
- تعتبر تكلفة الخطأ المترتبة على الاختيار الخاطئ للاستثمار عالية حيث يتطلب الأمر وقتا لإرجاع الأوضاع إلى الوضع المبدئي وما يترتب على ذلك من آثار[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن قرار الاستثمار من أصعب القرارات لأنه يعتمد على التنبؤات وبالتالي ارتفاع درجة المخاطرة، كذلك يجب على قرار الاستثمار أن يكون متماشيا مع أهداف وسياسة المؤسسة الاقتصادية.

[1] عبد الغفار حنفي، إستراتيجية الإدارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية (جامعة الإسكندرية، المكتب العربي الحديث الناشر، 2008، ص 222-223.

المطلب الثالث: قرار توزيع الأرباح.

تتمثل سياسة التوزيع في قرار المؤسسة بشأن المفاضلة بين توزيع الأرباح على المساهمين وبين احتجاز تلك الأرباح بغرض إعادة استثمارها.

أولا: تعريف الأرباح الموزعة.

توجد عدة تعاريف للأرباح الموزعة منها:[1]

- التوزيعات هي تلك الدفعات النقدية المقرر توزيعها على حملة الأسهم وفقا لربحية المؤسسة وسيولتها.
- تعرف التوزيعات على أنها توزيعات الملكية لحملة الأسهم العادية من الأرباح الحالية أو المتراكمة عن سنوات سابقة، وأن توقيت التوزيع يخضع لمصداقية مجلس إدارة المؤسسة.
- وقد ورد مفهوم الأرباح الموزعة على أنه مجموعة النقود المدفوعة لحملة الأسهم في المؤسسة من الأرباح، ويدفع هذا المقسوم عندما تحقق أرباح حالية، أو أن يتم دفع من الأرباح المحتجزة عن فترة سابقة.

يتضح من المفاهيم الثلاث أن كل منهما اعتبر التوزيعات جزء من الأرباح، لكن الأول والثاني خص التوزيعات بصفة النقدية على عكس المفهوم الثاني الذي اعتبرها توزيع للملكية في وقت محدد، ومنه يمكن تعريف سياسة توزيع الأرباح بأنها ذلك القرار الذي يتخذه مجلس الإدارة في البنك بشأن توزيع الأرباح أو إحتجازها، وقرار الاختيار أو المفاضلة ما بين المبلغ الذي يتم إعادة استثماره والمبلغ الذي يتم توزيعه، يعتبر المشكل الأساسي في سياسة توزيع الأرباح، ففي حالة مؤسسة ذات حجم صغير ولديها فرص استثمارية مهمة، الأموال المتاحة يتم إعادة إستثمارها في مجال أعمالها، وفي حالة ما إذا كان حجم الأموال المتاحة أعلى من الأموال اللازمة للاستثمار، هنا يتم توزيع الفائض من السيولة على المساهمين[2].

---

[1] – محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية، مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص222.

[2] DEGOS, J., G., GRIFFITHS, S.,, Op. Cit, P 211.

ثانيا: قرارات توزيع الأرباح في المؤسسة

يتم توزيع الأرباح في المؤسسة من خلال تقسيم النتائج المتحصل عليها في نهاية السنة كمكافأة للمساهمين، ويعتبر قرار توزيع الأرباح من عدمه مهما جدا، لأنه في حال عدم توزيع هذه الأرباح سيتشكل لدى المؤسسة مصدر مهم من مصادر التمويل ألا وهو التمويل الذاتي.

إذ تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بتوزيع الأرباح بما يلي:

- هناك مرونة كبيرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسمح لها بتحديد سياسة للمكافآت، فالمقاول بامكانه تأجيل الإستهلاك الحالي، حسب الإدارة؛
- مكافأة المقاول يمكن إخراجها من المؤسسة بأوجه مختلفة: اقتطاعات بمختلف الأشكال، استهلاك شخصي لمنتجات المؤسسة، الأصول ملك للمؤسسة لكن يتم استعمالها من طرف المقاول؛
- الاعتبارات الجبائية تؤثر في نوع المكافأة المقدمة للمدير.

بالرغم من أهمية الموضوع إلا أن القليل من الدراسات فقط تناولت أهمية سياسية توزيع الأرباح في المؤسسة والنتائج المتحصل عليها هي الآتية:

- سياسة توزيع الأرباح تتعلق بشكل كبير بهيكل الملكية أكثر منها بحجم المؤسسة؛
- عدد قليل جدا من المؤسسة توزع فعلا الأرباح، والتي تفعل ذلك توزع القليل فقط.إذ أن توزيع نسبة التوزيع في المؤسسات الصغيرة لا تتعدى 50% تقريبا من النسبة الموزعة في المؤسسات الأكبر.؛
- المؤسسات غير المسعرة في البورصة لديها نسبة توزيع أقل من تلك المسعرة ولكن تملك برنامج مكافأة أكثر سخاء من طرف الإدارة؛
- وجود مساهم خارجي في المؤسسة يرفع من نسبة الأرباح الموزعة؛
- المؤسسة لا توزع أرباحها من الأرباح المحققة.

وتسمح مختلف الدراسات التي ركزت على موضوع توزيع الأرباح في المؤسسة باقتراح بعض العناصر التي يجب على المؤسسة أخذها عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح:

- القدرة المالية للمؤسسة في توزيع أرباحها: بحيث لا بد من الأخذ في عين الاعتبار مردودية المؤسسة وسيولتها؛
- الحاجة إلى توزيع الأرباح: هذه الحاجة تتحدد بالاحتياجات المالية للمدير من أجل مواجهة مختلف واجباتها الشخصية؛
- الاحتياجات المالية للمؤسسة: والمتمثلة في احتياجات السيولة من أجل ضمان تجديد الأصول وشديد الديون، من أجل النمو دون الإعتماد على تمويل خارجي؛
- تكامل العبء الجبائي للمؤسسة والمقاول؛
- وجود وسائل أخرى لمكافأة المدير؛
- وجود عراقيل في توزيع الأرباح، وتأتي من مستثمر مؤسساتي أو من قبل بنكيين.[1]

[1] حراش معاذ ونمر أحمد، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة آكلي محند أو الحاج، البويرة، 2015/2014، ص 42-43.

خلاصة:

من خلال دراستنا للقرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية اتضح لنا أن عملية اتخاذ القرارات المالية هي جوهر العملية الإدارية لأي تخصص وظيفي، باعتبارها نقطة الانطلاق لجميع الأنشطة في المؤسسة وقد توصلنا الى النتائج التالية :

- تعتبر القرارات وسيلة ناجحة لتطبيق استراتيجيات المؤسسة في تحقيق أهدافها بصورة علمية والقيام بكافة عملياتها الإدارية.
- القرار المالي هو اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم المحلل المالي (المدير المالي) بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية.

الفصل الثاني:

نظم المعلومات المالية وعلاقتها بالقرارات المالية في المؤسسات

تمهيد:

يعتمد نظام المعلومات المالي على الحاسب الالي و العنصر البشري، و يختص بجمع البيانات و المعلومات المتعلقة بالانشطة المالية المنظمة من مصادرها الداخلية و الخارجية و معالجتها للحصول على المعلومات و توفيرها الى مراكز صنع القرارات المالية و تلعب نظم المعلومات المالية دورا مهما في صياغة وترشيد القرارات المالية وضمان توفيرها للمعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرارات، كما أن انتشار تكنولوجيا المعلومات أدي الى تصميم واستخدام نظم المعلومات بصفة عامة ونظم المعلومات المالية بصفة خاصة، حيث سنتطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الأول: الإطار النظري للنظم والبيانات والمعلومات.

المبحث الثاني: الإطار النظري لنظم المعلومات.

المبحث الثالث: نظم المعلومات المالية وعلاقتها بترشيد القرارات المالية.

المبحث الأول: الإطار النظري للنظم والبيانات والمعلومات.

نظرا للترابط الموجود بين مفاهيم (النظم، البيانات والمعلومات) وباعتبارها من الركائز الأساسية لنظم المعلومات، سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية النظم والبيانات في المطلب الأول، ثم في المطلب الثاني إلى المفاهيم الأساسية للمعلومات ونوضح الفرق بين البيانات والمعلومات وأخيرا في المطلب الثالث سنتطرق إلى جودة وأمن المعلومات.

المطلب الأول: مدخل إلى النظم والبيانات.

لدراسة النظم والبيانات تطرقنا أولا لتحديد ماهية النظم ثم البيانات.

أولا: ماهية النظم

1- **تعريف النظام:** هناك العديد من التعاريف التيّ تناولت مفهوم النظام فهو: "مجموعة أجزاء أو عناصر أو أقسام ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات منطقية، أي أنها تتكامل وتتفاعل مع بعضها البعض، بغرض أداء أهداف معينة وذلك عن طريق تحويل المدخلات إلى مخرجات"[1]،وهو "مجموعة ذات طابع انتظامي لمكونات مستقلة ولكنها تعتمد على بعضها البعض من أجل تحقيق الأهداف المشتركة"[2].

يعرف كذلك على أنه "مجموعة من الأجزاء المرتبطة التيّ تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق هدف ما عن طريق قبول مدخلات وإنتاج مخرجات من خلال تحويل منظم، كما أنّ هذه الأجزاء تكون في حالة تفاعل مع بيئتها"[3].

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف النظام على أنه مجموعة من العناصر المادية والمعنوية التيّ تتفاعل فيما بينها لتحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف.

---

[1] سليم الحسنية، نظام المعلومات الإدارية، الطبعة الثالثة، دار الوراقة للنشر والتوزيع عمان 2006، ص16.

[2] سعد غالب ياسين، نظام المعلومات الادارية، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص22.

[3] محمد نور برهان، غازي ابراهيم رحو، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، ص18.

2-أنواع النظم.

تميز نظرية النظم بين أربعة أنواع رئيسية للنظم حيث يمكن تصنيف أي نظام ليكون ضمن واحد من أنواع النظم الأربعة التالية[1]:

ا-النظام المفتوح.

وهو النظام الذيّ يتفاعل مع البيئة المحيطة ويتأثر بها ويؤثر فيها، ويعتبر وجود نظام مفتوح بشكل رئيسي على العلاقات المتبادلة بينه وبين بيئته، فهو يحتاج لبعض المدخلات من بيئته ليقوى على الاستمرار ليعطي نتائجه إلى بيئته كنتيجة للعمليات التيّ يقوم بها، ومن الأمثلة على هذا النوع، النظم الاجتماعية إذ يستقبل هذا النوع مدخلاته من البيئة المحيطة به ثم يعيدها بعد معالجتها إلى هذه البيئة.

ب-النظام المغلق.

وهو النظام المعزول تماما عن البيئة المحيطة به ولا توجد أي روابط خارجة بين النظام وأنظمة البيئة به، وعلاوة على ذلك فإن البيئة الخارجية المحيطة بالنظام تكون عديمة التأثير على النظام وإجراءات تشغيله، ويعتبر النظام المغلق حالة نظرية أكثر منها واقعية.

ج-النظم المغلقة نسبيا.

هو النظام الذيّ يتفاعل مع البيئة المحيطة به بطريقة محددة ومعروفة وقابلة للتحكم فيها، كما تتوفر لهذا النوع خاصية إمكانية التحكم في تأثير متغيرات البيئة على إجراءات تشغيلية، ويعتبر ناتج تفاعل البيئة مع مثل هذا النظام بمثابة مدخلات للنظام، كما أن ناتج تأثير النظام على البيئة المحيطة يمكن اعتباره بمثابة مخرجات للنظام، وأمثلته الأنظمة الزراعية والصناعية حيث يتم تصميمها بحيث لم تتأثر بالبيئة الخارجية إلا بحدود معينة سلفا.

د-نظم التحكم بالتغذية العكسية.

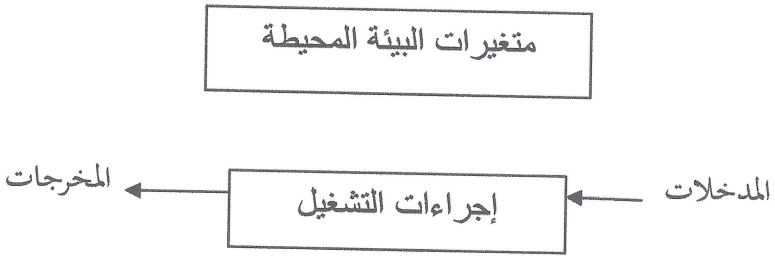
يعتبر النظام واحد من مجموعة نظم التغذية العكسية إذا تمت إعادة بعض من مخرجاته إلى النظام في صورة مدخلات له، ويمكن تصميم النظام بحيث تتحقق هذه التغذية العكسية للمساهمة في تحقيق أهداف النظام، ومن الأمثلة على هذا النوع من الأنظمة نظم القيادة التلقائية في الطائرات.

---

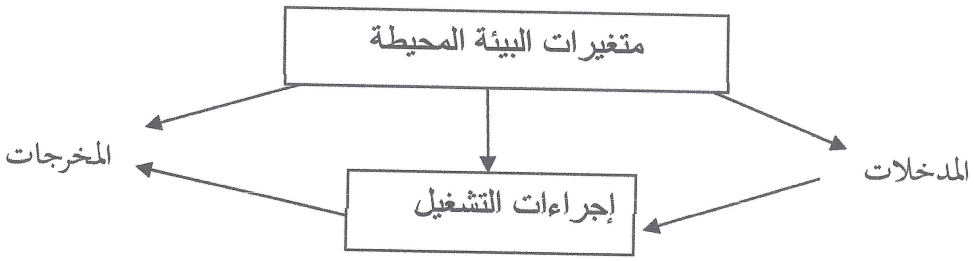
[1] سليمان مصطفى الدلاهمة، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، 2008، ص23-24.

شكل رقم (2-1): أنواع النظم

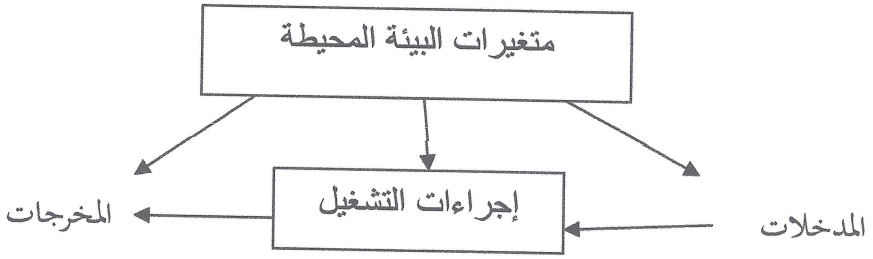
1 النظام المغلق:



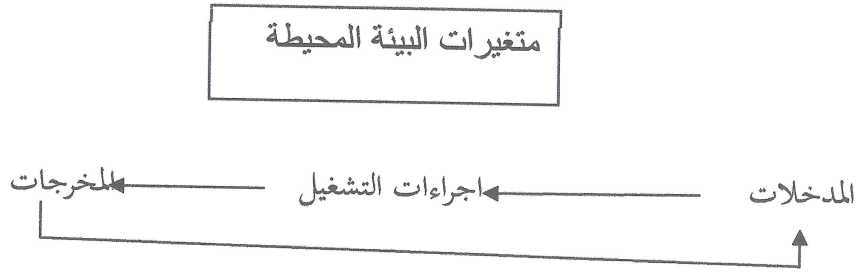
2 النظام المغلق نسبيا:



3 النظام المفتوح:



4 نظام التحكم بالتغذية العكسية:



المصدر: د. السيد عبد المقصود دبيان، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، الاسكندرية، 2005، ص144.

3-شروط النظام.

يمكن استنباط شروط النظام كما يلي[1]:

أ- عبارة عن مجموعة من العناصر من الممكن أن تكون مادية أو بشرية وذلك تبعا لطبيعة النظام.

ب- السعي لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف.

ت- التناسق والترابط بين هذه الأجزاء أو العناصر أو المقومات بصورة متبادلة بحيث تخدم بعضها البعض بصورة أو بأخرى وفق علاقة منطقية.

4-خصائص النظام.

يتميز النظام بعدة خصائص يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

أ- النظام موجود له هوية ويمكن تمييزه.

ب- النظام له تصرف: يعمل على تحقيق هدف معين فيقوم على تحويل المدخلات إلى مخرجات يوجهها للمحيط.

ت- النظام له تصرف معدل: انطلاقا من المدخلات يؤثر المحيط على النظام، ويفرض عليه بعض الصعوبات التيّ تؤثر على أهدافه والتيّ بإمكانها أن تولد تغيرات في حالة النظام وصفاته، ويكون ردّ فعل النظام بضبط تصرفاته وذلك بتكييف العمل مع مدخلاته حسب تغيرات الخارجية.

ث- النظام يستعمل حول تصرفاته الخاصة: من خلال التعديل، يولد النظام معلومات تخبر عن حالة النظام ومن هناك دوران للمعلومات.

ج- النظام يقرّر عن تصرفاته: يولد النظام معلومات والتيّ يكون قادرا على معالجتها واستغلالها في اتخاذ القرارات الخاصة بتصرفاته.

ح- النظام يخزن، لإعداد قراراته، يعتمد النظام على المعلومات المتعلقة بوضعيته الحالية إلى جانب المعلومات عن وضعيته في الماضي، ومنه يملك نظام فرعي لتخزين المعلومات والذّي يتفاعل مع نظامي التشغيل والقيادة، ومنه ينقسم النظام إلى ثلاثة أنظمة فرعية تتميز بكل خصائص نظام وهي نظام القيادة، نظام التشغيل ونظام المعلومات.

---

[1] طرابلسي سليم، تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الجزائرية، رسالة ماجيستر، جامعة الحاج خيضر، باتنة، 2009، ص4.

2 Camille maligne, Organisation du système d'information de gestion, Edition faucher, Paris, 2001, p8.

ثانيا: البيانات

1- تعريفها.

هي "عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التيّ تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتتحول إلى نتائج"[1].

"البيانات عبارة عن تدفقات لحقائق خام (أولية) تعبر عن أحداث معينة، ليس لها قيمة بشكلها الأولي، هذا ما لم تتحول إلى معلومات مفهومة ومفيدة"[2].

وعرفت كذلك على أنها "عبارة عن الحروف والجمل والعبارات والأرقام والرموز غير منظمة وغير مرتبطة بموضوع واحد، والتيّ لا يستفاد منها في شكلها الحالي إلا بعد تطويرها من خلال عمليات التحليل والشرح، والتيّ إذا ما فرزت وصنفت وبوبت ونظمت فإن هذه البيانات تتحول إلى معلومات"[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نقول إن البيانات هي المادة الخام التيّ يتم تشغيلها للحصول على معلومات فهي تعبر عن حقائق تمثل مدخلات وقد تكون في عدة أشكال "وثائق، فواتير، أرقام...

---

[1] عبد الرزاق محمّد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2] عامر قندجيلي وعلاء الدين الجنابي، نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2005، ص35.

[3] إيمان فاضل السمرائي، هيثم محمّد الزعبي، نظم المعلومات الإدارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص24.

2- **خصائص البيانات.**

حتى يستفيد المتلقي منها فيجب أن تتصف بخاصيتين هما[1]:

أ- **الإضافة المعرفية:** حتى يستطيع المتلقي الاستفادة من البيانات المرسلة إليه فإنها يجب أن تشكل إضافة معرفية بالنسبة إليه، أما إذا كان يعرف محتوى البيانات المرسلة إليه بشكل مسبق فإنها لا تشكل أي إضافة معرفية، وبالتالي لا يمكن الاستفادة منها، وعندما تقوم البيانات بالتقليل من حالة عدم اليقين عند المتلقي تتحول إلى معلومات.

يتم التمييز بين المعلومات والبيانات وفق المعيار الشخصي للمتلقي (المستفيد) فإذا ما أدت البيانات إلى إضافة معرفة لدى الشخص المتلقي تحولت إلى معلومات، أما إذا لم تؤد البيانات إلى أي إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي فتبقي مصنفة في إطار البيانات.

ب- **الارتباط:** حتى تتحول البيانات إلى المعلومات فيجب أن تكون هذه البيانات مرتبطة بمشكلة معينة أو حدث معين يتم اتخاذ القرار بشأنه من قبل المتلقي، فالبيانات تعد معلومات إذا كانت تؤثر في القرار المتخذ، أو تؤدي إلى تغيير القرار أو تعديله لذلك ما يعتبر بيانات في لحظة معينة قد يتحول إلى معلومات في أوقات أخرى.

3- **إدارة البيانات.**

وتشمل وظيفة إدارة البيانات كل من تخزينها وحفظها وتحديثها وتعديلها باستمرار بحيث تعكس ما يستجد من أحداث اقتصادية أو عمليات أو قرارات كما تشمل استرجاع البيانات التيّ سبق تخزينها لاستخدامها والتقرير عنها[2].

ويمكن تحديد أغراض توفير البيانات فيما يلي[3]:

أ- **تسجيل البيانات.**

حيث يكون الغرض من حصر وتدوين البيانات مجرد التسجيل، وحتى تكون هذه البيانات جاهزة عند الطلب، أو للاستعانة بها في تقدير التكلفة والمدخلات والمخرجات عند حساب إنتاجية الموارد المتاحة، أو عند عمل

---

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص12-13.

[2] د. ناصر نورالدين عبد اللطيف، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، الإسكندرية، 2005، ص73.

[3] أحمد محمد المصري، الإدارة الحديثة "اتصالات معلومات – قرارات"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2008، ص179 -181.

الإحصاءات الدورية الإلزامية أو الخاصة، وعادة ما يستخدم في هذا التسجيل الدفاتر والسجلات والنماذج المختلفة.

ب- تحليل البيانات.

قد يكون الغرض من توفير هذه البيانات، استخدامها في تحليل النتائج المنجزة، واستنباط بعض الاستنتاجات اللازمة للعمل وللتشغيل، أو وضع برامج الإنتاج، أو الإعداد لبرامج جديدة في فترة لاحقة، أو لأغراض الدراسة والبحث والتطوير، وفي رسم الخطط ونظم الرقابة، والاتصالات واتخاذ القرارات، أي أن تصبح معلومات ملائمة للإدارة.

ت- مراجعة البيانات المجمعة للتأكد من صحتها.

وهي عندما تطلب البيانات لمضاهاتها بما يحدث فعلا في الواقع، أو عند إجراء الجرد الدوري أو الفجائي، ويزداد الاهتمام بالمراجعة في منشآت الأعمال الحديثة أو الصناعات التيّ تنتج سلعا بمواصفات محددة، والتيّ يشترط فيها الدقة المتناهية فهذه تؤكد على ضرورة التمسك بالدقة في تدوين البيانات وحصرها، حتى تكون جاهزة وواضحة أمام المراجعين المتخصصين.

ث- التقييم المستمر.

والتقييم من الأغراض الهامة التيّ تعد لها البيانات ثم المعلومات، وبقدر توفر البيانات الصحيحة، بقدر ما يكون قرار التقييم صحيحا وسليما، وكثيرا ما نجد أن التقييم يتم داخليا من طبقات الإشراف أو الإدارة على فترات قصيرة.

ج- استخدام البيانات في رسم الخطط والرقابة.

قد تطلب البيانات لغرض التخطيط بطريقة معينة، وغالبا ما تكون موحدة بين جميع الوحدات الاقتصادية المتشابهة، ويستخدم في تجميعها نماذج تخطيطية خاصة وموحدة.

تحدد أهمية هذا الغرض في رسم الخطط أولا، وفي الرقابة على تنفيذها ثانيا، وأخيرا في مطابقة الخطط على الأهداف النهائية المحددة لها مسبقا.

ح- استخدام البيانات في الاتصالات واتخاذ القرارات.

واستخدام البيانات في الاتصالات وفي اتخاذ القرارات لا يمكن أن يتم بالحالة التي عليها هذه البيانات، بل يلزم إجراء عملية تبويب وتصنيف، ومعالجة لتتفق مع الأغراض التيّ ستستخدم فيها، وهي بذلك تتحول إلى معلومات

صالحة لاستخدام الإدارة فعلى سبيل المثال قد تكون البيانات عن المبيعات مجرد حصر بالأرقام، ولا يمكن استخدامها بحالتها في الدعاية أو الاتصال بالمستهلكين.

ثالثا: قاعدة البيانات.

1- مفهومها.

تعرف على أنها "مخزن لجميع البيانات ذات العائدية والأهمية لمستخدمي نظام المعلومات"[1].

وتعرف أيضا "بأنها تجميع البيانات المرتبطة ذات العلاقة المتبادلة فيما بينها، والمخزنة بطريقة منظمة تساعد على سرعة استرجاعها وسهولة استخدامها بواسطة المستخدمين في تطبيقات متعددة وأغراض متنوعة"[2].

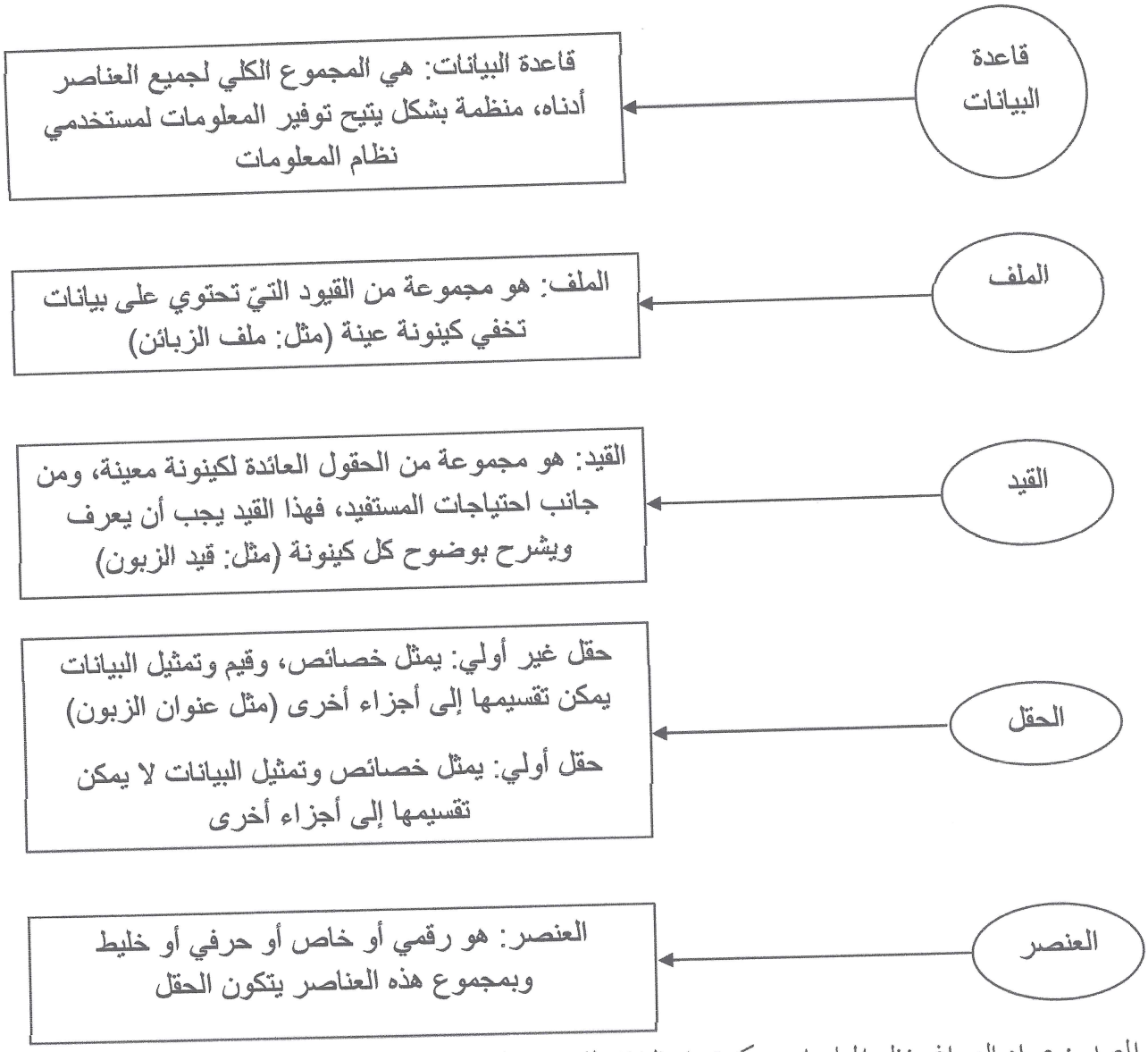
2- مكونات قاعدة البيانات.

يمكن ترتيب مكونات قاعدة البيانات وفق الشكل التالي:

[1] عماد الصباغ، **نظم المعلومات**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2000، ص113.

[2] خشبة محمد السعيد، نظم المعلومات "المفاهيم التحليل التنظيم"، مطابع الوليد، القاهرة، 1992، ص08.

الشكل رقم (2-2) مكونات قاعدة البيانات.



المصدر: عماد الصباغ، نظم المعلومات،مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع ،الطبعة الاولى، عمان،2000، ص 116.

3- معمارية قاعدة البيانات.

إحدى المزايا الهامة لنظم إدارة قواعد البيانات هي فصلها بين ثلاث مشاهد لقاعدة البيانات هي المشهد الخارجي والمشهد الداخلي والمشهد المنطقي نستعرضها فيما يلي[1]:

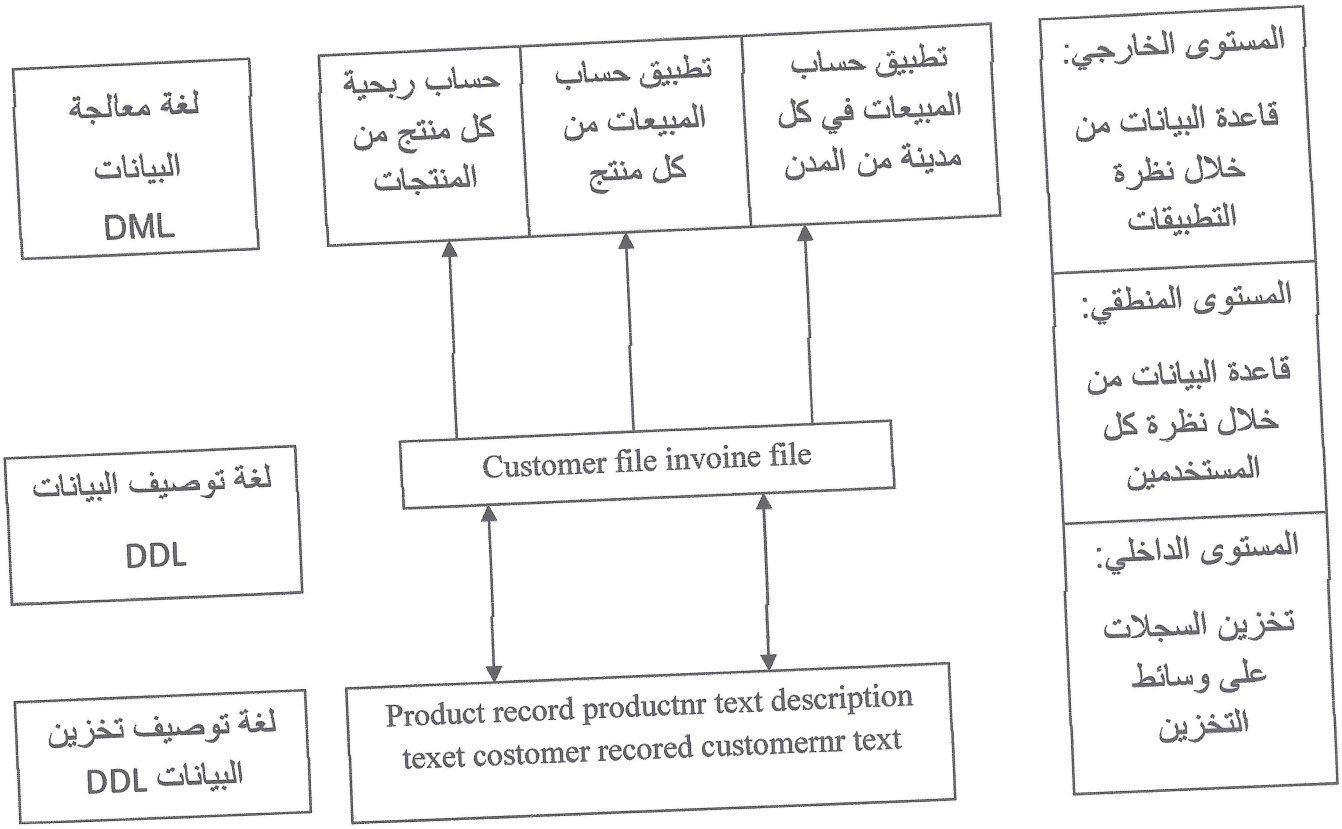
أ- **المستوى الخارجي**: هو مستوى المستخدم الفرد مثل المستخدم النهائي أو مبرمج التطبيقات وبما أن كل مستخدم مهتم فقط بمقطع من قاعدة البيانات الكلية، وهذا المقطع يمثل وجهة نظر المستخدم على قاعدة البيانات، لذلك يقوم كل مستخدم من المستخدمين بتحديد المعطيات الضرورية ليصل إلى النتائج المرغوبة من العمليات الحسابية والمنطقية والإدخال وبالتالي فإن إجراء هذه العمليات يتطلب وجود لغة تمكن من إجراء العمليات على ملفات قاعدة البيانات هذه اللغة هي لغة معالجة البيانات (DML) بالنسبة لمبرمجي التطبيقات أو SQL

ب- **المستوى المنطقي**: يتم في هذا المستوى توصيف الملفات من حيث البنية المنطقية، ويتم في هذه المرحلة تحديد الملفات الضرورية لبناء قاعدة البيانات وتحديد السجلات التيّ تتكون منها هذه الملفات من حيث حقول السجل والبيانات التيّ سوف تخزن في حقول السجل، وذلك باستخدام لغة توصيف البيانات (DDL)، ويتم وضع هذا التوصيف للملفات بغض النظر عن أشكال تخزينها على وسائط التخزين المغناطيسية وبغض النظر على المستخدم الذيّ سوف يستخدم هذه الملفات.

ت- **المستوى الداخلي**: هو مستوى البناء المادي (الفيزيائي) للملفات حيث يوجد العديد من أساليب تخزين البيانات على وسائط التخزين، ويقصد بآلية تخزين البيانات على وسائط التخزين كيفية تخزين السجلات المكونة لأحد الملفات على وسيط التخزين، ويوجد هناك العديد من أساليب تخزين البيانات على وسائط التخزين مثل الملفات المفهرسة والملفات المباشرة، وتقوم فلسفة بنوك المعلومات على تحرير المستخدم من هذه المهام عن طريق قيام نظام إدارة قواعد البيانات بأداء وظيفة تخزين البيانات الملفات على وسائط التخزين المختلفة، يمكن تلخيص ما سبق وفق الشكل التالي:

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص297-298.

الشكل رقم (2-3): معمارية نظام قاعدة البيانات.



المصدر: عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ، ص298.

المطلب الثاني: المفاهيم الأساسية للمعلومات.

تعد المعلومات من العناصر الضرورية لأي عمل وهي القاعدة الأساسية لمختلف البحوث، ولاتخاذ القرارات السليمة، ونتيجة لقاعدتها الواسعة فقد تطورت مفاهيمها ولأهمية موضوعها سنتطرق إلى مفهومها، أهميتها، خصائصها وأنواعها.

أولا: ماهية المعلومات.

1- **تعريف المعلومات:** لقد اختلفت التعريفات لمصطلح المعلومات فقد عرفها (DBONS) على أنها "ظاهرة علمية تتضمن أربع دلالات أساسية هي:

أ- التعبير عن المعرفة، بمعني التحول من حالة ذهنية إلى أخرى.

ب- التعبير عن سلعة، بمعنى تمثيل العالم وما ينطوي عليه من أحداث وأشياء وحركات بصورة مادية يمكن تداولها والاستفادة منها.

ت- التعبير عن عملية، بمعنى تحويل البيانات إلى وضع معرفي جديد.

ث- التعبير عن بيئة.

وقد عرفت كذلك على أنها "هي كل ما يصل إلى علم الفرد سواء بالقراءة أو بالاستماع أو بالمشاهدة، وتتعلق بجوانب وأمور تتصل بحياة الإنسان، والأوضاع المحيطة به، والعلاقات التيّ يقيمها، والظروف التيّ تلازمه، والإمكانيات المتاحة له، والأحداث التيّ يجابها من وقت لأخر"[1].

وأيضا "المعلومات هي مجموعة معينة من البيانات والتيّ تخص مشكلة معينة أو قرار معين ثم تحليلها وتشغيلها واستخلاص نتائج معينة منها"[2].

أو هي: "عبارة عن البيانات التيّ تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملا بالنسبة لمستخدم ما، مما يمكنه من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات"[3].

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن المعلومات ما هي إلا بيانات تمت معالجتها وترتيبها لتساعد في عملية اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

---

[1] أحمد محمد المصري، الإدارة الحديثة "اتصالات، معلومات، قرارات"، مرجع سبق ذكره، ص205.

[2] د. نهال فريد مصطفى، نبيلة عباس، أساسيات الأعمال في ظل العولمة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006، ص304.

[3] عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص12-13.

2- مواصفات المعلومات.

على المعلومات أن تتمتع بمجموعة من المواصفات يمكن توضيحها فيما يلي[1]:

***الملائمة:** أن تكون المعلومات قابلة للاستخدام من قبل الإدارة الإستراتيجية والتكتيكية والتشغيلية.

***الصحة:** يجب أن يتم تجميع وتسجيل البيانات ومعالجتها بشكل صحيح.

***الدقة:** تعنى أن تصور المعلومات الواقع الحقيقي المراد التقرير عنه.

***الكمال:** يجب أن تغطي المعلومات كافة جوانب المشكلة الهامة وأن تتضمن جميع النواحي المطلوبة.

***الوقتية:** أن تكون المعلومات متاحة للمستخدم حين الحاجة إليها فعلا في اتخاذ قرار معين.

***الحماية:** عدم وصول المعلومات إلا إلى الجهات التيّ تملك الصلاحية في الحصول عليها.

***الاقتصادية:** وهي عبارة عن قياس حجم الموارد اللازم تخصيصها من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة.

***الكفاية:** وتعنى حجم الموارد اللازم لإنتاج وحدة واحدة من المعلومات.

***قابلية لاستخدام:** وتعنى إنتاج المعلومات وتقديمها بالشكل الذيّ يمكن المستخدم من فهمها بسهولة واستخدمها بسرعة.

3- دور وأهمية المعلومات.

يكمن دور وأهمية المعلومات في[2]:

*إنّ ظاهرة انفجار المعلومات وما نجم عنها من اعتماد أساسي متزايد على المعلومات والمعرفة والتكنولوجيا في مختلف جوانب حياة المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية وظاهرة ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما سمح ببناء اقتصاد المعرفة وإحداث تغييرات بنيوية عميقة في جميع مناحي الحياة، حيث تلعب المعلومات دورا هاما في العديد من المؤسسات الإدارية على اعتبار المعلومات تشكل المصدر الحيوي الذيّ يمكن الإدارة من القيام بوظائفها المختلفة بكفاءة وفعالية، ومن المحللين من يرى أن أهمية المعلومات في تزايد مستمر وأنها سوف تصبح سلاحا تنافسيا واستراتيجيا قويا وعاملا مقرر يفصل بين نجاح الأعمال وفشلها.

---

[1] عبد الرزاق محمّد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص26-28.

[2] محمود محمّد الزيود، دور أنظمة المعلومات في تحسين فاعلية عملية اتخاذ القرارات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص39.

فالمعلومات هي المصدر الحيوي الذيّ يمكن المؤسسة من القيام بوظائفها المختلفة بكفاءة وفعالية، ويرى العديد من المراقبين أن مجتمع المعلومات هو البديل الجديد للمجتمع الصناعي الذيّ تجسد في القرن العشرين واستمر حتى القرن الحالي والدليل على هذا الاستنتاج هو حقيقة أن العمل في مجال المعلومات Occupation Information قد زادت نسبة في الولايات المتحدة الأمريكية من 10%من حجم القوى العاملة إلى حوالي 50% وبالقابل تناقض حجم العمالة في المهن الصناعية إلى ما يقارب 20%كما تناقض حجم العمالة في المهن الزراعية إلى أقل من 40%كذلك فإن أكثر من ربع الناتج القومي في المجتمع الأمريكي يأتي من إنتاج و توزيع سلع المعلومات وخدماتها الأمر الذيّ يعزز التوجه نحو مجتمع المعلومات.

"مجتمع المعلومات" هو البنية الاقتصادية والاجتماعية التيّ تطبق الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة بما في ذلك الانترنت، وفي هذا المجتمع إذا أحسن استخدام المعلومات وتوزيعها توزيعا عادلا يعم النفع على الأفراد في جميع مناحي حياتهم الشخصية والمهنية.

وتكمن أهمية المعلومات من الناحية العملية على اعتبارها تشكل عنصرا غير ملموس من عناصر الإنتاج والتيّ تلعب دورا رئيسيا في تسيير دقة العمل في المؤسسات الإدارية والاقتصادية المختلفة، هذا ويشير Hiroguki Itami إلى أن الميزة التنافسية الحقيقية غالبا لا تأتي من العناصر الملموسة للإنتاج وإنما من ذلك العنصر غير الملموس والذيّ يمكن وصفه بالمعلومات أو تدفق المعلومات.

إذا لا يمكن تنفيذ أنظمة معلومات مؤثرة وفعالة وضمن المستوى المطلوب بدون إدراك لأهمية عنصر المعلومات وعلى كافة المجالات الاجتماعية والمهنية والاقتصادية وفي كل المستويات الإدارية في المؤسسة، ونجد أن طبيعة العلاقة التيّ تربط بين قيمة المعلومات ونوعية القرارات تؤثر سلبا أو ايجابيا على فعالية القرار، وللحكم على قيمة تلك المعلومات لابد لها من أن تعمل على تحسين اتخاذ القار من خلال ما تطرحه من حقائق تساعد متخذ القرار على اتخاذ القرار المناسب، أو كما يسميها Wetherble بالتأثير المفاجئ لمتخذ القرار بالشكل الذيّ يكشف له عن مستجدات لم تكن ظاهرة له وبالمقابل يمكن القول أن المعلومات التيّ لا تساعد متخذ القرار بقيم إضافية جديدة أنها غير ذات قيمة.

وقد أشار ردايده (1998) إلى أن أهمية المعلومات تتمثل في:

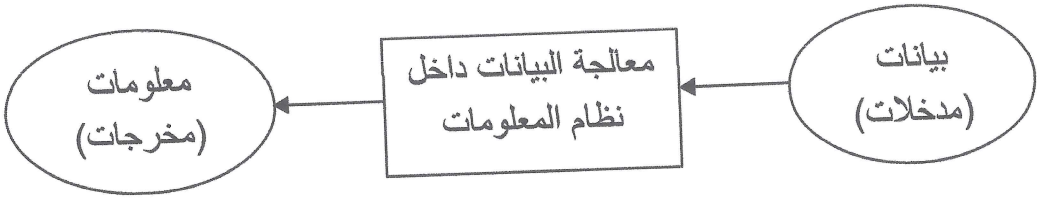
*تؤدي المعلومات إلى تراكم المعرفة وزيادتها وتنميتها الأمر الذيّ يؤدي إلى إزالة الشك وحالة عدم التأكد في كثير من المواقف.

*تمكن المديرين من أداء مهامهم ومسؤولياتهم بشكل أفضل وهذا الأمر دعا إلى وجود معلومات ذات خصائص معينة تساعد في إنجاز الأعمال.

الفرق بين المعلومات والبيانات.

من خلال ما سبق، يجب التفرقة بين البيانات والمعلومات لأنهما لا يعنيان نفس الشيء، فالبيانات هي حقائق أولية وأرقام إذا ما جمعت معا فإنها تمثل المدخلات لنظام المعلومات، أما المعلومات فإنها تتكون من بيانات ثم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة، حيث يمكن أن نوضح هذه العلاقة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-4) العلاقة بين البيانات والمعلومات



المصدر : من إعداد الطالبة

كما يمكن توضيح أهم الفروقات في الجدول التالي:

جدول رقم (2-1): يوضح التمييز بين مصطلح البيانات ومصطلح المعلومات

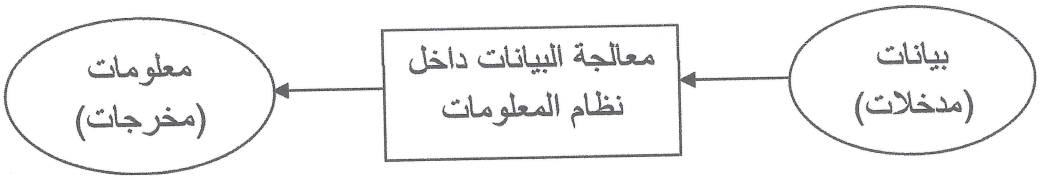
المجال	البيانات	المعلومات
-الترتيب	-غير منظمة في هيكل تنظيمي	-منظمة في هيكل تنظيمي
-القيمة	-غير محدودة القيمة	-محدودة القيمة بالضبط
-الاستعمال	-لا تستعمل على الرصيد الرسمي	-تستعمل على الرصيدين الرسمي وغير رسمي

*تمكن المديرين من أداء مهامهم ومسؤولياتهم بشكل أفضل وهذا الأمر دعا إلى وجود معلومات ذات خصائص معينة تساعد في إنجاز الأعمال.

الفرق بين المعلومات والبيانات.

من خلال ما سبق، يجب التفرقة بين البيانات والمعلومات لأنهما لا يعنيان نفس الشيء، فالبيانات هي حقائق أولية وأرقام إذا ما جمعت معا فإنها تمثل المدخلات لنظام المعلومات، أما المعلومات فإنها تتكون من بيانات ثم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة، حيث يمكن أن نوضح هذه العلاقة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-4) العلاقة بين البيانات والمعلومات



المصدر : من إعداد الطالبة

كما يمكن توضيح أهم الفروقات في الجدول التالي:

جدول رقم (2-1): يوضح التمييز بين مصطلح البيانات ومصطلح المعلومات

المجال	البيانات	المعلومات
-الترتيب	-غير منظمة في هيكل تنظيمي	-منظمة في هيكل تنظيمي
-القيمة	-غير محدودة القيمة	-محدودة القيمة بالضبط
-الاستعمال	-لا تستعمل على الرصيد الرسمي	-تستعمل على الرصيدين الرسمي وغير رسمي
-المصدر	-متعددة المصادر	-محددة المصادر
-الدقة	-منخفضة	-عالية
-الموقع	-المدخلات	-المخرجات
-الحجم	-كبير جدا	-صغيرة نسبيا مقارنة بحجم البيانات

المصدر: حكمت أحمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبة والمنظمة، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص40.

ثانيا: خصائص ومصادر المعلومات.

1- خصائص المعلومات.

حدد بعض الباحثين ومنهم (Mc Carry) في عقد الثمانينات من القرن الماضي بعض الخصائص للمعلومات منها[1]:

أ- أنها أقرب للترادف مع الحقائق.

ب- لها تأثير تحويلي، أو تدعيمي على ما يعرفه الإنسان.

ت- تستخدم كعامل مساعد في اتخاذ القرارات.

ث- هي حرية الاختيار للإنسان.

ج- هي عنصر ضروري في مواقف الاختبار.

ح- هي المادة الخام التيّ نستخلص منها المعرفة.

خ- ثمرات الخصائص الجديدة للمعلومات.

تعد التطورات المتسارعة التيّ امتازت بها المعلومات، والفضاء المعلوماتي الذيّ ترتكز جذورها في ترتبه غير المرئية، جعلها تثمر بخصائص كثيرة نجمل بعضها بما يأتي[2]:

***خاصية التميع والسيولة:** تعد المعلومات ذات قدرة هائلة على إعادة التشكيل والصياغة، ويمكن تمثيل المعلومات نفسها في صورة قوائم، أو أشكال بيانية، أو رسوم متحركة، أو أصوات ناطقة، وتستغل أجهزة الإعلام بشكل أساسي ودائم، وتظهر خاصية الميع والسيولة في رسائلها الإعلامية، وتتلون بزنها بما فيه مصلحة المعلن أو المهيمن.

***المعلومات قابلة للمشاركة:** تكمن خاصية المعلومات كموجودات في قابليتها للمشاركة بين أي عدد من الأشخاص، أو مناطق الحجارة والأعمال، والمنظمات والمؤسسات .... وتؤدي عملية المشاركة في المعلومات إلى مضاعفة قيمتها، وكلما ازداد عدد الأشخاص الذين يستخدمونها، ازداد ثرواتها الوجودي.... ومن يمتلك المعلومات الأفضل سيمتلك فرصة التفوق على الغير، وخاصة المعلومات المهمة والتيّ يتم حصرها وراء جدار المعلوماتية، ولا توقف المعلومات بخاصية المشاركة بحسب بل في خاصية المضاعفة والتكرار.

---

[1] ليث عبد الله القهيوي، زياد كامل اللالا، بلال محمود الوادي، جودة المعلومات والذكاء الاستراتيجي في بناء المنظمات المعاصرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص85.

[2] ليث عبد الله القهيوي، زياد كامل اللالا، بلال محمود الوادي، جودة المعلومات والذكاء الاستراتيجي في بناء المنظمات المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص85-86.

*تتسم المعلومات بتوسيع تقنيتها وأهمية ركائزها: أصبحت المعلومات وتقنيتها تمثل البنيان والركائز الأساسية للتنمية الصناعية والزراعية والسياحية والاجتماعية والتعليمة والثقافية.

*قابلية نقلها عبر مسارات محددة: يمكن نقل المعلومات بعدة طرق أو ما يطلق عليه بالانتقال الموجه، أو بثها بشكل اعتيادي... فهي تمتاز بالمرونة أثناء عملية نقلها.

*تتسم العناصر المادية بالندرة، وهو أساس اقتصادياتها، وتتميز المعلومات بالوفرة، فيسعى منتجوها وضع قيود عليها لتخضع لقوانين العرض والطلب.

*تزداد قيمة المعلومات بزيادة حجم استخدامها: لا تعاني المعلومات أي استهلاك كما تعاني الأجهزة المادية، وتزداد قيمة المعلومات كلما زاد حجم استخدامها.

*المعلومات قابلة للتلف والاندثار: تكون المعلومات عرضة للتلف، أو الفناء مع مرور الزمن، شأنها مثل بقية الموجودات الاقتصادية، وتعتمد سرعة فقدانها للقيمة الكامنة بمفرداتها.

*تزداد قيمة المعلومات بزيادة دقتها: كلما كانت المعلومات دقيقة تصبح أكثر فائدة وذات قيمة أعلى ويعتمد مستوى الدقة على طبيعة المعلومات والآلية المقترحة لاستخدامها.

*الشك في المعلومات: يشوب معظم المعلومات درجة الشك وعدم اليقين فلا يمكن الوصول إلى اليقين، فأقصى ما تستطيع قوانين العلم ونظرياته أن تدعي هو أنها احتمالية.

*سهولة نسخ المعلومات: ما يميز المعلومات هو سهولة نسخها ويستطيع مستقبل المعلومة نسخ ما يتلقى من معلومات بوسائل مسيرة للغاية، ويشكل ذلك عقبة كبرى أمام تشريعات حماية الملكية الخاصة للمعلومات.

*تزداد قيمة المعلومات عند انضمامها إلى معلومات أخرى: عند انضمام معلومات إلى معلومات من نوع آخر، ربما نستنتج معلومات ذات قيمة عليا.

وتأسيسا على ما تقدم، يمكن القول إن المعلومات ظاهرة أساسية ومستمرة تدخل في أي نشاط بشري أيا كانت طبيعته، ومادام هذا المصطلح يتفاعل مع الفضاء المعلوماتي فلا تتحدد خصائصه ضمن هذه الفترة الزمنية، ويستنتج عنها خصائص أخرى.

2- مصادر المعلومات :

يمكن تصنيف مصادر المعلومات التيّ تتعامل بها المؤسسات إلى مجموعتين أساسيتين وهما المعلومات الأولية والمعلومات الثانوية، ويقصد بالمعلومات الأولية هي تلك المعلومات التيّ يتم إعدادها من أجل مواجهة مشكلة ما، أما المعلومات الثانوية فيقصد بها تلك المعلومات التيّ تم تجميعها وتخزينها في مكان معين يسهل الحصول عليها عند الحاجة من طرف المستخدمين، ويمكن أن تكون هذه المعلومات متحيزة أو غير قابلة للاستخدام بالشكل الذيّ أعدت به أو جعت من أجله، كما يمكن استعمالها لأغراض غير التيّ أعدت من أجلها[1]:

1-المصادر الأولية للمعلومات: نظرا لعدم توفر المعلومات في مكان يمكن الوصول إليه بسهولة، فإنه يجب على متخذ القرار أو مستخدم المعلومات تجميع أو الحصول عليها بأحد الطرق التالية:

- **الملاحظة:** إنّ الملاحظة الدقيقة لظاهرة ما تمكننا من الحصول على أجوبة جزئية للمشكلة، ويتم تجهيز هذه البيانات المجمعة بهذه الطريقة للحصول على معلومات لهذه المشكلة، والميزة الرئيسية الملاحظة في هذه الطريقة هي أنها توفر معرفة أولية عن المشاكل والعمليات والأنشطة محل الاهتمام وتتجنب هذه الطريقة ردود الفعل المتحيزة.
- **التجربة والمسح:** في بعض الأحيان توضع مصادر المعلومات (الأفراد، المعدات والآلات....) تحت التجربة ويتم إصدار حكم بشأنها، أما المسح فيعتبر أكثر المصادر استعمالا وسرعة في تجميع المصادر الأولية، وحتى يكون المسح له مدلول واضح وكامل فهو يحتاج إلى تخطيط جيد وواضح وتسلسلي للأسئلة وكذلك ضرورة اختيار العينة بكل حذر وعناية للحصول على معلومات قيمة وصحيحة ودقيقة.
- **التقدير الشخصي:** يتم الحصول على التقدير الشخصي عن طريق الخبراء، وقد يكونون من داخل المؤسسة مثلا رؤساء الإدارات أو القطاعات أو من خارج المؤسسة مثل المستشارين أو الخبراء الأجانب .... الخ.

2-المصادر الثانوية للمعلومات: إن الحصول على المعلومات الأولية يستغرق وقتا ويكلف أموالا وللتخفيف من هذه الحدة فإن المؤسسة بواسطة مستعملي المعلومات تلجأ إلى استخدام المصادر الثانوية للمعلومات كلما تطلب الأمر ذلك وتشمل هذه المصادر على المعلومات الموجودة داخل المؤسسة، المعلومات المشتراة من خارجها، النشرات والوكالات الحكومية.

---

[1] محمد الفيومي، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية في المنشات المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999، ص52-53.

-**المعلومات الموجودة في الشركة:** في بعض الأحيان تعتبر المعلومات الموجودة في الشركة ذات أهمية كبرى بالنسبة لمديري الشركة، فالتقارير التيّ يتم إعدادها على مستوى الإدارات المختلفة توفر كمية كبيرة من المعلومات كملفات المؤسسة عن السياسات المتبعة والإجراءات والخططّ الطويلة والقصيرة الأجل، وكذلك المعلومات المحصل عليها من طرف العاملين داخل المؤسسة، فهم يقدمون معلومات بطريقة غير مباشرة عن طريق المناقشات التيّ تحدث بينهم في الميدان العملي، والمشاكل التيّ يمكن أن تلاحظ بالنسبة لمعلومات المؤسسة هي:

- قد لا يمكن الحصول عليها في الوقت الذيّ تكون بحاجة إليها.
- في حالة ما إذا تم إعدادها من طرف رئيس قسم معين فإنه يستطيع فهمها رئيس قسم آخر.
- عدم اهتمام العاملين بهذه المعلومات الموجودة بينهم.

أ- **شراء المعلومات من خارج المؤسسة:** من الضروري أن المؤسسات تحتاج إلى معلومات لا تكون متوفرة لديها فتلجأ للمحيط الخارجي بهدف الحصول عليها.

ب- **النشرات:** كالنشرات والمجلات في الميدان الاقتصادي والتيّ تحتوي على موضوعات حول المعاملات في المؤسسات التجارية والحكومية.

ت- **الوكالات الحكومية:** تتوفر الوكالات الحكومية على حجم كبير من المعلومات التيّ تم جمعها عن قضايا متعددة ومن هذه المعلومات نجد معلومات خاصة بعدد السكان وتوزيعهم الجغرافي وإجمالي الدخل الوطني وكل هذه المعلومات قد تكون نافعة بالنسبة للمؤسسة.

ثالثا: أنواع المعلومات.

إنّ أنواع المعلومات في المؤسسة ترتبط بشيئين اثنين لمختلف المستويات الإدارية، وبمختلف الميادين التيّ لها تأثير على سير المؤسسة[1].

1- أنواع المعلومات التيّ ترتبط بمختلف مستويات الإدارة: فكل مستوى يحتاج إلى نوع معين من المعلومات.

أ- **المعلومات الإستراتيجية:** تعتبر من أهم المعلومات على المستوى العام للمؤسسة حيث يستفاد منها صياغة الأهداف الإستراتيجية المستقبلية للمؤسسة لتحقيق ميزة تنافسية، ويتميز هذا النوع من المعلومات أنها ذات مصادر خارجية.

[1] سعد غالب ياسين، نظم المعلومات الادارية، مرجع سبق ذكره، ص72-74.

ب- **المعلومات التكتيكية (الوظيفية)**: تتعلق عادة بالأنشطة الوظيفية حيث تعمل على ضمان الاتصال والتنسيق بين مختلف الأقسام، وتتميز بكونها وصفية تتعلق بالأداء الحالي للمؤسسة وتغطي فترة مستقبلية زمنية عادة ما تقدر سنة.

ت- **المعلومات التنفيذية (التشغيلية)**: يتعلق هذا النوع من المعلومات بالوظائف الروتينية وهي تفصيلية ودورية، تتميز بكونها رسمية لأن المؤسسة التيّ أنتجتها، ومن مصادرها قسم المحاسبة-قسم الإنتاج-قسم المبيعات.

2-أنواع المعلومات بناءا على أنواع الميادين المختلفة.

أنّ نجاح المؤسسة في العمل سواء في السوق المحلي أو الأسواق الدولية يتوقف على قدرتها على التكيف مع العوامل البيئة التيّ تؤثر على بقائها واستمرارها كنظام الشيء الذيّ يؤدي بالمؤسسة أن تكون بحاجة إلى معلومات وبيانات حول الوضع الاقتصادي والتجاري السياسي والقانوني –اجتماعي وثقافي وتنافسي والتكنولوجي.

أ- **معلومات حول البيئة الاقتصادية والتجارية.**

أصبح من الضروري على المؤسسات التيّ تنوي اقتحام الأسواق الخارجية، وحتى التيّ تسعى إلى البقاء دراسة جميع الأبعاد البيئية وبالأخص البيئة الاقتصادية والتجارية فالبيئة هي مجموع المتغيرات أو القيود أو المواقف أو الظروف التيّ تحدد سلوك المؤسسة كما أنها تحدد نماذج التصرف الأزمة لنجاح وبقاء المؤسسة أو تحقيق أهدافها.

كما أن قوة الدولة الاقتصادية تتأثر بطبيعة البيئة التحتية المتوفرة بها درجة التطور والرقي التيّ تؤثر بدورها على المؤسسات الاقتصادية.وبالتالي على المؤسسة معرفة كل هذه التغيرات الاقتصادية التجارية.

ب- **معلومات حول البيئة السياسية والقانونية.**

إنّ القرارات التسويقية الدولية التيّ تتخذها شركات الأعمال تتأثر بشكل كبير بتصرفات وسلوكيات التشكيلات الحكومية على جميع المستويات الشيء الذيّ يظهر حاجة المؤسسات إلى المعلومات حول البيئة السياسية والقانونية للدولة التيّ تريد المؤسسة غزو أسواقها.

ت- **معلومات البيئة الاجتماعية والثقافية.**

إنّ المؤسسة لا تعرف حاجات وتطور السوق ليس لها سبب لوجود في السوق الخارجية فمن أجل ممارسة نشاطها التسويقي على أحسن الشروط يجب عليها الحصول على معلومات حية ودقيقة حول الوضع الاجتماعي والمؤثرات الثقافية وذلك من أجل فرض نفسها كقوة تمكنها من الحصول على مكانة سوقية مميزة، ومن

الأسباب التيّ تساعدها على تحقيق ذلك معرفة معتقدات وقيم الأفراد المستهدفين، حيث يطلق على القيم كلا من الأذواق وميولات المجتمع وكل المتغيرات التيّ تصف سلوكهم، وبالتالي فالقيم هي مصادر الحاجات والرغبات التيّ يجب على المؤسسة أن تعمل على ترجمتها إلى سلع وخدمات من أجل إشباع حاجات هؤلاء الأفراد.

ث- معلومات حول البيئة التنافسية والتكنولوجية.

من أعظم القوى البيئية الديناميكية التيّ تؤثر على أعمال التسويق الدولي هي البيئة التنافسية فعلى كل شركة أن تبحث وتحاول إيجاد الوظيفة التي من شانها ان تحافظ على معلومات دقيقة حول أشكال وأنواع المنافسة السائدة في الأسواق المستهدفة ومن هذه المعلومات والبيانات نجد ما يلي[1]:

- مكانة المؤسسة المنافسة في السوق من حيث موقعها وسياستها التسويقية.
- هياكل المنافسة القائمة في السوق ونوعها.
- عدد أنواع المنافسين الذيّن ستواجههم المؤسسة.
- سلوك المنافسين والأدوات التنافسية المتوفرة لدى مدراء التسويق في القرارات المتعلقة بعناصر الموزع التسويقي (السلعة – السعر – التوزيع – الترويج).

المطلب الثالث: جودة وأمن المعلومات.

من عوامل تقدير قيمة المعلومات هو درجة كون هذه المعلومات تعكس الحقيقة وتعبر عنها فكلما زادت جودة وأمن المعلومات زادت قيمتها وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى كل من كليهما.

أولا: جودة المعلومات.

تتحدد جودة المعلومات بقدراتها على تحفيز الفرد متخذ القرار ليتخذ موقفا معين، كذلك بقدرتها على جعل الفرد متخذ القرار يصل إلى قرارات أكثر فعالية وهناك 3 عوامل تحدد درجة جودة البيانات وذلك من قبل من يستخدم هذه المعلومات وهذه العوامل هي[2]:

منفعة المعلومات لمتخذ القرار، درجة الرضا عن المعلومات، الأخطاء والتحيز.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، التسويق وجهة نظر معاصرة، مكتبة وطبعة الإشعاع الفني، الإسكندرية، ص47.

[2] محمد احمد حسان،نظم المعلومات الادارية،الدار الجامعية الاسكندرية،مصر،2008،ص123-125.

1- **منفعة المعلومات:** يقول اندروز أن أي معلومة يمكن أن تقيم من زاوية المنفعة المستمدة منها، هذه المنفعة تتمثل في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها وقد قام أندروز بتحديد أربعة منافع للمعلومات.

أ- **منفعة شكلية:** كلما تطابق شكل المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.

ب- **منفعة زمنية:** يكون للمعلومات قيمة كبيرة جدا إذا توافرت لدى متخذ القرار في الوقت الذي يحتاج فيه اليها.

ت- **منفعة مكانية:** يكون للمعلومات قيمة كبيرة إذا أمكن الوصول إليها أو الحصول عليها بسهولة ولذا فإن طريقة الاتصال المباشرة بالحاسب الآلي تعظم كلا من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات.

ث- **منفعة تملك:** يؤثر معد المعلومات في قيمة هذه المعلومات من خلال الرقابة التيّ يمارسها على عملية توزيع ونشر هذه المعلومات في أرجاء التنظيم.

وحيث أنّ الحصول على المعلومات يحتاج إلى تكلفة ولذا فإنه عندما تزيد تكلفة الحصول على المعلومات عن قيمة هذه المعلومات فإنه يكون أمام التنظيم بديلين:

- يستطيع التنظيم زيادة قيمة هذه المعلومات من خلال زيادة درجة صحتها أو من خلال زيادة المنافع المستمدة من هذه المعلومات.
- تقليل التكلفة من خلال تخفيض درجة صحة المعلومات أو من خلال التقليل من المنافع المستمدة من هذه المعلومات.

2- **درجة الرضا عن المعلومات:** عادة ما يكون من الصعب أن نحكم على المدى الذيّ ساهمت به المعلومة في تحسين القرار المتخذ، ومن هنا فإن البديل لقياس كفاءة المعلومات هو استخدام مقياس الرضا عن هذه المعلومات من قبل من يتخذ القرار، ويمكن معرفة الرضا أو عدمه من خلال متخذ القرار.

فإذا كان هذا الأخير يدرك أن نظام المعلومات الموجود لابد وأن يوفر له قدرا معينا من المعلومات تساعده في عملية اتخاذ القرار، وإذا قام متخذ القرار بطلب هذه المعلومات ووجدنا فإن رضائه عن النظام يتم تدعيمه، أما إذا لم يجدها متاحة ووجد أن عليه أن يبحث عن هذه المعلومات ويجمعها بنفسه فإن عدم رضائه عن النظام يتم تدعيمه وهناك العديد من الطرق التيّ تستخدم لقياس درجة الرضا عن نظام المعلومات.

3- **الأخطاء والتحيز**: كثيرا من المديرين يفضلون جودة المعلومات على كمية المعلومات المتاحة فالجودة أهم من كم المعلومات ولاشك أن جودة المعلومات تتفاوت باختلاف الأخطاء والتحيز الموجودة فيها، والتحيز في المعلومات يكون سببه دائما محاولة الفرد أو الوحدة التنظيمية ممارستها لحق توزيع المعلومات داخل المؤسسة، وتكون مشكلة التحيز في المعلومات أن من يستقبل المعلومات لا يكون على علم بهذا التحيز وإلا كان من السهل عليه إجراء عملية التعديل اللازمة على المعلومات للتخلص من هذا التحيز، ويمكن القول أن التحيز في البيانات والمعلومات من السهل علاجه إذا تم إدراكه ومعرفته.

على الجانب الآخر فإن الأخطاء تمثل مشكلة هامة لأنه لا توجد طريقة سهلة لعلاج هذه الأخطاء، وعادة ما يوجد الخطأ في المعلومات نتيجة لما يلي:

أ. عملية قياس غير دقيقة للبيانات واستخدام طريقة غير دقيقة في جمع هذه البيانات.

ب. الفشل في إتباع طريقة سليمة لإعداد البيانات في صورة معلومات.

ت. فقد أجزاء من البيانات أو ترك بعضها دون تشغيل.

ث. استخدام الملف الخاطئ لحفظ المعلومات.

ج. التزوير المعتمد في البيانات.

ح. الخطأ في عملية تسجيل البيانات.

وفي أي نظام للمعلومات فإن مستقبل المعلومات لا يمكن أن يدرك أن هناك خطأ أو تحيز فيها والتيّ يمكن أن تأثر على درجة جودة البيانات ولكن يمكن القول أن هناك عدة طرق يمكن أن تتبع للتقليل من الخطأ في المعلومات المتاحة للمنظمة والتيّ منها:

أ. الرقابة الداخلية على المعلومات لاكتشاف الأخطاء فيها.

ب. المراجعة الداخلية والخارجية للمعلومات.

ت. إضافة درجة محددة من الثقة حول صحة المعلومات.

ث. وضع قواعد خاصة بعملية القياس والتجميع والإعداد للبيانات.

ثانيا: أمن المعلومات.

تعرف على أنها "السياسات والإجراءات والمقاييس الفنية والتيّ تستخدم لتحول دون الوصول غير المعتمد أو السرقة أو التدمير للسجلات "[1].

وتتكون وظيفة أمن المعلومات من وظيفيتين أساسيتين هما[2]:

1- **التغذية العكسية.**

هي عملية قياس ردة فعل المستفيدين من عمل النظام، فقد يقوم النظام بأداء وظائفه كما يفترض عند تصميمه، ويمكن أن تكون بعض المعلومات التيّ يقدمها قد لا تتلاءم مع حاجات المستخدمين، عندئذ يقوم المستخدمين بطلب إحداث تغيرات في النظام وهذه الطلبات يطلق عليها التغذية العكسية، ومنه فإن التغذية العكسية تعمل على تقديم أداء النظام وتصحيح الأهداف إذا كانت هناك عيوب في هذا النظام.

2- **الرقابة.**

وهي تقييم معلومات التغذية العكسية لتحديد ما إذا كان النظام يعمل وفقا للإجراءات التيّ قام بها المستخدمين بطلبها أم لا، فإذا لم تتوفر المعلومات بالخصائص المرجوة لا بد من اتخاذ إجراءات تصحيحية أخرى من أجل إنتاج معلومات بالجودة المطلوب.

المبحث الثاني: الإطار النظري لنظم المعلومات.

تعددت نظم المعلومات بشكل كبير، وذلك بالاعتماد على قواعد البيانات المتطورة والتي تهدف الى توفير المعلومات الموثوقة والمتكاملة في الوقت المناسب لتلبية المستخدمين ومتخذي القرارات.

المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات وعناصره وموارده.

بهدف دراسة نظم المعلومات كان لزاما علينا أن نركز في هذا المطلب على تعريف المعلومات وذكر أنواعه، كذلك التطرق إلى عناصر وموارد نظام المعلومات.

---

[1] سلطان ابراهيم، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص396.

[2] عباسي عصام، تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص21.

أولا: مفهوم نظام المعلومات.

1-تعريف نظام المعلومات.

تعددت التعريفات الخاصة بنظام المعلومات باختلاف الخلفيات العلمية والعملية لأصحابها وذلك تبعا لتأثر كل واحد منهم بخلفيته فعرف نظام المعلومات على أنه:

- "إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد (البشرية والآلية) لتحويل المدخلات (البيانات) على مخرجات (المعلومات) لتحقيق أهداف المشروع"[1]
- "مجموعة من المصادر جهاز، أفراد، معطيات، إضافة على إجراءات تسمح بامتلاك ومعالجة وتخزين ونقل المعلومات على شكل معطيات، نصوص، صور.... الخ ضمن المؤسسة "[2]
- "مجموعة من العاملين والإجراءات والموارد التي تقوم بتجميع البيانات ومعالجتها ونقلها لتتحول إلى معلومات مفيدة، وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم والوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف المسندة إليهم"[3].

وقد عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية أنظمة المعلومات على أنها النشاطات التي تنطوي على تجميع وتشغيل وتصنيف البيانات والتي تؤدي داخل الوحدة الاقتصادية بصورة مستقلة على هيئة أنظمة فرعية تابعة لنظام شامل من أجل تحقيق أهداف معينة[4].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن نظام المعلومات هو مجموعة من المكونات التي تستقبل وتعالج وتخزن وتحول وتسترجع المعلومات اللازمة لتنفيذ العمليات بطريقة صحيحة.

---

[1] كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 15.

[2] الخطيب أحمد، زيغان خالد، إدارة المعرفة ونظم المعلومات، عالم الكتب الحديثة وجدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص71.

[3] عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2004، ص14-15.

[4] د.حسن القاضي، مأمون توفيق حمدان، مدخل معاصر في بناء نظرية المحاسبة، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص 183.

2-أنواع نظم المعلومات.

تختلف نظم المعلومات من حيث المفاهيم التي ترتكز عليها ودرجة استعمالها واستيعابها للتقدم التكنولوجي، ومن هذه الأنواع نجد ما يلي:[1]

أ- **نظم المعلومات الحديثة:** يدل هذا المصطلح على نظم المعلومات الحديثة التي تعتمد على الأجهزة الإلكترونية أي المعالجة الإلكترونية للبيانات، بالإضافة على الوسائل الآلية الأخرى المتقدمة مثل الهواتف والانترنيت والأقمار الصناعية، وكذا ما يطلق عليه نظم المعلومات الحديثة أو الالكترونية.

ب- **نظم المعلومات القديمة:** وهي النظم التي تعتمد بشكل أساسي على الوسائل اليدوية أو الورقية وبعض الآلات والأدوات التقليدية في جمع ومعالجة وتوزيع المعلومات أي النظم التي لا تستخدم الوسائل الالكترونية في تشغيل البيانات والمعلومات.

ت- **نظم المعلومات المتكاملة:** وهو مفهوم حديث لنظم المعلومات يطبق عند تواجد أكثر من نظام واحد في المنظمة، حيث تكون عناية نظم المعلومات المتكاملة تجنب تكرار عملية جمع البيانات ومعالجتها وتوزيعها مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية، فبدلا من تشكيل أنظمة معلومات مستقلة لكل من الإدارة المالية والموازنات وإدارة البحث والتطوير والموارد البشرية، يمكن بناء نظم معلومات متكاملة ترد على هذه الثغرة وتؤمن التنسيق والتكامل بين الأهداف والإجراءات وبرامج التنفيذ لتفادي أي تكرار أو اختناق في أية مرحلة من مراحل العمل.

ث- **نظم المعلومات الشاملة:** إن حداثة نظم المعلومات وتكاملها لا يكفيان وحدهما ولا يكفلان عملية تشغيل البيانات بفعالية، كما تبين ذلك معظم الدراسات الميدانية، فغن تطبيق نظرية النظم يعني أن يكون نظام المعلومات شاملا لكل المتغيرات المؤثرة فيه والمتأثرة به.

[1] حماني الزهرة، بن بوذينة فاطمة الزهراء، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المالية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، المدية 2015-2016، ص 04-05.

ثانيا: عناصر وموارد نظام المعلومات.

1- عناصر نظام المعلومات Information system élément.

يقصد بالعناصر المكونة للنظام تلك الأجزاء المادية التي تدخل تكوينه، وتضمن القيام بوظائفه بالشكل السليم وهي تنقسم للأجزاء التالية:[1]

أ- **الأجهزة:** يمكن أن تتضمن أجهزة نظام المعلومات المعين كل من الهاتف والآلات الكاتبة والآلات الحاسبة والحاسبات الإلكترونية بأجهزتها المختلفة والمكملة لها مثل: وحدة التشغيل المركزية وأجهزة المدخلات والمخرجات ووسائل الاتصال ووسائل إعداد البيانات.

ب- **وسائل حفظ وتخزين البيانات:** وهي تتكون أساسا من الملفات والمستندات المكتوبة وآلات التصوير في النظم اليدوية ويضاف إلى ذلك الأشرطة والاسطوانات الممغنطة.

ت- **قاعدة البيانات:** وهي الوعاء الذي يحتوي على البيانات الأساسية المخزنة على وسائل التخزين المختلفة والتي لا بد من توافرها حتى يمكن القيام بعملية التشغيل، فالبيانات هي المادة الخام الأساسية التي سيقوم الحاسب بتنفيذ تعليمات البرنامج التطبيقي عليها حرفيا للحصول على المعلومات.

ث- **العنصر البشري:** هم مجموعة الأشخاص الذين يتلقون، يعالجون وينشرون المعلومة، وهو أهم جزء من الأجزاء المادية لنظام المعلومات حيث أنه هو الذي يجعل نظام المعلومات المعين قابل للتشغيل، ويتضمن العنصر البشري في نظام المعلومات القائم على استخدام الحاسبات الإلكترونية ومحللي ومصممي النظم وواضعي البرامج الذين يشتركون في عملية تحليل وتصميم وتنفيذ وتطوير نظام المعلومات.

[1] حسين أحمد حسين علي، نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 23-24.

2- **موارد نظم المعلومات:** يتكون نظام المعلومات من أربعة موارد أساسية يمكن تحديدها فيما يلي:[1]

أ- **الموارد البشرية:** يعتبر العنصر البشري أحد المكونات الأساسية لنظم المعلومات، حيث أن المعلومات تنتج وتستخدم من قبل العنصر البشري في المؤسسات لممارسة الأنشطة واتخاذ القرارات المختلفة.

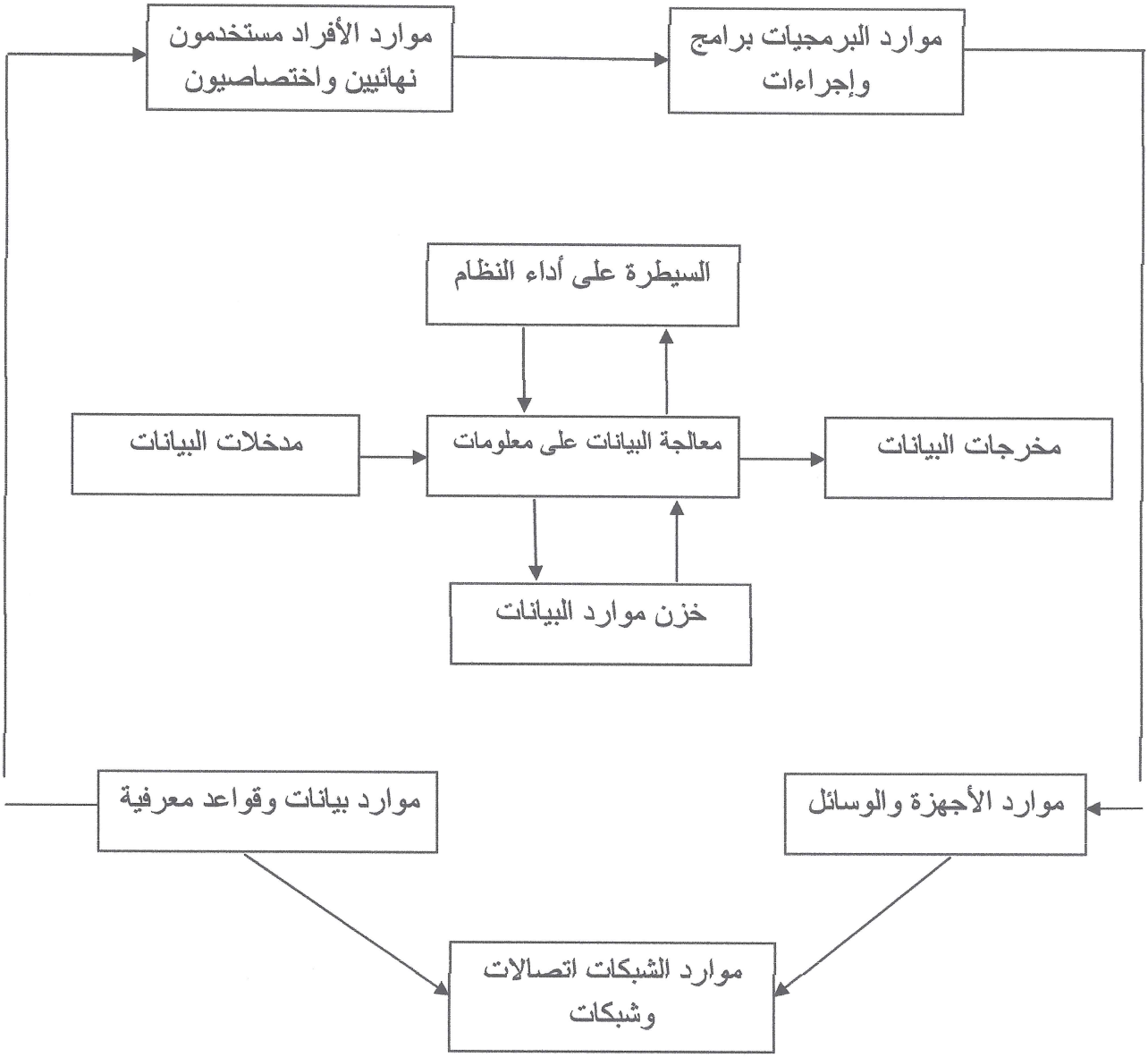
ب- **الموارد المادية:** إن الحاسبات الآلية وشبكات الاتصال هي جزء من نظام المعلومات حيث تسهم أجهزة الحاسب بشكل مباشر في تطويرها وبذلك فهي لا تعد سوى أداة تخزين ومعالجة واسترجاع المعلومات، أما وسائل الاتصال هي التي تقوم بإيصال أجهزة النظام ببعضها البعض وتنقل المدخلات للنظام والمخرجات لمختلف المستخدمين.

ت- **موارد البرامج:** وهي مجموعة الإجراءات والتعليمات التي توجه وتتحكم في عمليات تشغيل الحاسب، وعليه فان من الضروري التحكم في هذه التقنية باعتبارها أمرا هاما في تصميم نظم المعلومات الحديثة.

ث- **موارد البيانات:** تعتبر البيانات من أهم الموارد في شركات الأعمال الحديثة لأنها تعتبر المادة الخام الأساسية التي سيتم استخدامها لإنتاج المعلومات المساعدة على اتخاذ القرارات، إن بقاء الشركة واستمرارها يعتمد بالأساس على البيانات المستخدمة في تشغيل المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات المؤثرة على مستقبلها لذا يجب أن تدار البيانات بفاعلية لتحقيق أكبر منفعة ممكنة لمستخدميها.

[1] حماني الزهرة، بن بوذينة فاطمة الزهراء، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 06.

الشكل (2-5): تصور لعناصر نظم المعلومات ومواردها.



المصدر: قنديلجي عامر إبراهيم، الجنابي علاء الدين عبد القادر، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 49.

المطلب الثاني: وظائف نظم المعلومات وعوامل تطوره.

تحتاج المؤسسات الاقتصادية لنظام معلومات بحيث يشمل على وظائف توهله للقيام بمهامه كذلك له عوامل لتطوره وزيادة الاهتمام به.

أولا: وظائف نظم المعلومات

ان وظائف نظام المعلومات متنوعة ومتعددة وتتفاوت أهميتها من وظيفة لأخرى وكل هذه الوظائف أساس المعلومات، فهي تتلخص في تجميع البيانات ثم معالجتها وتخزينها وبعد ذلك توزيعها وإيصالها إلى مواقع طلبها وهي كالآتي:

1- **تجميع البيانات:** ان مجرد مشاهدة الأحداث ليس كافيا فوحدة تجميع البيانات يجب أن تسجل أيضا باستخدام الرموز، وأوصاف لبعض الخصائص وبعض هذه الأحداث، ويجب أن يأخذ هدف نظام المعلومات في الحسبان عند تحديد البيانات الأساسية التي يجب تجميعها، بمعنى تحديد ما يجب أن يقاس ويتطلب إدراك كامل بنوع المخرجات المطلوبة من نظام المعلومات، وهذا يتطلب معرفة بأهداف المنشأة وكيف يمكن تحقيقها[1].

2- **تشغيل البيانات:** ولتحويل البيانات إلى معلومات، فإن الأمر يحتاج على القيام بعدة عمليات إضافية، فقد يتم مصادقة وتصنيف البيانات كما قد يتم تلخيص البيانات عن طريق تجميع كميات العمليات الفردية، وفي بعض الأحيان يتم نسخ أو تصوير البيانات في مستندات أخرى أو وسائل حفظ أخرى[2].

3- **إدارة البيانات:** وظيفة إدارة البيانات تتكون من ثلاث خطوات وهي: [3]

أ- **التخزين:** يعني وضع البيانات في ملفات files، أو قواعد بيانات وتقدم البيانات المخزنة تاريخ الأحداث، وتعكس حالة الوحدة الاقتصادية كما تخدم في عملية التخطيط، ويتم تخزين البيانات غما على أساس دائم أو بصورة مؤقتة انتظارا لمزيد من التشغيل لهذه البيانات.

---

[1] عطا الله احمد الحسبان، عطا الله محمد الحسبان، نظم المعلومات المحاسبية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 42.

[2] الدهراوي كمال الدين، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[3] الدهراوي كمال الدين، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 19-20.

ب- **تحديث البيانات:** يتمثل في تعديل البيانات المخزنة لتعكس الأحداث والعمليات والقرارات المتخذة حديثا، ويؤدي التحديث إلى أن تعكس البيانات المعدلة الوضع الحالي للوحدة الاقتصادية أو الأحداث القيم الحالية التي تدين بها الشركة للموردين أو القيم الحالية التي على المدينين.

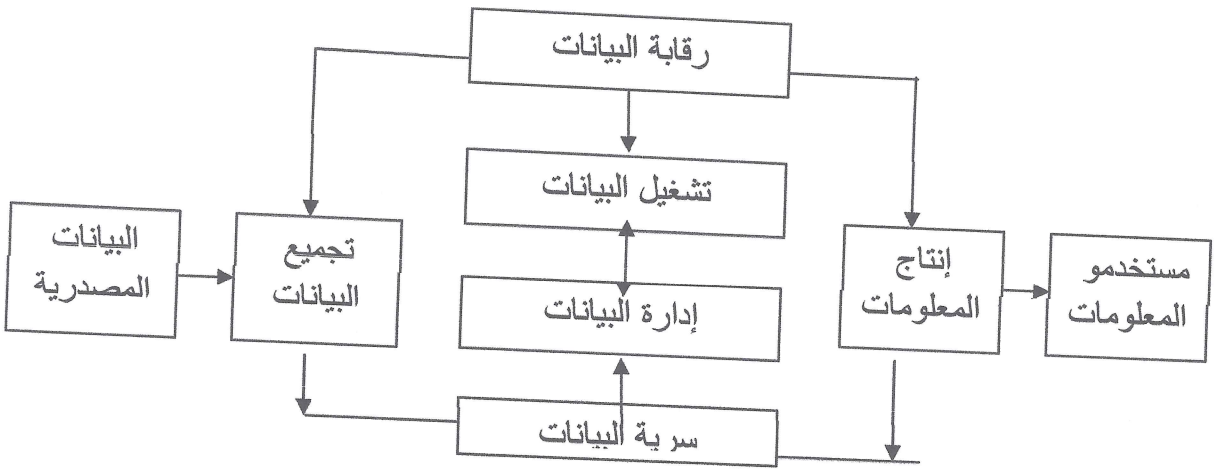
ت- **استدعاء البيانات:** تعني استرجاع البيانات المخزنة لإجراء مزيد من عمليات التشغيل عليها أو لتحويلها الى معلومات لمستخدمي نظام المعلومات.

4- **الرقابة وحماية البيانات:** أي حماية البيانات من التلاعبات والتأكد من صحتها، ومن ثم تحقيق الدقة في المعلومات.

5- **إنتاج المعلومات واتخاذ القرارات:** وهي آخر وظيفة لنظم المعلومات أي وضع المعلومات في يد المستخدمين سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها من أجل اتخاذ قرارات صائبة، ويتطلب إنتاج التقارير وتوصيلها[1].

ويمكن توضيح وظائف نظام المعلومات من خلال الشكل التالي:

الشكل (2-6): وظائف نظام المعلومات.



المصدر: القباني ثناء علي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 18.

[1] عبادي عبد القادر، دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة شلف سنة 2008، ص 8.

ثانيا: عوامل تطور نظم المعلومات

تعددت عوامل تطور نظم المعلومات نذكر منها:[1]

1- الثورة التكنولوجية.

ساهمت في توفير العناصر التقنية الضرورية لمعالجة البيانات وتوزيعها واسترجاع المعلومات والسيطرة عليها وتخزينها بكميات كبيرة وتحديثها والاستفادة منها كمورد من موارد المنظمة واستخدام أنظمة الحاسوب لمواجهة البنية المعقدة والمنافسة الشديدة في نوعية المنتج والخدمات المقدمة.

2- انفجار المعلومات.

أي توالد المعركة وتراكمها بشكل متسارع تعجز القدرات العقلية للإنسان عن الإلمام بها، وهو ما أضاف تعقيدات جديدة لعمل الإدارة وأدى إلى زيادة البنية الداخلية والخارجية لمنظمات الأعمال.

3- تقديم الإدارة.

لقد كان حصيلة التطور الفكري الإداري الأكاديمي والتطبيقي، ونتج عنه المبادئ العلمية للإدارة والأساليب الكمية وبحوث العمليات ومناهج التحليل والمحاكاة ونظم المعلومات لحل المشاكل المعقدة وأدى ذلك إلى تغيير هيكلي في وظائف الإدارة وأساليب العمل الإداري في منظمات الأعمال، استجابة لمعطيات البيئة وتحدياتها المتزايدة.

4- التطور في منظمات الأعمال:

تتميز منظمات الأعمال الحديثة بالنمو المستمر في حجم النشاط الاقتصادي والرأسمالي المستمر وتنوع المنتجات والخدمات المقدمة وتطور النوعية والتقنيات المستخدمة لتحقيق أفضل قدر من الإشباع للمستهلكين والمستثمرين الصناعيين.

[1] سيد غالب ياسين، نظم المعلومات الإدارية، دار اليازوري العلمية، الأردن، 1998، ص 48.

5- **تسارع التغير الكمي والنوعي في بيئة الأعمال:**

حيث يشهد المحيط تغيرات تكنولوجية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، سياسية وما ينتج منها من تغيرات هيكلية وتغيرات الميزة التنافسية.

المطلب الثالث: مكونات نظم المعلومات وأهم التحديات التي تواجهها.

لابد ان يكون لنظم المعلومات مكونات وتحديات يواجهها نذكرها فيما يلي:

أولا: مكونات نظم المعلومات.

يحتوي نظام المعلومات على ثلاثة أجزاء متفاعلة رئيسية هي:[1]

1- **المدخلات:** وتتعلق باستحصال وتجميع العناصر التي تدخل إلى النظام لكي تعالج: مثلا المواد الأولية، الطاقة، البيانات، والجهود البشرية والتي يجب أن تتوفر وتنظم الأغراض المعالجة.

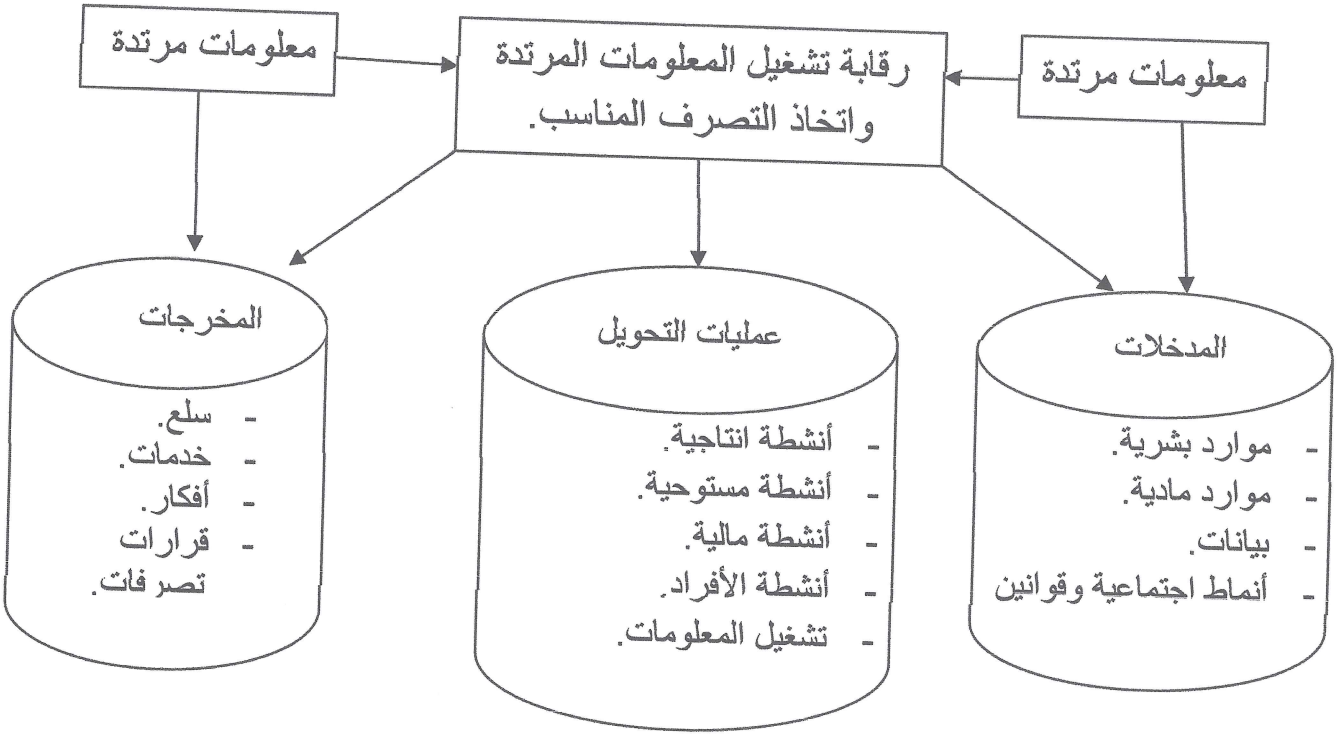
2- **المعالجة:** وهي عمليات تحويلية يتم خلالها تحويل المدخلات إلى مخرجات ومن أمثلتها العمليات التصنيعية، والحسابات التي تجري على البيانات.

3- **المخرجات:** وتتعلق بنقل العناصر التي أنتجت خلال عمليات التحويل إلى الجهات التي تحتاجها، مثلا: المنتجات النهائية والخدمات البشرية، المعلومات الإدارية التي يجب أن تنقل إلى مستخدميها.

ويمكن جعل مفاهيم النظم مفيدة أكثر بإدخال مكونين آخرين هما: التغذية العكسية (feed back) والسيطرة والنظام الذي يحتوي على هذين المكونين قد يسمى نظام التحكم system cybernetic الذي هو نظام مراقبة ذاتية داخلي يمكن توضيح ذلك وفق الشكل التالي:

[1] عماد الصباغ، نظم المعلومات (ماهيتها ومكوناتها)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص 13.

الشكل رقم (2-7): المكونات الأساسية لنظم المعلومات.



المصدر: ثابت عبد الرحمن إدريس، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 24.

ثانيا: التحديات التي تواجه نظم المعلومات.

لقد أثرت نظم المعلومات على أهداف المؤسسة والعلاقات مع المستهلكين والموردين والعمليات الداخلية وأحدثت بها تغيرات متلاحقة، فإدخال هذا النظام يقتضي التطير من العاملين ذوي المهارة الفنية البسيطة واتصالهم بوحدات الإدخال وشبكات الاتصال وإعادة ترتيب العلاقات بين الوظائف ومواقع العمل ونماذج تقديم التقارير ومحاولة الوصول إلى تحسين في الإنتاجية أنه من أجل نظام معلومات جديد لا بد من بناء نظام ملائم لاحتياجات المديرين، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجههم في ذلك[1].

[1] كامل السيد غراب، نظم المعلومات الإدارية، مدخل إداري، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1984، ص585.

1- التحديات الإستراتيجية.

كيف يمكن للمنظمة أن تستخدم تكنولوجيا المعلومات وتصميم التنظيم التنافسي الفعال؟ حيث أن التغيرات الفنية تتسارع وتنمو بمعدل متزايد عن قدرة المؤسسة على تطبيق واستخدام التكنولوجيا، ولكي تظل المؤسسة متنافسة فهي تحتاج إلى إعادة تصميم التنظيم حيث تتمكن من استخدام التكنولوجيا والتنسيق بين الأنشطة المختلفة وتسليم وصيانة المنتجات والقضاء على محو الإسراف وعدم الكفاءة من الأنشطة.

2- التحديات الخاصة بالاتجاه نحو الكيانات العملاقة.

كيف يمكن للمؤسسة أن تفهم الاحتياجات للتكيف مع الظروف البيئية التي تتميز بالكيانات العملاقة وتتجه نحو العالمية.

ففي ظل النمو المتزايد في التجارة العالمية وظهور الكيانات العملاقة يستدعي وجود نظام المعلومات لتدعيم عملات الإنتاج وبيع السلع والخدمات وتوفير شبكات معلوماتية في عدة بلدان مختلفة، في الماضي كانت الشركات متعددة الجنسيات لديها فروع محلية تركز على مشكلات الإقليم والتي تنفرد بمشاكل معلومات خاصة ونظرا لاختلاف الثقافة واللغة والنواحي الاجتماعية فإن هذا أدى إلى فشل الإدارة في عملية الرقابة ولتطوير نظام معلومات متكامل فلا بد أن تتبين الإدارة ضرورة الاهتمام بوجود شبكة المعلومات ورصد تدفق المعلومات عبر عدة دول.

3- تحدي بناء هيكل المعلومات.

كيف يمكن للمؤسسة أن تطور هيكل المعلومات التي يدعم أهداف المؤسسة بينما يقدم نظم المعلومات طرق جديدة لأداء الأنشطة فقد تكون المؤسسة ليس لديها فكرة واضحة عن أهداف المؤسسة وكيف أن تدعم بنظم المعلومات فبعض المؤسسات لا تستطيع أن تحقق أهدافها بسبب نقص كفاءة نظم المعلومات

4- تحدي الاستثمار في نظم المعلومات.

كيف يمكن للمؤسسة أن تحدد قيمة نظم المعلومات؟

لقد أدى تطوير الحاسبات الآلية ذات القوة وغير المكلفة والتي تتطلب تكنولوجيا متطورة لاستخدام نظم المعلومات بحيث يكون تصميم وإنتاج وتسليم وصيانة المنتجات والخدمات من الضروري أن يكون الاستثمار فيها ذو عائد اقتصادي، بينما هناك ضرورة للتعرف على تكلفة وعوائد بناء هيكل نظم المعلومات في التنظيم فمن الضروري ملاحظة تكلفة التغير في النواحي التنظيمية المصاحبة لإدخال نظم المعلومات.

5- تحدي المسؤولية والرقابة.

كيف يمكن للتنظيم أن يبني هيكل نظم المعلومات الذي يمكن للأفراد فهمه والرقابة عليه؟ وكيف يمكن للنظام أن يضمن استخدام نظم المعلومات بطريقة مسؤولة ومقبولة من الناحية الاجتماعية؟

إن نظم المعلومات المبنية على استخدام الحاسب الآلي تلعب دورا هاما وحيويا في حياة المؤسسات وبالتالي لا بد أن تأخذ الخطوات الضرورية للتأكد من صحتهم ومدى الاعتماد عليهم وضمان سيرتهم، ولقد ثبت أن النظم التي لا تؤدي الغرض منها تمثل كارثة على أي مؤسسة.

ولهذا لا بد أن يتم تصميم نظم المعلومات حتى تؤدى الوظائف كما هو مخطط لها ويستطيع الأفراد مراقبة عملياتها ولا بد من مراعاة تأثير هذه النظم على النواحي الاجتماعية والإنسانية في النظم.

المبحث الثالث: نظم المعلومات المالية وعلاقتها بترشيد القرارات المالية.

يعد نظام المعلومات المالي من أهم النظم لأنه يوفر المعلومات المتعلقة بكافة نشاطات المؤسسة، فغالبا ما يحتاج مُتخذ القرار إلى المعلومات المحاسبية سواء في المستويات الدنيا لمعرفة سير العمل اليومي أو على مستوى الإدارة الوسطى لمعرفة مستوى جودة وكفاءة الإدارة، أو على مستوى الإدارة العليا في إعداد مختلف الموازنات.

المطلب الأول: تعريف نظم المعلومات المالية ومصادر بيانات المعلومات المالية.

لدراسة نظم المعلومات المالية و مصادر بيانات المعلومات المالية سنتطرق الى:

أولا: تعريف نظم المعلومات المالية

يعد المجال المالي من أحد المجالات الوظيفية المهمة في المؤسسة، فوظيفة التمويل مسؤولة عن حسن أداء إدارة التدفقات المالية إلى المؤسسة، كما أن المدير المالي بحاجة من أي وقت مضى إلى نظم معلومات متخصصة في القضايا المالية وبناءا على ذلك فإن نظام معلومات التمويل يكون هو النظام الذيّ يزود الإدارة المالية والإدارة العليا

وغيرها من النظم ذات العلاقة بالبيانات والمعلومات والحقائق عن النشاطات المالية للمؤسسة التيّ تحتاجها لمساعدتها على اتخاذ القرارات المالية المناسبة.

نستخدم مصطلح نظام التمويل في وصف النظام الفرعي لنظام المعلومات المعتمد على الحاسوب، الذيّ يوفر معلومات خاصة بالأمور المالية للمؤسسة وللأفراد داخل وخارج المؤسسة في صورة تقارير والعناصر البيئية للمؤسسة من معلومات تصف الحالة المالية للمؤسسة.

يهتم هذا النظام بالموارد المالية المتاحة للمؤسسة، واختيار الأسلوب المناسب في إدارتها من خلال تحديد كيفية الحصول عليها، ومصادر هذه المعلومات وسبل إنفاقها بما ينسجم والأهداف الكلية للمؤسسة، فالمهمة الأساسية لهذا النظام هي مقابلة الالتزامات المالية للمؤسسة بالاستخدام الممكن من تلك الموارد وبالشكل الذيّ يتوافق مع هامش الأمان ولا يتحقق ذلك إلا من خلال التحكم بالتدفقات النقدية الداخلة إلى المؤسسة والخارجة منها، والمترتبة على إجمالي النشاط الذيّ تمارس المؤسسة وصولا إلى أهدافها المنشودة والسبيل الوحيد إلى تحقيق هذا التحكم بشكل سليم هو توفير المعلومات الضرورية[1].

يمكن النظر إلى المحاسبة كنظام للمعلومات على أنه مجموعة من النظم، والطرق والإجراءات المحكومة بمبادئ وقواعد تتبع من أجل تشغيل البيانات عن العمليات المالية التيّ تحدث في المؤسسة بهدف توفير معلومات مالية[2].

ثانيا: مصادر بيانات المعلومات المالية.

تتكون مصادر بيانات التمويل من مصادر أساسية هي:

1- نظام معالجة المعاملات: إن نظام معالجة المعاملات أو نظام المعلومات المحاسبية وإن كان ذا فائدة بالنسبة للتدقيق والرقابة المالية، إلا أنه يعد أساس للمجالات الوظيفية الأخرى، كما يعد في المجال المالي مرادفا لنظام المحاسبة المالية، الذيّ يهدف في الأصل إلى حفظ وتحديث سجلات المؤسسة وفق إجراءات وعمليات نمطية، يهتم بالبيانات التفصيلية والتاريخية[3].

---

[1] محمد عبد الحسين آل فرج الطائي، مدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص244.

[2] محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبة في مجالات القياس والعرض والافصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2004، ص23.

[3] سليم الحسينة، نظم المعلومات الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص398

2- **المراجعة والتدقيق:** تشمل عمليات المراجعة والتدقيق الداخلية والخارجية مراجعة سجلات الشركة، والتأكد من فعاليات الإجراءات المتبعة في أداء الوظائف المالية، وقد تكون هذه المراجعة سابقة أو متزامنة أو تالية للنشاط المالي.

3- **الاستخبارات المالية:** هي المصدر الذيّ يؤمن البيانات والمعلومات الرسمية وغير الرسمية الشفوية والموثقة لتحديد أفضل مصادر التمويل، وتحديد أفضل أوجه الاستثمار لذلك يهتم هذا المصدر بجمع البيانات والمعلومات عن أوضاع المساهمين والمؤسسات المالية والأجهزة الحكومية المختلفة للتعرف على العوامل المختلفة المؤثرة في التدفقات المالية للمؤسسة، لايهتم نظام الاستخبارات المالية بجمع البيانات عن السوق المالي فقط بل يهتم أيضا بالبيانات والمعلومات لبيان المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، وتقوية صورتها المالية، في نظر المساهمين أو الأطراف المالية المتعاملة مع المؤسسة.

4- **مصادر التمويل:** تتضمن بيانات مصادر التمويل البيانات الخاصة بالجهات التيّ يمكن أن تمول استثمارات الشركة، وتوضح الخبرات والشروط التيّ يتم فيها التمويل، إن كان تمويلا ذاتيا أو تمويلا خارجيا، وتوضح كل ما يتعلق بمعدل الفائدة، وشروط الدفع والضامنات، وتختلف مصادر التمويل عن معلومات الاستخبارات المالية، بأن الأخيرة هي معلومات غالبا ما تكون سرية وغير رسمية على عكس الثانية التيّ تجمع معلومات رسمية معلنة.

المطلب الثاني: مكونات نظم المعلومات المالية.

يمكن التعبير عن مكونات هذا النظام من حيث المدخلات والمخرجات على النحو التالي:

أولا: المدخلات: تتكون مصادر مدخلات نظم معلومات التمويل من البيانات ونظام معالجة البيانات، التيّ تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، ونظام المراجعة الداخلية، والخطة الإستراتيجية للمؤسسة، وتقديم التقارير للإدارة العليا بشأنها.

- النظام الفرعي للمراجعة الداخلية: يخصص مدققين لمراجعة السجلات اليومية، وتقديم تقارير مفصلة عن الوضعية السائدة بالمؤسسة.
- نظام مخابرات التمويل: يتولى مهمة جمع البيانات البيئية عن المؤسسات المالية خارج المؤسسة وكذلك رصد المتغيرات الاقتصادية العامة التيّ يمكن أن تؤثر على أداء المؤسسة.

ثانيا: العمليات: إجراء مجموعة من عمليات المعالجة على المستندات التي تم الحصول عليها، فعند استلام المستندات الأساسية من نظم المعلومات تجرى عمليات فرز وتصنيف لهذه المستندات[1].

ثالثا: المخرجات: تتضمن المخرجات ثلاثة مجالات رئيسية وهي التنبؤ المالي وإدارة التمويل والرقابة المالية مثلا تقرير تدفق الحسابات، بالإضافة إلى تقارير الموازنة العامة، وخطط وبرامج التدفقات المالية، وهذه النظم الفرعية للمخرجات كما يلي[2]:

1- النظام الفرعي للتنبؤ المالي: يستخدم في التعرف على الاحتياجات المالية المستقبلية للمؤسسة، بما يمكن من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي المخاطر المتوقعة واستغلال الفرص المتاحة.

2- النظام الفرعي لإدارة التمويل: هذا النظام يعتبر جزء من النظام الوظيفي المالي الذي يهتم بمسار التدفقات النقدية من وإلى المؤسسة، ويعتمد هذا النظام إلى حد كبير على النظم الخبيرة لمساندة المديرين في اتخاذ قرارات الائتمان.

3- النظام الفرعي للرقابة المالية: هذا النظام لا يهتم فقط بمدى تحقيق الأهداف بشكل عام، وإنما يهتم أيضا بمدى تحقيق الأهداف في حدود الموازنة الموضوعة للإدارة.

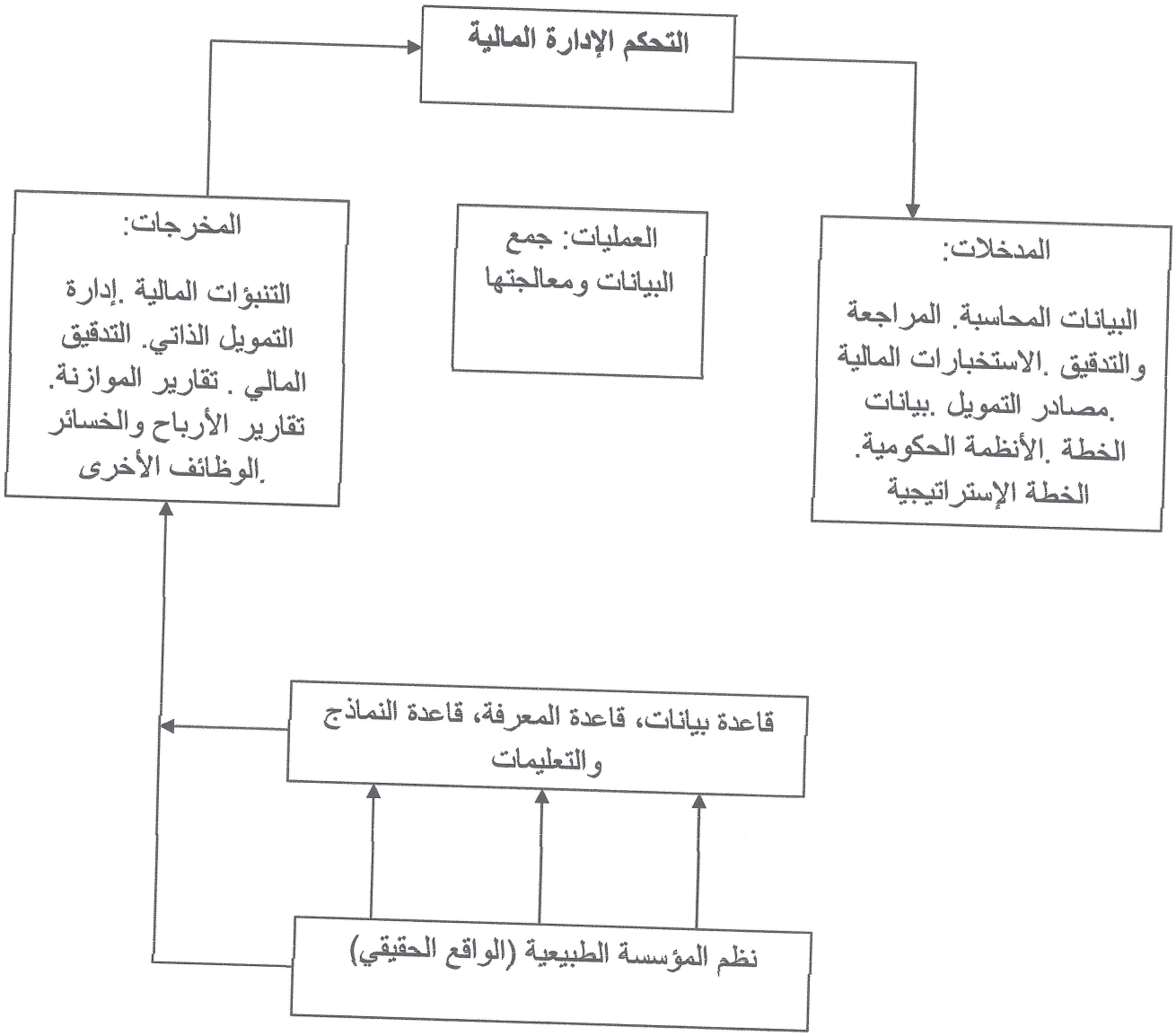
4- الشكل التالي الذي يوضح مكونات نظام معلومات التمويل كما يلي:

---

[1] . عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص47

[2] . محمد الصيرفي: نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة طيبة، الإسكندرية، للطبعة الأولى، 2005، ص312

الشكل رقم (2-8): مكونات نظام التمويل.



المصدر: سليم الحسينة، نظم المعلومات الإدارية، نما إدارة المعلومات في عصر المنظمات الرقمية، عمان، الطبعة الثالثة 2006، ص 297.

المطلب الثالث: علاقة نظم المعلومات المالية بترشيد القرارات المالية.

تهتم نظم المعلومات بتصميم وإدارة تدفق المعلومات في المؤسسة، وذلك لغرض اتخاذ قرارات رشيدة تمكن وتساعد في زيادة ربح المؤسسة، وتحسين أدائها ومركزها التجاري، ومتابعة التطورات التكنولوجية والتكيف مع متغيرات البيئة، فهذه النظم تجمع وتخزن وتحلل كل المعلومات لتصيغها بطريقة تساعد على تحقيق الإجابة على مجموعة من الأسئلة الإستراتيجية[1].

وأهم مشكلة تعاني منها الإدارات هي نقص المعلومات وعدم توفرها وارتفاع أسعارها في بعض الأحيان ممّا لا يمكن متخذ القرار من الحصول على المعلومات نتيجة عدم استطاعته الحصول عليها، ولأن أسعارها وتكلفة جمعها عالية جدا فالعلاقة بين المعلومات القرارات علاقة وطيدة، وتوفر المعلومات بكميات هائلة يعني القوة أي توفر الخيارات التنظيمية، فمتخذ القرار الفعّال باستطاعته تحديد أفضل الخيارات وبسرعة هائلة[2].

ففاعلية القرارات تعتمد على توافق وتكامل المعلومات الضرورية، حيث يعتمد القرار الرشيد على مقدار ما يتوافر من بيانات ومعلومات للإدارة، حيث يتم تحديد البدائل واتخاذ القرار في حالة التأكيدات والابتعاد عن العشوائية والعمل على توفير معلومات لكل المتغيرات التيّ تؤثر على القرار الإداري، وتعد المعلومات الركيزة الأساسية للقرارات، وبقدر الدقة والشمول وحسن التوقيت في توفير المعلومات الضرورية ترتفع تلك الفعّالية، كما يساعد توافر المعلومات الجيدة واستخدام التكنولوجيا الملائمة في معالجتها على تحقيق فوائد عديدة للإدارة والتنظيم والأفراد، حيث يقوم نظام المعلومات بتوفير المعلومات بالوقت المناسب والكمية والدقة والتكلفة المناسبة، وبالشكل الذيّ يسهم في إتاحة صورة واضحة عن مجال القرار، وأي خلّل في القيام بهذه المهمة ينعكس سلبا على وضوح تلك الصورة[3].

---

[1] عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة الاستيراتجية إدارة جديدة في عالم متغير، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص 216.

[2] M.Darbelet, L.Izard, MScaramuzzi, Notions fondamentales de gestion d'entreprise, organisation, fonction et stratégie, Foucher, p311.

[3] عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة الاستراتيجية إدارة جديدة في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص216.

خلاصة

من خلال دراستنا لنظم المعلومات المالية و علاقتها بالقرارات المالية في المؤسسات اتضح لنا ان الحصول على المعلومة المالية في الوقت المناسب يسمح باتخاذ القرار المناسب بفعالية، ولتكون المؤسسة قادرة على تحصيل المعلومة ذات قيمة و مصداقية فعليها إن تكون مدركة لأهميتها و إن تعمل على توفير نظام معلومات مالي فعال يجعلها تتحكم في سيرورة اتخاذ القرارات،كما يعمل نظام المعلومات المالي على تقليل الوقت و الجهد الذي يبذله المديرين في البحث عن المعلومات و تحليلها و كذا القدرة على تقييم احتمالات المستقبل و مواجهة التغيرات البيئية و ذلك بأخذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها، اذا نظام المعلومات المالية يعتبر قاعدة اتخاذ القرارات.

الفصل الثالث:

دراسة كيفية وتطبيقية لأثر نظم المعلومات المالية في ترشيد القرارات المالية في اتصالات الجزائر

تمهيد:

من خلال دراستنا النظرية التي قمنا بها في الفصلين السابقين حول القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية في الفصل الأول، ودور نظم المعلومات المالية في ترشيد القرارات المالية، سنحاول في هذا الفصل تناول دور نظم المعلومات المالية في ترشيد القرارات المالية في مؤسسة اتصالات الجزائر التي تعتبر ثاني مؤسسة عمومية اقتصادية تحقيقا للأرباح بعد مؤسسة سوناطراك، بالإضافة لكونها من المؤسسات الاقتصادية الناشطة جداً باعتبارها المحتكر الوطني لسوق الهاتف النقال والمتعامل الوطني الذي استطاع الصمود في وجه المنافسة مع باقي المؤسسات في السوق.

ولاختبار دور نظم المعلومات المالية في ترشيد القرارات المالية في مؤسسة اتصالات الجزائر، سنقوم باجراء دراسة تطبيقية وفق مرحلتين :

- في المرحلة الأولى سنقوم باجراء دراسة وصفية كيفية من خلال اجراء مقابلات نصف موجهة مع موظفين في المديرية العملية لاتصالات الجائر بالمدية.
- في المرحلة الثانية سنقوم باجراء دراسة تطبيقية من خلال المرور على مختلف المصالح التي لديها علاقة باستخدام نظم المعلومات المالية.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة اتصالات الجزائر.

المبحث الثاني: فروع وهياكل مؤسسة اتصالات الجزائر.

المبحث الثالث: المديرية العملياتية لاتصالات بالمدية.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة اتصالات الجزائر.

تعتبر مؤسسة اتصالات الجزائر من أهم المؤسسات الاقتصادية التي تطبق نظم المعلومات المالية بشكل أساسي من أجل تسيير عمل المؤسسة وبالتالي تحقيق أهدافها، ولهذا سوف نقوم من خلال هذا المبحث بالتعرف على مؤسسة اتصالات الجزائر وتحديد أهدافها وعرض مختلف مهامها، بالإضافة إلى تحديد فروعها وهيكلها وأهم الخدمات التي تقدمها المؤسسة.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن مؤسسة اتصالات الجزائر.

أولاً: تاريخ اتصالات الجزائر.

وعياً منها بالتحديات التي يفرضها التطور المذهل الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، باشرت الدولة الجزائرية منذ سنة 1999م بإصلاحات في قطاع البريد والمواصلات، وقد تجسدت هذه الإصلاحات في سن قانون جديد للقطاع في شهر أوت 2000م حيث جاء هذا القانون لأنها احتكار الدولة لنشاطات البريد والمواصلات، وكرّس الفصل بين نشاطي التنظيم واستغلال وتسيير الشبكات.

وتطبيقاً لهذا المبدأ تم إنشاء سلطة ضبط مستقلة إدارياً ومالياً ومتعاملين إحداهما يتكفل بالنشاطات البريدية والخدمات المالية البريدية ممثلة في مؤسسة "بريد الجزائر" وثانيتها بالاتصالات ممثلة في "اتصالات الجزائر".

وفي إطار فتح سوق الاتصالات المنافسة، تم في شهر جوان من سنة 2001 بيع رخصة لإقامة واستغلال شبكة الهاتف النقال واستمر برنامج فتح السوق المنافسة ليشمل فروع أخرى حيث تم بيع رخص تتعلق بشركات "VSAT" وشبكة الربط المحلي في المناطق الريفية.[1]

كما شمل فتح السوق كذلك للدراسات الدولية في 2003 والربط المحلي في المناطق الحضرية في 2004، وبالتالي أصبحت سوق الاتصالات مفتوحة تماماً في 2005، وذلك في ظل احترام دقيق لمبدأ الشفافية ولقواعد المنافسة، وفي نفس الوقت تم الشروع في برنامج واسع النطاق يرمي إلى تأهيل مستوى المنشآت الأساسية اعتماداً على تدارك التأخر المتراكم.

[1] الموقع الإلكتروني www.algerie، تاريخ الإطلاع 2019/03/12 على الساعة (10:38)

ثانياً: نشأة اتصالات الجزائر.

نص القرار 03 القرار 200 المؤرخ في 05 أوت 2000 عن استقلالية قطاع البريد والمواصلات حيث تم بموجب هذا القرار إنشاء مؤسسة بريد الجزائر والتي تكفلت بتسيير قطاع البريد، وكذلك مؤسسة اتصالات الجزائر التي حملت على عاتقها مسؤولية تعزيز شبكة الاتصالات في الجزائر وبعد هذا القرار أصبحت اتصالات الجزائر مستقلة في تسييرها عن وزارة البريد هذه الأخيرة أوكل لها مهام المراقبة لتصبح اتصالات الجزائر مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم برأس مال اجتماعي تنشط في مجال الاتصالات.

بعد أزيد من عامين وبعد دراسات قامت بها وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال تبعاً للقرار 2000/03 أصبت اتصالات الجزائر حقيقة مجسدة سنة 2003.

في 01 جانفي 2003 كانت الانطلاقة الرسمية لمجمع اتصالات الجزائر، حيث كان على اتصالات الجزائر وإطاراتها حتى الفاتح من جانفي سنة 2003 لكي تبدأ الشركة في إتمام مشوارها الذي بدأته منذ الاستقلال لكن برؤى مغايرة تماماً لما كانت عليه قبل هذا التاريخ حيث أصبحت المؤسسة مستقلة في تسييرها على وزارة البريد، ومجبرة على إثبات وجودها في عالم لا ترحم فيه شراسة المنافسة، والبقاء فيها للأجدر خاصة مع فتح سوق الاتصالات على المنافسة[1].

1- تطوير واستغلال وتسيير الشبكات العمومية والخاصة للاتصالات.

2- تأسيس، استغلال وتسيير الروابط مع جميع المتعاملين للشبكات.

3- كما تتعهد اتصالات الجزائر في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ب:[2]

- تنمية جودة ونوعية الخدمات المقدمة وجعلها أكثر تنافسية في خدمات الاتصال.
- تطوير الشبكة الوطنية يجعلها أكثر فعالية وربطها بطرق واسعة للمعلومات.

[1] الموقع الإلكتروني www.algerie، تاريخ الإطلاع 2019/03/12 على الساعة (10:38)
[2] نفس المرجع.

ثالثا: التعريف بمؤسسة اتصالات الجزائر.

مؤسسة اتصالات الجزائر هي مؤسسة عمومية ملك للدولة بنسبة 100% تنشط بقطاع الاتصالات بدأت العمل فعلياً في الفاتح من جانفي من سنة 2003، يقع مقرها الاجتماعي بالطريق رقم 05 الديار الخمس بالمحمدية الجزائر العاصمة، ولديها:

- رأس مال اجتماعي مقدر بـ: 50.000.000.000 دينار جزائري في بداية نشأتها وأصبح حالياً يقدر بـ: 61.275.180.000 دينار جزائري.
- رقم سجلها التجاري: 02B00180.83.
- رقم الجبائي: 000216.2990330049.
- بندها الضريبي: 16293838021.
- رقم التعريف الإحصائي: 00021622906569 36.

وتهدف مؤسسة اتصالات الجزائر لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية سطرتها إدارة مجمع اتصالات الجزائر في برنامجها منذ البداية وهي:

- الربحية.
- الفعالية.
- نوعية الخدمات.

وسمحت هذه الأهداف التي سطرتها اتصالات الجزائر ببقائها في الزيادة وجعلها المتعامل رقم 01 في سوق اتصالات الجزائر[1]، غي حين تمثلت بعض نشاطاتها فيما يلي:

تقديم خدمات الاتصال التي تسمح بنقل وتبادل الصوت، الرسائل المكتوبة، المعطيات الرقمية السمعية والبصرية[2].

[1] وثائق خاصة بالمؤسسة.
[2] الموقع الإلكتروني www.algerie، تاريخ الإطلاع 2019/03/12 على الساعة (10:38)

رابعا: فرع مؤسسة اتصالات الجزائر[1].

تعتبر اتصالات الجزائر مجمع حقيقي من خلال فروعها التي أنشئت لتساير التطورات الحاصلة في مجال اتصالات الجزائر، فقد تم إنشاء ثلاثة فروع هي:

أ-فرع اتصالات الجزائر "موبيليس" مختص في الهاتف، حيث تعتبر موبيليس أهم متعاملي الهاتف النقال في الجزائر من خلال تغطيتها التي تعدت 98 بالمائة، وكذا عدد زبائنها الذي تعدى 10 ملايين مشترك.

ب-فرع اتصالات الجزائر للإنترنيت "جواب" مختص في تكنولوجيا الإنترنيت ذو السرعة الفائقة وللإشارة فإن كل قطاعات النشاط الكبرى في البلاد (التعليم العالي، البحث العلمي، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة، الإدارة، المحروقات، المالية...إلخ) مربوطة حالياً بشبكات الإنترنيت "intranet" بمقرات الربط للإنترنيت عن طريق شبكة "جواب".

ج-اتصالات الجزائر الفضائية: متخصصة في تكنولوجيا الساتل والأقمار الصناعية.

خامسا: هياكل مؤسسة اتصالات الجزائر.

بالإضافة إلى كونها متعامل مع متعاملين آخرين والرائدة في مجال الاتصالات في الجزائر، تعتبر اتصالات الجزائر من أكبر المؤسسات الوطنية تواجداً عبر كافة مناطق الوطن، فهي تشمل كل شبر من ربوع الجزائر، وذلك من خلال هيكلها الذي يتوزع عبر كل ربوع الوطن.

فاتصالات الجزائر تعتمد في هيكلها على منطق الشمولية أو إيصال خدماتها إلى أبعد نقطة من هذه البلاد، تحتوي اتصالات الجزائر على مديريات ولائية أين تتواجد في 48 ولاية، بالإضافة إلى مديريتين إضافيتين بمجموع 50 مديرية عبر التراب الوطني، من جهتها تحتوي هذه المديريات على وكالات تجارية ومراكز هاتفية[2].

المطلب الثاني: المديرية العملياتية لاتصالات الجزائر بالمدية.

سنتناول في هذا المطلب المديرية العملياتية للاتصالات بالمدية من خلال تقديم لمحة تاريخية عن نشأتها وتقديم هيكلها الوظيفي وكذا أهداف ومهام المديرية.

---

[1] نفس المرجع السابق (الموقع الرسمي)
[2] نفس المرجع السابق (الموقع الرسمي)

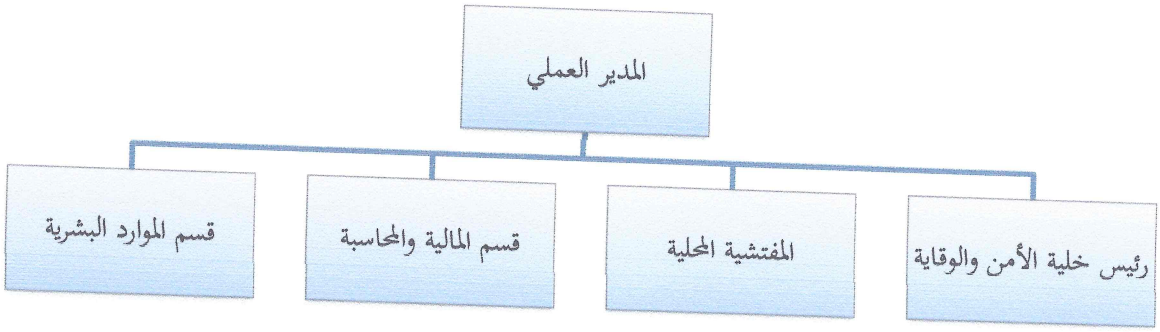
أولاً: نشأة المديرية العملياتية لاتصالات الجزائر بالمدية.

بتاريخ 11 نوفمبر 2002 تم وفق القرار 02/15 الخاص بتنظيم المديرية العامة لاتصالات الجزائر تأسيس المديرية العملياتية للاتصالات عبر كافة القطر الوطني، الحديث عن ولاية المدية وولايات الجزائر ومنها المديرية العملياتية بالمدية، وكانت الانطلاقة الرسمية لهذه المديرية في الفاتح من جانفي 2003 أي بعد تقسيم قطاع البريد والمواصلات إلى مؤسستين، بريد الجزائر، واتصالات الجزائر كشركة عمومية ذات أسهم وقد كانت تسمى في بداية 2003 بالوحدة العملية للاتصالات إلى غاية جوان 2011، أين تم تغيير الاسم من وحدة عملية إلى المديرية العملياتية.

ثانياً: الهيكل التنظيمي للمديرية العملياتية "D.O"

المديرية العملياتية لاتصالات الجزائر المدية هي مديرية تابعة للمديرية العامة DG، حيث يتبع المدير العملي لاتصالات الجزائر كل من رئيس خلية الأمن والنظافة، رئيسة المفتشية، قسم المالية والمحاسبة، قسم الموارد البشرية بالإضافة الى ثلاث مديريات فرعية هي: المديرية الفرعية التقنية، المديرية الفرعية التجارية والمديرية الفرعية للدعم الوظيفي.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي الخاص بالمدير العملي لاتصالات الجزائر.



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

1- خلية الأمن والوقاية: تهتم بالسهر على أمن المؤسسة وممتلكاتها وأفرادها من كل تخريب، ونظافة المحيط ووقايته.

2- المفتشية المحلية.

3- قسم المالية والمحاسبة: وتتضمن المصالح التالية:

أ- **مصلحة الميزانية:** تهتم بإعداد الميزانية.

ب- **مصلحة الخزينة:** تهتم بالدفع النقدي.

ت- **مصلحة المحاسبة:** تهتم بتدقيق ومراجعة المحاسبة العامة للمؤسسة.

4- قسم الموارد البشرية: يضم هذا القسم كل من المصالح التالية:

أ- **مصلحة تسيير الوظائف:** وتهتم بتسيير المسار المهني للعمال من بداية العمل حتى التقاعد.

ب- **مصلحة التكوين:** تهتم هذه المصلحة بتكوين ورسكلة العمال حسب المتطلبات الموجودة في السوق، وهذا لضمان جودة عالية مقدمة من طرف العمال حفاظاً على مركزها التنافسي في السوق.

ت- **مصلحة العلاقة المهنية الاجتماعية:** تعتم هذه المصلحة بضمان جو مناسب للعامل اجتماعياً وتوفير كل ما يحتاجه من الناحية الإدارية.

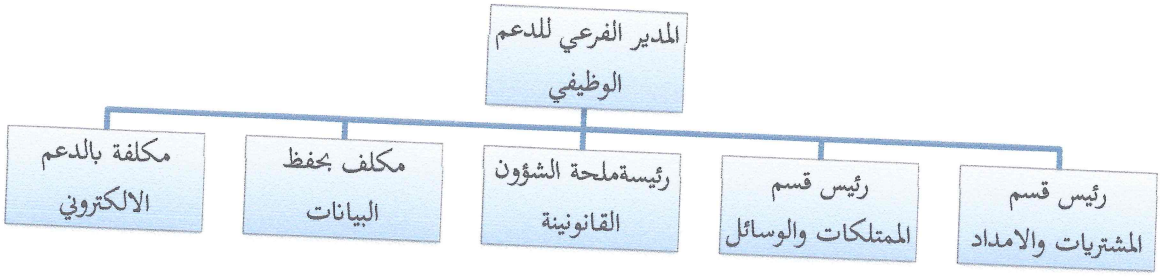
ث- **مصلحة النشاطات الاجتماعية:** تهتم بالأنشطة الاجتماعية ومساعدة العمال.

ج- المديريات الفرعية:

تتبع للمدير العملي لاتصالات الجزائر بالمدية ثلاث مديريات فرعية هي :

أ- المديرية الفرعية للدعم الوظيفي: تضم هذه المديرية الفرعية الأقسام والمصالح التالية الموضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي الخاص بالمديرية الفرعية للدعم الوظيفي.

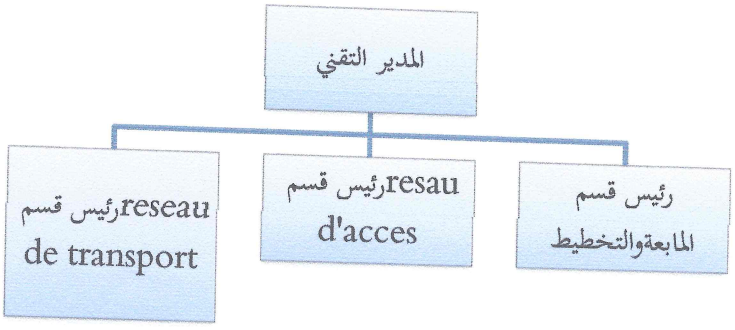


المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

- **قسم الشراء والإمداد:** تهتم بشراء كل ما يلزم للمؤسسة، كما تهتم هذه المصلحة كذلك بتوفير وإمداد المصالح والدوائر الموجودة على مستوى المديرية بالوسائل اللازمة، كالتدعيم بالسيارات والتجهيزات، لتمكينهم من القيام بعملهم على أحسن وجه.
- **قسم الممتلكات والوسائل:** تهتم بعملية الجرد المادي وحماية ممتلكات المؤسسة كما تقوم بالسهر على جلب عقود لممتلكات المؤسسة من المصالح المختصة مثل أملاك الدولة.
- **مصلحة الشؤون القانونية.**
- مكلف بحفظ البيانات.
- مكلفة بالدعم المعلوماتي.

ب- المديرية الفرعية التقنية : تضم هذه المديرية الفرعية الأقسام والمصالح التالية الموضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم (3-3) : الهيكل التنظيمي الخاص بالمديرية الفرعية التقنية.



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

ثالثاً: أهداف ومهام وخدمات المديرية العملياتية.

تتمثل أهداف ومهام المديرية العملياتية بما يلي:

1- **أهداف المديرية العملياتية بالمدية:** تسعى المديرية العملياتية بالمدية الى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- الحفاظ على مكانة المؤسسة في السوق.
- استقطاب أكبر عدد من الزبائن.
- إرضاء الزبائن.
- تسهيل الحصول على الخدمات السلكية واللاسلكية.
- تحسين جودة الخدمات والرفع من تنافسيتها.
- تطوير خدمات جديدة للعملاء.

2- **مهام المديرية العملياتية بالمدية:** ترتكز مهام المديرية العملياتية على القيام بالنشاطات التالية:

- تقديم أحسن الخدمات للزبائن من أجل إرضائهم، والإجابة على جميع شكاوى الزبائن.
- تقديم أحسن خدمات الهاتف الثابت والإنترنيت للخواص والمهنيين وشبكات الإنترنيت للمهنيين لمختلف المديريات العمومية والخاصة، كمستشفيات وبنوك... إلخ
- إيصال الإنترنيت إلى كل بيت.
- تحديث الشبكة الهاتفية: تحديث الكوابل النحاسية بكوابل الألياف العصبية.
- إنشاء شبكات هاتفية في المناطق المعزولة (غير المتوفرة على الهاتف والإنترنيت).

المبحث الثاني: الدراسة الكيفية لنظم المعلومات المالية في اتصالات الجزائر.

يشمل هذا الجانب من الدراسة على الجانب المنهجي للدراسة الميدانية الكيفية من خلال شرح منهجية الدراسة وبيان مجتمع الدراسة وعينة الدراسة، واعداد الأداة الرئيسية للدراسة (دليل المقابلة)، بالإضافة الى عرض مختلف خطوات الدراسة حيث قمنا باجراء مقابلات شخصية نصف موجهة مع إطارات ورؤساء الأقسام والمصالح في المديرية العملية للاتصالات بالمدية.

المطلب الأول: منهجية الدراسة.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة النظرية والتطبيقية سنستخدم المنهج الوصفي، بحيث يعرف بأنه طريقة من طرف التحليل العلمي المنظم من أجل الوصول الى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية[1].

أولا: اختيار طريقة المقابلة نصف الموجهة.

تتعدد أدوات الدراسة التي يستخدمها الباحثين في معالجة اشكالية دراستهم، حيث سنستخدم في هذا الجزء من الدراسة أداة من أدواب البحث العلمي المتمثلة في المقابلة التي تعد من أبرز أدواب البحث الي يقوم فيها الباحث بحوار بينه وبين عينة الدراسة التي يتم اختيارها بناءا على مجموعة من الشروط المتعلقة بالبحث، بحيث يكون الحوار وجها لوجه يتم فيه طرح مجموعة من الأسئلة المعدة بشكل مسبق (دليل المقابلة) على أن يتم الاستماع لإجابات أفراد العين وتدوينها لكي يتم تحليلها فيما بعد.

وفيما يلي أبرز خطوات المقابلة التي أجريناها مع أفراد العينة من العاملين في مؤسسة اتصالات الجزائر بالمدية.

- تحديد الهدف من المقابلة.
- تحديد أسئلة المقابلة بدقة (دليل المقابلة).
- تحديد زمن المقابلة ومكانه.
- القيام بالمقابلة.

[1] الجامعية، مطبع علي غريب، أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، سيرتا، قسنطينة، 2006، ص 84.

ثانيا: خصائص الأشخاص أو الأفراد الذين تم اجراء المقابلة معهم.

من أجل توضيح مختلف وجهات النظر حول دور نظم المعلومات المالية في ترشيد القرارات المالية في اتصالات الجزائر، تم اجراء دراسة كيفية (مقابلة نصف موجهة) مع 10 شخص لمدة تتراوح ما بين 15 و30 دقيقة في شهر ماي 2019، تم اختيار الأشخاص بناءا على طبيعة عملهم ودرجة اعتمادهم على نظم المعلومات المالية.

تضمن تحليل خصائص أفراد العينة ثلاث متغيرات أساسية تمثلت في متغير الوظيفة، المؤهل العلمي والخبرة المهنية.

1- حسب الوظيفة.

يوضح الجدول التالي توزيع الأشخاص المشكلين لعينة الدراسة والذين تم اجراء مقابلة معهم حسب الوظيفة.

الجدول رقم (3-1): توزيع الأشخاص الذين تم اجراء المقابلة معهم حسب الوظيفية.

رؤساء الأقسام	**02**
رئيس قسم الشراء والامداد.	01
رئيس قسم المالية والمحاسبة.	01
رؤساء المصالح	**06**
رئيس مصلحة الخزينة.	01
رئيس مصلحة الميزانية.	01
رئيس مصلحة المحاسبة.	01
رئيس مصلحة المشتريات.	01
رئيس مصلحة الامداد.	01
رئيس مصلحة الممتلكات.	01
اداريون	**02**
محاسب.	01
مسير الممتلكات.	01

المصدر: من اعداد الطالبة.

2- حسب المؤهل العلمي.

يوضح الجدول التالي توزيع الأشخاص المشكلين لعينة الدراسة والذين تم اجراء مقابلة معهم حسب المؤهل العلمي.

الجدول رقم (3-2): توزيع الأشخاص الذين تم اجراء المقابلة معهم حسب المؤهل العلمي.

رؤساء الأقسام	**02**
ليسانس في المالية	01
ليسانس في المحاسبة	01
رؤساء المصالح	**06**
ليسانس في التسويق	01
شهادة الدراسات العليا في المالية	01
شهادة تقني سامي في الاعلام الألي	01
شهادة التكوين في التحكم المهني	01
ليسانس في المحاسبة	01
ليسانس في المالية	01
اداريون	**02**
ماستر في العلوم المالية	01
ماستر في العلوم المالية	01

المصدر: من اعداد الطالبة.

3- حسب الخبرة المهنية.

يوضح الجدول التالي توزيع الأشخاص المشكلين لعينة الدراسة والذين تم اجراء مقابلة معهم حسب الخبرة المهنية.

الجدول رقم (3-3): توزيع الأشخاص الذين تم اجراء المقابلة معهم حسب الخبرة المهنية.

رؤساء الأقسام	**02**
خبرة ما بين 10 و15 سنة	01
خبرة أقل من 05 سنوات	01
رؤساء المصالح	**06**
خبرة أكثر من 25 سنة	01
خبر أكثر من 20 سنة وأقل من 25 سنة	01
خبرة ما بين 10 و15 سنة	02
خبرة أقل من 10 سنوات	01
خبرة أقل من05 سنوات	01
اداريون	**02**
خبرة أقل من 05 سنوات	02

المصدر: من اعداد الطالبة.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة الكيفية.

أولا: خطوات اجراء المقابلة.

تم اجراء المقابلة نصف الموجهة على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر، حيث مرت المقابلة بثلاث مراحل نوجزها في الجدول التالي.

الجدول رقم (3-4): دليل المقابلة.

المرحلة الأولى: تقديم الطالبة.
تقديم الطالبة وتقديم البحث.
كيفية اجراء المقابلة.
المرحلة الثانية: تقديم الشخص الذي يتم اجراء المقابلة معه.
المؤهل العلمي.
معلومات حول الخبرة المهنية المكتسبة.
معلومات حول الوظيفة الحالية.
المرحلة الثالثة: مرحلة الاستماع.
أهمية المعلومة المالية في المؤسسة.
نظم المعلومات المالية، العصب الاستراتيجي في المؤسسة.
دور نظم المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة.

المصدر: من اعداد الطالبة.

بالنسبة للأسئلة المطروحة من خلال المقابلة المتعلقة بالدراسة الكيفية لدور نظم المعلومات المالية في ترشيد القرارات المالية، تم تقسيمها الى ثلاث محاور رئيسية: أهمية المعلومة المالية في المؤسسة، نظم المعلومات المالية العصب الاستراتيجي في المؤسسة، دور نظم المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة، حيث تم طرح 15 سؤال على الأشخاص المشكلين لعينة الدراسة.

ثانيا: المحاور المناقشة أثناء المقابلة.

رغبتا منا بالالمام بمختلف الجوانب الخاصة بموضوع نظم المعلمات المالية ودوره في ترشيد القرارات المالية، قمنا بتقسيم محاور المقابلة الى ثلاثة محاور كل محور فيها يتضمن مجموعة من الأسئلة كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم (3-5): أسئلة المقابلة.

المحور الأول: أهمية المعلومة المالية في المؤسسة.
بالنسبة للمؤسسة، ما المقصود بمصطلح المعلومة المالية؟
ما درجة صدق المعلومة المالية؟
ما مصادر المعلومة المالية؟
المعلومة المالية، لمن؟ ولماذا؟
المحور الثاني: نظم المعلومات المالية، العصب الاستراتيجي في المؤسسة.
ما المقصود بنظم المعلومات المالية؟
هل اجروا مستخدمو نظم المعلومات المالية في المؤسسة للتكوين حول النظام؟ متى؟ وما هي مدة التكوين؟
منذ متى تعمل بهذا النظام المعلوماتي المالي؟
هل تحوزون على وثائق توضح كيفية استخدام برامج النظام؟ وماذا تتضمن هذه الوثائق؟
ما هي استخداماتك لنظم المعلومات المالية؟
ما هي مخرجات نظم المعلومات المالية في مجال عملكم؟
ما أهمية بنظم المعلومات المالية من وجهة نظركم؟
المحور الثالث: دور نظم المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة.
ما المقصود بالقرارات المالية من وجهة نظركم؟
ما أنواع القرارات المالية في المؤسسة؟
كيف يتم استخدام نظم المعلومات المالية في عملية اتخاذ القرارات؟
ما هي إيجابيات استخدام نظم المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة؟

المصدر: من اعداد الطالبة.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة الكيفية.

سنحاول تحليل نتائج الدراسة الوصفية الكيفية حسب كل محور من محاور الدراسة، حيث سنقوم فيه بعرض مختلف الاجابات المتحصل عليها من أفراد العينة ومحاولة تحليلها.

أولا: أهمية المعلومة المالية في المؤسسة.

بالنسبة لمصطلح المعلومة المالية فهو غير معروف لدى أغلب الأشخاص الذين أجرينا معهم المقابلة، حيث لم يستطيع أغلب التحكم في تعريف مصطلح المعلومة المالية، فمثلا شخص لديه شهادة تقني سامي في الاعلام الألي ويشغل منصب رئيس مصلحة عرفها على أنها "***القيمة المالية للمؤسسة***"، وشخص أخر لديه شهادة في الدراسات العليا في المالية عرفها على أنها "***نظام فرعي من نظام المعلومة الوظيفية في المؤسسة ويعتمد على الحساب الألي والعنصر البشري ويحتوي على جميع المعلومات والبيانات المتصلة بالنشاط المالي للمؤسسة***"، كما عرفها شخص أخر متحصل على شهادة الماستر في المالية على أنها التعليمة المالية "***بحكم أن المديرية العملية بالمدية تابعة في تسييرها الى الإدارة المركزية "المديرية العامة" فان المعلومة المالية سواء كانت داخلية أو خارجية يجب أن تمتاز بالسرعة في الوصول اليها ثم سرعة تحويلها***"، كما عرفها شخص أخر يشغل منصب رئيس قسم المشتريات والامداد على أنها "***تلك المعلومات والمؤشرات التي يستفيد منها متخذ القرارات من أجل اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة***"، كما عرفها شخص أخر على أنها "***معرفة كل ما يتعلق بالعمليات المالية المطبقة في مؤسسة اتصالات الجزائر-إيرادات ونفقات-***".

أما بالنسبة للسؤال المتعلق بدرجة صدق المعلومة المالية داخل المؤسسة، فقد لاحظنا أن أغلب الأشخاص الذين تم سؤالها أكدوا على أن المعلومة المالية داخل المؤسسة تمتاز بدرجة كبيرة من الصدق والموضوعية، فقد قال أحد الأشخاص "***المعلومة المالية في المؤسسة تمتاز بدرجة عالية من الصحة والصدق***" وأضاف شخص أخر أنه كلما كانت "***المعلومة المالية صادقة كلما كانت القرارات المالية صائبة ونافعة***"، وشخص أخر قال أن "***المعلومة المالية في المؤسسة مبنية على أسس دقيقة وبيانات واضحة***"، في حين أجاب شخص أخر أنها "***تكون مادية ومتقاربة مع الفواتير المقدمة***".

كما لاحظنا ان أغلب الأشخاص لم يتمكنوا من تحديد مصادر المعلومة المالية داخل المؤسسة بدقة، فقد أهملوا تلك المعلومات المتحصل عليها من التقارير والقوائم المالية للمؤسسة فقد أكد أحدهم على أن "***المعلومة المالية مصدر المصالح المركزية للمؤسسة والمصالح المحاسبية التابعة للمديرية***"، كما أكد شخص أخر على أن المعلومة المالية "***لها مصدران مصدر من داخل المؤسسة وهي تلك المعلومات المتحصل عليها من المصالح التقنية داخل المؤسسة أو المصالح التجارية ومادر خارجية تتمثل في المنافسين والزبائن وحالة***

السوق"، في حين ذهب شخص أخر الى حد أن مصدر المعلومة المالية "***القوانين الجمهورية من جهة، مختلف المؤسسات المالية التابعة للجمهورية وكذا الإطارات وكوادر المؤسسة المختصة في المالية***"، أما بالنسبة لشخص أخر فقد عدد مصادر المعلومة المالية في "***الفاتورة، الشيك، الكشف الكمي، سند الطلب، سند الاستقبال ووصل الدفع***".

أما بالنسبة للسؤال المتعلق بالمعلومة المالية، لمن؟ ولماذا؟ فقد ركز اغلبهم أن المعلومة المالية تقدم للمدير باعتباره المسير الرئيسي، أما بالنسبة لاستخداماتها فقد أكد أغلبهم أن الهدف من المعلومة المالية هو المساعدة في اتخاذ القرارات، في حين ركز شخص اخر على أنها تستخدم "***لتقييم نوعية المعلومة المحاسبية في المؤسسة وذلك في المقارنة بين النتائج المالية بهدف مساعدة المسؤولين عند اعداد القوائم المالية***".

ثانيا: نظم المعلومات المالية، العصب الاستراتيجي في المؤسسة.

لمعرفة مدى درجة استيعاب أفراد العينة لمعنى نظام المعلومات المالي تم طرح السؤال عيلهم، وقد تباينت إجابات الأشخاص فمنهم من عرفه أنه "***نظام فرعي من نظام المعلومات الوظيفية في المؤسسة وتحتوي على العناصر التالية : جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، معالجة البيانات وتحويلها الى معلومات تعطي رؤية شاملة عن الوضع المالي في المؤسسة أو المنظمة***"، كما عرفها شخص أخر على أنها "***مختلف البرامج والوسائل المستخدمة في تحويل، معالجة المعلومات المالية***"، كما أجاب شخص أن نظم المعلومات المالية "***هي مجموعة من الأجزاء البرمجيات، الأفراد والموارد التي تتفاعل مع بعضها البعض من أجل معالجة البيانات وتقديم معلومات مالية تستخدم لاتخاذ القرارات المالية***"، وهذا ما يوضح أن غالبية أفراد العينة يعتبرون ان نظام المعلومات المالي هو عبارة عن جمع البيانات ومعالجتها وتحويلها اى معلومات، في حين ذهب شخص أخر الى أبعد من ذلك فقد عرفه بأنه "***نظام معترف به دوليا على مقاييس عالمية في نظام المحاسبة والمعلوماتية***".

تستخدم مؤسسة اتصالات الجزائر بالمدية نظام المعلومات المالي ORACLE FINANCE الذي يعتبر من أحد أبرز الأنظمة المعلوماتية المتطورة في العالم حاليا، حيث يسمح هذا النظام بتسيير المشتريات والمخزونات على مستوى المؤسسة، يسمح بمتابعة عمليات تسيير المخزونات والفوترة والعمليات المحاسبية اليومية وكذا الضرائب، كما يتم استخدام هذا النظام لتسيير الأصول والاهتلاكات المحاسبية.

كما لاحظنا من خلال استجوابنا للأشخاص بأنهم قاموا باجراء تكوين حول كيفية استخدام نظام المعلومات المالي ORACLE FINANCE كل حسب مجال عمله، وهذا قبل تثبيت هذا النظام في المؤسسة أي قبل بداية العمل به، كما أن فترة التكوين تراوحت ما بين أسبوع لأسبوعين وتعددت فترات التكوين ما بين مرة واحدة الى عدة حسب متطلبات العمل بالنظام، وأغلب مستخدمي هذا النظام لهم خبرة تفوق 5 سنوات عمل به، كما تم منح كل شخص دليل استخدام هذا النظام خاص بنطاق عملهم، وفيما يلي أهم ما تم مراعاته عند اجراء التكوين :

- وصف النظام المعلوماتي المالي ORACLE FINANCE وتعريفه مع تحديد الهدف منه ومكوناته.
- تحديد كيفية استخدام برامج تطبيقات النظام.
- عرض نماذج تطبيقات النظام وما يرتبط بها من مدخلاته ومخرجاته.

تعددت استخدامات الأشخاص المستجوبين لنظام المعلومات المالي ORACLE FINANCE، فمنهم من يستخدمه لتسيير الممتلكات ومختلف عمليات الشراء داخل المؤسسة، ومنه من يستخدمه في تسيير التدفقات النقدية والبعض الأخر يستخدمونه في اعداد طلبات الشراء...الخ.

أما بالنسبة لسؤالنا حول مخرجان نظام المعلومات المالي فقد تعددت إجابات أفراد العينة وفيما يلي أهم مخرجاته:

- التقارير والموازنات التخطيطية.
- القوائم المالية (الميزانية، حساب النتائج، تدفقات الخزينة ...الخ)، وهذه التقارير تكون بصفة شهرية، فصلية، نصف سنوية وسنوية.
- مختلف الجداول والملاحق الخاصة بتدفقات الخزينة.
- قائمة الاستثمارات المنقولة.
- قائمة الاستثمارات المعنوية.

أما بالنسبة لأهمية نظم المعلومات المالية فيرى بعضهم "***أعتقد أن نظم المعلومات المالية أصبحت تكتسي أهمية كبيرة في عصرنا الحالي نظرا لما تقدمه من دقة وسرعة في المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات المالية الصائبة والهامة في المكان والزمان الطلوبين***"، ويرى أخر أن "***أهمية نظم المعلومات***

واضحة بشكل كبير لما توضحه وتوفره من فوائد لعملية التطور والتقدم، كما تمكن من اكتساب ميزة تنافسية وتحقيق نتائج بأقل وقت وجهد وتكلفة ممكنة، كما تساعد كذلك في عملية التخطيط وتحليل البيانات"، كما رأى شخص أخر أن أهميتها تكمن في "***توفير المعلومة في وقتها، تسهيل عملية تبادل المعلومات، السرعة والنتائج الصادقة***".

ثالثا: دور نظم المعلومات المالية في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة.

بالنسبة للسؤال الخاص بأنواع القرارات المالية، فتبين لنا أن أغلب الأشخاص لم يستطيعوا ضبط تعريف لهذا المصطلح فقد تناسى بعضهم قرار توزيع الأرباح، كما أن شخص أجاب حول هذا السؤال كالتالي "***قرارات مالية في حالة التأكد: لا يوجد لها أي تأثير على العالم الخارجي وقرارات مالية في حالة المخاطرة وعدم التأكد: تكون في حالة احتمال حدوث تغيرات وظروف يمكن أن تؤثر على القرار***"، كما أجاب شخص أخر بانها "***رفع رأس مال الشركة***"، وشخص أخر عرفها بأنها "***الالتزام بتلبية المعالجات المالية اتجاه الزبائن سواء أشخاص طبيعيين أو أشخاص معنويين***".

كما أكد جل الأشخاص أفراد العينة على أهمية نظم المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية حيث اعتبروا :

- أن المعلومات التي يوفرها النظام المعلومات المالي **ORACLE FINANCE** تمتاز بالدقة.
- أن النظام المعلومات المالي ORACLE FINANCE يوفر المعلومات بالكم المناسب لاتخاذ القرارات المالية.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لنظام المعلومات المالي ودوره في ترشيد القرارات المالية.

ارتأينا في هذا المبحث دراسة نظام المعلومات المالي أوراكل ORACLE FINANCE المستخدم مختلف الأقسام في المديرية العملية للاتصالات بالمدية، وذلك على مستوى قسم المالية والمحاسبة، قسم المشتريات والامداد وفي الأخير قسم الممتلكات والوسائل.

المطلب الأول: نظام المعلومات المالي ORACLE FINANCE.

نظام المعلومات المالي ORACLE FINANCE تم تصميمه لإنشاء العديد من المعاملات المالية وربطها وتخزينها وإعداد التقارير بشأنها، حيث يهدف هذا النظام في الأخير الى إحصاء الأموال.

فبكل بساطة، لن تتمكن أي مؤسسة من البقاء إن لم تمتلك شكلاً من أشكال نظام المعلومات المالي، حيث تحتاج كل مؤسسة إلى أنظمة لإدارة تدفق الأموال إلى نشاطها التجاري وخارجه، كما يسمح كذلك بتحسين الربحية، قياس التدفق النقدي، تحديد الالتزامات الضريبية، والحفاظ على استدامة المؤسسة على المدى الطويل.

أولا: مزايا نظام المعلومات المالي ORACLE FINANCE.

تتضمن برامج نظام المعلومات المالي تلك الأدوات والعمليات التي تدير الدخل والنفقات والأصول وتحكمها، ويعتبر الهدف الأسمى لأي حل من حلول الإدارة المالية ليس فقط الحفاظ على صحة النشاط التجاري اليومي للمؤسسة، إنما تحقيق أقصى قدر من الأرباح وحماية البيانات المالية بشكل مستمر من الغش والسرقة وعلى المستوى الأساسي، يوفر النظام المحاسبي المزايا التالية:

- الإدارة المالية الخالية من الأخطاء : تحتاج المؤسسات في عالم اليوم إلى أكثر من مجرد نسخة رقمية من إمساك الدفاتر التكتيكي باستخدام جداول البيانات يجب أن تقوم برامج الإدارة المالية، بعيدًا عن تسجيل المعاملات فقط، بمساعدة فرق الإدارة المالية في الحفاظ على إدارتها القائمة على الثقة، وتقليل الأخطاء المحاسبية، وتقصير دورات الفواتير، والامتثال لقوانين الضرائب والمتطلبات التنظيمية المتغيرة باستمرار، وتحسين التدفق النقدي اليومي والشهري والسنوي.

- الامتثال لمعايير المحاسبة الحالية والمستقبلية : تضع المعايير المحاسبية الوطنية والدولية قواعد للمؤسسات الخاصة والعامة. ومع قواعد وتعريفات وعمليات معينة، تعمل هذه المعايير على تطبيع المعلومات المالية لكن هذه المعايير تتغير كثيرًا.
- البيانات المالية الدقيقة : ينبغي أن تقوم البرامج المالية بمهام أكثر من مجرد المحاسبة الأساسية، فينبغي أن تكون قادرة على مساعدة المؤسسات على ما يلي: الحد من التكرار في السجلات، وتقديم أفضل الميزانيات، والتنبؤ، والتخطيط، وتمكين إدارة نفقات شاملة وصحيحة التصنيف، وتحقيق تكامل سلس في النظم المصرفية، وتمكين عمليات تدقيق أكثر دقة، والاحتفاظ بسجلات تتبع مفصلة لجميع الأصول والخصوم.
- أمان البيانات والأنظمة : يجب أيضًا أن توفر أنشطة المحاسبة والإدارة المالية والتدقيق أمان أنظمة شامل مع سلامة مطلقة للبيانات تتكامل عبر حل الإدارة المالية بأكمله.
- عمليات المؤسسة المتصلة : بالنسبة للشركات الكبيرة، تعد برامج الإدارة المالية جزءًا من نظام تخطيط موارد المؤسسات (ERP) الذي يربط البيانات المالية وغيرها عبر الحدود بين الشركات أو المصانع أو الأقسام. ويعمل دمج البيانات المالية وتوحيدها على تحقيق التوافق في عمليات المؤسسة ويقلل من التعقيد.
- قابلية التوسع مواكبةً للنمو مع نمو الشركات، تزداد أنظمتها وعملياتها أيضًا. يعني ذلك أن برامج الإدارة المالية يجب أن يكون لديها القدرة على التوسع بسرعة وسهولة للتعامل مع النمو –عبر الأسواق والمناطق الجغرافية والمنتجات.
- الضوابط الداخلية القوية مع تتبع الأموال وإدارتها في جميع أنحاء المؤسسة، يجب أن تساعد أنظمة الإدارة المالية في حماية البيانات الهامة ضد السرقة، والاحتيال، وغيرها من صور الأذى الإجرامي. عندما تشمل حلول الإدارة المالية إدارة المخاطر والامتثال، يمكن للشركات الاستفادة من هذه الإمكانيات بعيدًا عن سجلات المراجعة والتحقق من الأخطاء لتغطي الفصل بين المهام وتخطيط الأدوار للمسؤوليات عبر المؤسسة.

ثانيا: الوظائف الأساسية لنظام المعلومات المالي ORACLE FINANCE.

1- دفاتر الأستاذ GL.

2- الحسابات الدائنة AP.

3- الحسابات المدينة AR.

4- إدارة الأصول FA.

5- إدارة التحصيلات.

6- إدارة نفقات الموظفين.

7- اعداد التقارير والتحليلات.

ثالثا: أهمية نظام المعلومات المالي ORACLE FINANCE.

تقدم Oracle حلول إدارة مالية حديثة قائمة على السحابة تساعد المؤسسات على المنافسة في الاقتصاد الرقمي. وتتضمن هذه الحلول الشاملة الإمكانيات التالية:

1- إعداد التقارير الحديثة ميزة إعداد تقارير قوية في الوقت الحقيقي للتقارير المنشأة مسبقًا والمخصصة، وكذلك تكاملات مُنشأة مسبقًا مع تطبيقات Oracle EPM Cloud. مع إمكانية إعداد تقارير أكثر دقة ومرونة، تستطيع الشركات الانتقال إلى ما وراء جداول البيانات المنفصلة والتقارير المجزأة للاستجابة بشكل أسرع ولمواءمة التخطيط عبر المؤسسة.

2- البنية الأساسية الآمنة والعالمية : أمان شامل من خلال بنية أساسية عالمية تملكها Oracle وتُصممها وتُديرها، مع استخدام مراكز بيانات حديثة مُصممة بالاستعانة بقاعدة بيانات Oracle الرائدة على مستوى المجال بالاستفادة من هذه البنية الأساسية، تدعم حلول الإدارة المالية من Oracle متطلبات الاحتفاظ بالبيانات بالداخل دعمًا تامًا.

3- قابلية التوسع الفائقة : تقدم حلول سحابة Oracle قابلية توسع كبيرة الحجم وعالية السرعةأثناء الاختبار، تم تسجيل مجموعات معقدة من المعاملات المالية بما يفوق 360 مليون معاملة في الساعة.

4- الإدارة المالية الشاملة : تقدم Oracle الحلول المالية الأكثر شمولاً المتاحة، مع تطبيقات لـ المحاسبة الأساسية والإدارة المالية، وإدارة النفقات، وإدارة المخاطر، والامتثال، والمشترياتالمباشرة وغير المباشرة، وإدارة ملفات المشروعات.(PPM)

5- تجربة المستخدم البديهية : تقدمOracle، بدعم نماذج التصميم الحديثة والأدوات الاجتماعية، تجربة مستخدم حديثة تساعد على زيادة الإنتاجية وتشجيع التعاون.

6- أفضل الممارسات : مع تغطية أكثر من 180 عملية تجارية، فإن أفضل الممارسات الحديثة من Oracleتُحسن البراعة المالية. تتماشى برامج الإدارة المالية من Oracle مع هذه العمليات التي تُغير قواعد اللعبة لمساعدة المؤسسات على تسريع الإنتاجية، وتقليل أوقات الإقفال، واكتشاف الرؤى في الوقت الفعلي.

المطلب الثاني: استخدام نظم المعلومات المالية في معالجة القرارات المالية.

بعد قيامنا في المبحث الثاني باجراء دراسة كيفية حول نظم المعلومات المالية ودورها في ترشيد القرارات المالية، باتباع طريقة المقابلة نصف الموجهة، سنحاول في هذا المبحث اجراء دراسة تطبيقية مفصلة لتوضيح كيفية استخدام برنامج المعلومات المالي ORACLE FINANCE في ترشي القرارات المالية (قرار الاستثمار).

أولا: تنفيذ طلب الشراء (طلب القيام بالاستثمار).

أي عملية استثمار في مؤسسة اتصالات الجزائر تسبقها مجموعة من الخطوات الأساسية أهمها ادراج هذا الاستثمار في مخطط العمل السنوي للمديرية الفرعية التقنية والموافقة عليه من طرف المديرية العامة من جهة، ومن جهة أخرى اعداد الدراسة التقنية والمالية لمستلزمات هذا المشروع من طرف المصالح التقنية، بعد ذلك يقوم المدير الفرعي التقني على مستوى المديرية باعداد طلب الشراء (Demande Achat) من خلال برنامج المعلومات المالي ORACLE FINANCE، حيث يحتوي طلب الشراء على المعلومات التالية:

- وصف للمشروع: مثلا انجاز مشروع ربط البلديات بشبكة الالياف البصرية ...الخ.
- طبيعة طلب الشراء: استثمار، مخزونات...الخ.
- رمز النشاط.
- تاريخ طلب الشراء.
- الكمية المطلوب إنجازها بصفة تقديرية.
- التكلفة التقديرية للمشروع.
- الرمز الموازني للمشروع.

بعد ادخال المعلومات السابقة يقوم المدير الفرعي التقني بإرسال طلب المصادقة على هذا المشروع من خلال البرنامج المالي لرئيس قسم المالية والمحاسبة.

ثانيا: المصادقة على قرار الشراء.

بعد قيام المدير الفرعي التقني باعداد طلب الشراء يتم المصادقة عليه من خلال:

1- **رئيس قسم المالية والمحاسبة:** قبل قيام رئيس قسم المالية والمحاسبة بالمصادقة على طلب الشراء على مستوى برنامج المعلومات المالي، يتأكد من طبيعة العملية وهذا من خلال التأكد ما إذا كان هذا الاستثمار ومبلغه المالي مدرج ضمن مخطط العمل المصادق عليه من طرف المديرية العامة، كما يقوم بالتأكد من رقم الحسابي المحاسبي المدرج فيه هذا الطلب وبعدها يقوم بالمصادقة على هذا الطلب وارساله من خلال البرنامج الى المدير العملي.

2- **المدير العملي بالمدية:** يقوم المدير العملي بعد مصادقة رئيس قسم المالية والمحاسبة بالمصادقة على طلب الشراء (الاستثمار)، يقوم هو الأخر بالمصادقة عليه وارساله طلب الشراء الى رئيس قسم المشتريات على مستوى المديرية العملية.

ثالثا: اعداد سند الطلب.

يعتبر رئيس قسم المشتريات على مستوى المديرية العملية بالمدية هو المسؤول عن اعداد سند الطلب، حيث بعد مصادقة المدير على طلب الشراء يقوم رئيس قسم المشتريات باتباع الخطوات والاجراء القانونية للقيام بهذا الاستثمار، حيث يقوم بتنظيم مناقصة وطنية أو استشارة حسب مبلغ الشراء (الاستثمار) هذا الاجراء يمر بعدة مراحل نوجزها:

- الإعلان عن المناقصة الوطنية أو الاستشارة.
- سحب دفتر الشروط من طرف الراغبين بالمشاركة.
- استلام العروض.
- فتح الأظرفة وتقييم العروض من طرف لجنة خاصة يحدد أعضائها بموجب قرار من طرف المدير.
- اعداد محضر خاص بفتح الأظرفة وتقييم العروض وارساله الى رئيس قسم المشتريات.

بعد ذلك يقوم رئيس قسم المشتريات باعداد سند الطلب (Bon de Commande) على مستوى برنامج المعلومات المالي (ORACLE ACHAT)، حيث يحتوي هذا السند على المعلومات التالية:

- معلومات حول مؤسسة اتصالات الجزائر بالمدية.
- معلومات حول الشخص القائم بعملية الشراء.
- اسم المورد، رقم السجل التجاري الخاص به.
- وصف المشروع.
- تاريخ اعداد سند الطلب.
- طبيعة الاستثمار ورمز نشاطه.
- الكمية المطلوب إنجازها وسعر الإنجاز (بناء على تعهد الشخص خلال المناقصة أو الاستشارة).
- المبلغ الإجمالي بدون الرسم على القيمة المضافة، بالإضافة الى المبلغ الإجمالي متضمن كل الرسوم.
- مدة الإنجاز.

رابعا: استلام المشروع واعداد شهادة التنفيذ.

بعد اعداد رئيس قسم المشتريات لسند الطلب والاتفاقية التي تبرم بين اتصالات الجزائر ممثلة بمديرها العملي وممثل عن المؤسسة المتعهدة بإنجاز المشروع، تقوم المصالح التقنية باعداد أمر بمهمة لصالح المؤسسة المنجزة وتقوم بفتح المشروع بحضور ممثلين للمؤسسة وممثل عن المؤسسة المتعهدة بإنجاز المشروع.

وبعد قيام المؤسسة بإنجاز المشروع تقدم طلب باستلام المشروع للمدير، بموجبه يقوم المدير باختيار لجنة تشرف على استلام المشروع ومراقبة كيفية إنجازها من خلال الامضاء على محضر خاص بالاستلام المؤقت للمشروع، يقوم بعدها المدير الفرعي التقني باعداد شهادة التنفيذ على مستوى برنامج المعلومات المالي (Attestation Service Fait).

خامسا: التسجيل المحاسبي لعملية الاستثمار.

بعد قيام مصالح مؤسسة اتصالات الجزائر باستلام المشروع، يقوم ممثل عن المؤسسة المنجزة للأشغال بإيداع فاتورة انجاز الأشغال على مستوى أمانة المديرية، بعدها تقوم مصالح المديرية الفرعية التقنية باعداد ملف الدفع (Dossier de paiement) الذي يحتوي على الوثائق التالية:

- نسخة من اعلان المناقصة أو الاستشارة.
- نسخة من محضر فتح الأظرفة وتقييم العروض.
- نسخة من الاتفاقية المبرمة ما بين اتصالات الجزائر ممثلة بمديرها وممثل عن المؤسسة المنجزة للأشغال.
- طلب الشراء ممضي من طرف المدير الفرعي التقني.
- سند الطلب ممضي من طرف المدير.
- نسخة من أمر بالمهمة.
- نسخة من محضر فتح المشروع.
- نسخة من محضر استلام المشروع المؤقت.
- شهادة التنفيذ ممضاة من طرف المدير الفرعي التقني.
- الفاتورة.
- كشف تفصيلي للأشغال.

بعد تحضير هذا الملف يتم ارساله الى رئيس قسم المشتريات الذي بدوره يتأكد من كيفية انجاز المشروع وما إذا كانت كل الوثائق اللازمة متوفرة، بعد يقوم باعداد طلب الدفع وارسال ملف الدفع الى رئيس قسم المالية والمحاسبة، الذي يقوم بالتأكد من الملف وتسجيله محاسبيا ثم يحول الملف الى رئيس قسم الخزينة الذي بدور يقوم بتحرير الشيك.

سادسا: تسجيل العملية على مستوى قسم الممتلكات.

بعد القيام بالتسجيل المحاسبي للملف (الاستثمار) يقوم رئيس مصلحة الممتلكات على مستوى المديرية العملية للاتصالات بتسجيل عملية الاستثمار على مستوى ORACLE FINANCE FA.

من خلال الدراسة التطبيقية اتضح لنا أن يتم على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر بالمدية اتخاذ القرارات الاستثمارية فقط والتي تكون مصادق عليها في مخطط العمل المعد في أواخر السنة المالية التي تسبق سنة التنفيذ من طرف المديرية العامة، هذه القرارات تخص المشاريع الاستثمارية والبنى التحتية الاصة بربط مختلف بلديات الولاية بشبة الألياف البصرية وكذا اعادة تجديد وتحديث مختلف المراكز والشبكات الهاتفية على مستوى الولاية، بالنسبة للقرارات المالية الأخرى فانها تتخذ على مستوى المديرية العامة ومجلس الادارة.

تعمل نظم المعلومات المالية على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر على تدفق المعلومات المطلوبة الى مختلف المستويات الادارية وكذا مختلف متخذي القرارات في مختلف الأقسام والمصالح، حيث تعتبر المعلومات الأساس الرئيسي اتخاذ القرارات الفعالة، كما تسعى المؤسسة دائما الى تحديث وتطوير نظم المعلومات المالية بما يتناسب مع احتياجاتها متى سمحت لها الفرصة لذلك.

خلاصة

أصبحت نظم المعلومات المالية من انجع الوسائل التي تستخدمها المؤسسات الاقتصادية التي تسمح لها بمعالجة البيانات وتحويلها الى معلومات مالية تساعد متخذي القرارات المالية على ترشيد قراراتهم، فالتطور الذي شهدته مؤسسة اتصالات الجزائر في السنوات الأخيرة جعلها تبحث على نظام معلوماتي مالي يكفل لها السيطرة على كل المعلومات المتوفرة داخل المؤسسة وذلك من خلال تخزينها، معالجتها وتوفيرها لكل متخذي القرارات المالية في مختلف المستويات الادارية حتى يتم اتخاذ أحسن القرارات المالية، كما أن النظام المعلوماتي المالي المستخدم في مؤسسة اتصالات الجزائر يتلاءم مع الاستراتيجيات المتبعة من طرفها.

خاتمة

التطور الهائل في نظم المعلومات المالية والتقنيات المستخدمة أدى الى ضرورة استخدامها من قبل الادارة المالية للعمل على المساعدة في اتخاذ القرارات ودعم عمليات المؤسسة في المجال المالي، حيث تعتبر المعلومات المالية عنصرا هاما وموردا أساسيا تعتمد عليها الادارة لاتخاذ القرارات بالدقة والسرعة المطلوبة، حيث اكتست عملية اتخاط القرارات طابعا مهما في الوقت خصوصا وأن المؤسسات الاقتصادية حاليا تعمل بموارد كبيرة وضخمة وتستثمر أموالا كبيرة، حيث تعتبر عملية اتخاذ القرارات المالية في هذه المؤسسات نقطة البداية لتحقيق الأهداف المرجوة.

فالمؤسسات الاقتصادية الجزائر وخصوصا مؤسسة اتصالات الجزائر ليست بمنعزل عن هذه التطورات من هذا المنطلق قمنا بطرح الاشكالية التالية ما هو ور نظم المعلومات المالية في ترشيد القرارات المالية، حيث وبغرض الاشكالية على اشكالية الدراسة تم تناول في الجانب النظري مختلف المفاهيم المرتبطة بالقرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية وكذا دور نظم المعلومات المالية في ترشيد القرارات المالية، كما هدفنا من خلال هذه الدراسة معرفة ما اذا كانت مؤسسة اتصالات الجزائر تستخدم نظام معلوماتي مالي فعال وقادر على ايصال المعلومات بالمواصفات المطلوبة وفي الوقت المناسب والى مختلف المستويات الادارية بالشكل الذي يسمح لها باتخاذ وترشد القرارات المالية.

اعتمدت الدراسة على طريقتين في الجانب التطبيقي، أولها طريقة المقابلة الشخصية نصف الموجهة لجمع المعلومات حيث تم تصميم دليل المقابلة وتم اجراؤها على مجموعة من الأفراد والبالغ عددهم 10 تم اختيارهم بحكم استخدامها للنظم المعلومات المالية وكذا اتخاذ القرارات المالية، ثانيا وباعتبار أن نظم المعلومات المالية ذات اهمية كبيرة في اتخاذ القرارات المالية تم اجراء دراسة تطبيقية من خلال مختلف المصالح في المؤسسة ذات العلاقة بالموضوع للوقوف على الدور الذي تلعبه هذه النظم في ترئيد القرارات المالية.

اختبار الفرضيات:

- تتمثل القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية في قرار التمويل، الاستثمار وتوزيع الأرباح وهو **ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.**
- الاستخدامات التي توفرها نظم المعلومات المالية تساعد في زيادة فعالية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية وهو ما يؤكد **صحة الفرضية الثانية.**

- من خلال الدراسة الكيفية والتطبيقية، اتضح لنا أن لنظام المعلومات المالي دور في ترشيد القرارات المالية في مؤسسة اتصالات الجزائر،وذلك من خلال قيامه بتوفير معلومات تاريخية أو حالية يتم استخدامها في اتخاذ قرارات مالية مستقبلية وهو ما يؤكد **صحة الفرضية الثالثة**.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بالجانب النظري والتطبيقي للدراسة.

النتائج المتعلقة بالجانب النظري:

من خلال عرضنا الجانب النظري للدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن إدراج أهمها في:

- إن المؤسسة الاقتصادية مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها فإنها تنشأ لغرض تحقيق غاية معينة أو هدف رئيسي، يتم تحقيقه عبر جملة من الأهداف الفرعية التي تصب في مسار الهدف الرئيسي.
- القرار المالي هو كل قرار يوازن بين الحصول على أموال وامتلاك أصول، بحيث يهدف إلى تمويل استثمارات مع تحقيق أقصى ربح لتعظيم قيمة المؤسسة.
- تتنوع القرارات المالية في المؤسسة ما بين قرارات طويلة، متوسطة وقصيرة الأجل.
- تهتم القرارات المالية بتحديد حجم الأموال اللازمة والسيولة النقدية وطرق التمويل، كما تقوم بتحديد نسبة الأرباح المطلوب تحقيقها وكيفية توزيعها، وتنقسم القرارات المالية إلى: قرار التمويل، قرار الإستثمار وقرار توزيع الأرباح.

- البيانات عبارة عن تدفقات لحقائق خام (أولية) تعبر عن أحداث معينة، ليس لها قيمة بشكلها الأولي، هذا ما لم تتحول إلى معلومات مفهومة ومفيدة.

- تعرف قاعدة البيانات على أنها مخزن لجميع البيانات ذات العائدية والأهمية لمستخدمي نظام المعلومات.

- تعتبر المعلومة كل ما يصل إلى علم الفرد سواء بالقراءة أو بالاستماع أو بالمشاهدة، وتتعلق بجوانب وأمور تتصل بحياة الإنسان، والأوضاع المحيطة به، والعلاقات التيّ يقيمها، والظروف التيّ تلازمه، والإمكانيات المتاحة له، والأحداث التيّ يجابهها من وقت لأخر.

- يعرف نظام المعلومات بأنه إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد (البشرية والآلية) لتحويل المدخلات (البيانات) على مخرجات (المعلومات) لتحقيق أهداف المشروع.

النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي:

من خلال قيامنا بتحليل دور نظم المعلومات المالية في ترشيد القرارات المالية في اتصالات الجزائر بالمدية توصلنا الى العديد من النتائج لعل أبرزها:

- تعد مؤسسة اتصالات الجزائر أحد أبرز المؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر، حيث تحتل المرتبة الثانية من حي تحقيق رقم الأعمال بعد مؤسسة سوناطراك.
- تتوفر المؤسسة على كوادر بشرية أغلبها من خريجي المؤسسات الجامعية الجزائرية والتي اكتسبت خبرات متنوعة الأمر الذي ينعكس على المؤسسة بالايجاب.
- تستخدم مؤسسة اتصالات الجزائر أحد أحدث الأنظمة المعلوماتية المالية المتطورة في العالم.
- تتسم المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المالي ORACLE FINANCE في مؤسسة اتصالات الجزائر بالقة.
- يساعد نظام المعلومات المستخدم في اتصالات الجزائر بتوفير الكم المناسب من المعلومات لمتخذي القرارات المالية في المؤسسة.
- يفيد نظام المعلومات المالي المستخدم في تخزين المعلومات المالية التاريخية وتوفيرها لمتخذي القرارات المالية لاتخاذ قرارات مستقبلية.

التوصيات:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل دور نظم المعلومات المالية في ترشيد القرارات المالية في مؤسسة اتصالات الجزائر، وبناءا على ذلك توصي الدراسة بما يلي:

1- ضرورة السعي لمواكبة كل التطورات الحاصة في مجال نظم المعلومات المالية بهدف ترئيد القرارات المالية.
2- تكثيف الدورات التكوينية لمختلف مستخدمي نظم المعلومات المالي لزيادة كفاءتهم.
3- السعي الى توحيد نوع البرامج المعلوماتية المستخدمة ما بين المصالح لزيادة فعاليتها.

أفاق الدراسة.

يمكن طرح أفاق جديدة للبحث تتمثل في :

- اجراء دراسة مقارنة لدور نظم المعلومات المالية في ترشيد القرارات المالية في عدة قطاعات اقتصادية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

الكتب.

1- أحمد محمد المصري، الإدارة الحديثة "اتصالات معلومات – قرارات"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2008.

2- الخطيب أحمد، زيغان خالد، إدارة المعرفة ونظم المعلومات، عالم الكتب الحديثة وجدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

3- أمين السيد أحمد لطفي، تخطيط الأرباح باستخدام نماذج محاكاة المنشأة profit planning by corporate simulation models، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

4- إيمان فاضل السمراني، هيثم محمد الزعبي، نظم المعلومات الإدارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

5- بشير العلاق، مبادئ الإدارة، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008.

6- جمال الدين لعويسات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومه، الجزائر، 2003.

7- جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال "مدخل وظيفي"، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.

8- حسن القاضي، مأمون توفيق حمدان، مدخل معاصر في بناء نظرية المحاسبة، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.

9- حسين أحمد حسين علي، نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

10- حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار، الجزائر، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

11- حماني الزهرة، بن بوذينة فاطمة الزهراء، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المالية، مرجع سبق ذكره.

12- حمزة محمد الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص56.

13- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

14- خالص صافي صالح، رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

2007.

15- خشبة محمد السعيد، نظم المعلومات "المفاهيم التحليل التنظيم"، مطابع الوليد، القاهرة، 1992.

16- دريد كامل آل شيب، مبادئ الإدارة المالية، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2009.

17- زيد منير عبوي، القيادة ودورها في العملية الإدارية، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

18- سعد غالب ياسين، نظام المعلومات الادارية، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

19- سلطان ابراهيم، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.

20- سليم الحسنية، نظام المعلومات الإدارية، الطبعة الثالثة، دار الوراقة للنشر والتوزيع عمان 2006.

21- سليمان مصطفى الدلاهمة، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، 2008.

22- سيد الهواري، الإدارة المالية" منهج اتخاذ القرارات"، الطبعة السادسة، مكتبة عين الشمس، مصر، 1996.

23- سيد الهواري، الإدارة المالية (منهج اتخاذ القرارات)، مكتبة عين الشمس، مصر 1996.

24- سيد غالب ياسين، نظم المعلومات الإدارية، دار اليازوري العلمية، الأردن، 1998.

25- عامر قندجيلي وعلاء الدين الجنابي، نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2005.

26- عبادي عبد القادر، دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة شلف سنة 2008.

27- عبد الرزاق بن جيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2002.

28- عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

29- عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2004.

30- عبد السلام أبو قحف، التسويق وجهة نظر معاصرة، مكتبة وطبعة الإشعاع الفني، الإسكندرية.

31- عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة الاستراتيجية إدارة جديدة في عالم متغير، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2004.

32- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، القاهرة، 2002.

33- عبد الغفار حنفي، إستراتيجية الإدارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية (جامعة الإسكندرية، المكتب العربي الحديث الناشر، 2008.

34- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية "مدخل اتخاذ القرارات" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

35- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل إتخاذ القرار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

36- عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، مصر، 2006.

37- عبد الوهاب رميدي وعلي سملي، المحاسبة المالية، مطبعة دار هومة، بوزريعة، الطبعة الأولى، الجزائر،2011.

38- عدنان هاشم رحيم السامرائي، الإدارة المالية" منهج التحليل الشامل"، الطبعة الثانية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1997.

39- عطا الله احمد الحسبان، عطا الله مُحَمَّد الحسبان، نظم المعلومات المحاسبية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

40- علي عباس حسين، الإدارة العامة "مدخل للعلوم الإدارية"، مكتبة المدبولي، القاهرة، 1997.

41- عماد الصباغ، نظم المعلومات، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2000.

42- عماد الصباغ، نظم المعلومات (ماهيتها ومكوناتها)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000.

43- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2003.

44- عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

45- كامل السيد غراب، نظم المعلومات الإدارية، مدخل إداري، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1984.

46- كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية،

.2003

47- ليث عبد الله القهيوي، زياد كامل اللالا، بلال محمود الوادي، جودة المعلومات والذكاء الاستراتيجي في بناء المنظمات المعاصرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.

48- محمد احمد حسان، نظم المعلومات الادارية، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر،2008 .

49- محمد أكرم العدلوني، العمل المؤسسي، دار بن حزم، لبنان، الطبعة الأولى،2002.

50- محمد الصيرفي، نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة طيبة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2005.

51- محمد الفيومي، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية في المنشات المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999.

52- محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية، مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 2004.

53- محمد عبد الحسين آل فرج الطائي، مدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2004.

54- محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبة في مجالات القياس والعرض والافصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2004.

55- محمد نور برهان، غازي ابراهيم رحو، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن.

56- مؤيد فضل، تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، 2009.

57- ناصر دادي عدون، اقتصادية المؤسسة، دار المحمدية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1998.

58- ناصر نورالدين عبد اللطيف، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، الإسكندرية، 2005.

59- نهال فريد مصطفى، نبيلة عباس، أساسيات الأعمال في ظل العولمة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،

60- نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، اطبعة الخامسة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.

61- وليد إسماعيل السنو وآخرون، الاقتصاد الإداري (مدخل كمي وإستراتيجية اتخاذ القرار)، الطبعة الأولى، دار الأهلية، الأردن.

الرسائل الجامعية.

1- أحمد حسين أحمد المشهراوى، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية (دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2005)، مذكرة ماجستير، منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

2- أدراغ خولة، مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص فحص محاسبي، بسكرة، 2016/2015.

3- العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010-2011.

4- أوراغ خولة، مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.

5- حراش معاذ ونمر أحمد، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة آكلي محمد أو الحاج، البويرة، 2015/2014.

6- حماني الزهرة، بن بوذينة فاطمة الزهراء، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المالية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، المدية 2015-2016.

7- درحمون هلال، المحاسبة التحليلية نظام معلومات لتسسير ومساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005.

8- طرابلسي سليم، تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الجزائرية، رسالة ماجيستر، جامعة الحاج خيضر، باتنة، 2009.

9- عباسي عصام، تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2011-2012.

10- قساوي أحلام، دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.

11- محمود محمد الزيود، دور أنظمة المعلومات في تحسين فاعلية عملية اتخاذ القرارات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

الملتقيات.

1- مليكة زغيب، إلياس بوجعادة، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة 14-2009/02/15، ص 02.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسة.

Livres

1- BARNETO, P., GREGORIO, G., DSCG2 Finance Manuel et Applications, 5e Edition, Dunod, 2015.
2- Camille maligne, Organisation du système d'information de gestion, Edition faucher, Paris, 2001.
3- DEGOS, J., G., GRIFFITHS, S., Gestion financière de l'analyse à la stratégie, éditions d'organisation, 2011.

financières et ambition stratégique, Gestion 2000, 1998.

4- LE VIGOUREUX, F., La décision d'investissement, entre normes
5- M.Darbelet, L.Izard, MScaramuzzi, Notions fondamentales de gestion d'entreprise, organisation, fonction et stratégie, Foucher.
6- Pierre conso, Farouh Hemici, Gestion Financière de l'entreprise, 9eme édition, DUNOD, Pars, 1999.

رابعا : مواقع الإنترنيت

WWW.ALGERIA.DZ 12/03/2019. 10.38 H

الملاحق

الملحق رقم (01):نموذج المقابلة.

1- تقديم البحث

تندرج هذه المقابلة في إطار التحضير لمذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية المؤسسة بجامعة المدية، والموسومة ب دور نظم المعلومات المالية في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.

في إطار المقابلة سنتناول المحاور التالية: المعلومة المالية، نظم المعلومات المالية، القرارات المالية، دور نظم المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة اتصالات الجزائر.

2- معلومات حول الشخص المعني بالبحث.

المؤهل العلمي:.....

.....

الخبرة المهنية في المؤسسة: .....

.....

الوظيفة الحالية: .....

.....

3-محاور البحث.

3-1-المحور الأول: أهمية المعلومة المالية في المؤسسة.

- بالنسبة للمؤسسة، ما المقصود بمصطلح المعلومة المالية؟

.....

.....

.....

.....

.....

- ما درجة صدق المعلومة المالية؟

.....

.....

.....

.....

.....

- ما مصادر المعلومة المالية؟

.....

.....

.....

.....

.....

- المعلومة المالية، لمن؟ ولماذا؟

.....

.....

.....

.....

.....

3-2-المحور الثاني: نظم المعلومات المالية، العصب الاستراتيجي في المؤسسة.

- ما المقصود بنظم المعلومات المالية؟

.....

.....

.....

.....

.....

- هل اجروا مستخدمو نظم المعلومات المالية في المؤسسة للتكوين حول النظام؟

.....

.....

متى؟.....

مدة التكوين:.....

- منذ متى تعمل بهذا النظام المعلوماتي المالي؟

.....

.....

- هل تحوزون على وثائق توضح كيفية استخدام برامج النظام؟ وماذا تتضمن هذه الوثائق؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- ما هي استخداماتكلنظم المعلومات المالية؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- ما هي مخرجات نظم المعلومات المالية في مجال عملكم؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- ما أهمية بنظم المعلومات المالية من وجهة نظركم؟

.....

.....

.....

.....

.....

3-3-المحور الثالث: دور نظم المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة.

- ما المقصود بالقرارات المالية من وجهة نظركم؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- ما أنواع القرارات المالية في المؤسسة؟

.....

.....

.....

.....

.....

- كيف يتم استخدام نظم المعلومات المالية في عملية اتخاذ القرارات؟

.....

.....

.....

.....

.....

- ما هي إيجابيات استخدام نظم المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة؟

.....

.....

.....

.....

.....

- ما هي سلبيات استخدام نظم المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة؟

.....

.....

.....

.....

.....

الملحق رقم (02): نموذج طلب الشراء.

ALGERIE TELECOM GROUPE

Délégation Régionale des Télécommunications BLIDA
Direction Opérationnelle des Télécommunication MEDEA

ALGERIE TELECOM – SPA
SPA au Capital Social de 61 275 180 000 DA
Siège Social : R.N N°5 Cerq Maisons
Mohammadia - Alger-

DEMANDE D ACHAT N 171014

Page 1 de 1

Approbateur : TECH - DOT MEDEA TERKMANE, M. NADJIB
Date : 05-sep-2017
Demandeur : DOT MEDEA DEMANDEUR, Mr. DOT MEDEA
Date d approbation : 05-sep-2017

OBSERVATION Travaux pose de câble a Fibre Optique en conduite

Nature	Code	DESIGNATION	UdM	Cde Bdg	Cde Action	Quantité Demandée	Prix Estimatif
Prestation Service	SP.05.17.0121	TRAVAUX CABLE FIBRE OPTIQUE	Each			1	

DZD

Avis G/S (1) :	Date de Besoin (2) :	Sous-Directeur Métier:	Choix de Procedure (3) :
Disponible	Normal :		Appel d Offre
Non disponible	Urgent :		Consultation
VISA :	VISA :	VISA :	Bon de Commande
Date :	Date :	Date :	

الملحق رقم (03): نموذج سند الطلب.

ALGERIE TELECOM - GROUPE
EPE SPA au capital de 61.275.180.000 DA RC 02 B 18 083

Délégation Régionale des Télécommunications Blida
Direction Opérationnelle des Télécommunications Medea
Département Patrimoine et Moyens
Tél: .....
Fax: .....

Nom :
Adresse :
MEDEA
Tél/Fax:

Contact:
Phone: ---.--.--.--
Statut: Approuvé, Réservé

Bon de commande N° : 170292 Du 07/09/2017

Description: Travaux pose de câble a Fibre Optique en conduite

Facture pro-forma N°:NS

Facture en quatre(04) exemplaires (mentionnant le N° de commande ci-dessus)

N° Ordre	Désignation	UM	Qté	Prix Unitaire HT	TVA	Montant (HT)
1	Travaux Câbles Fibre Optique	Unité	1		19	

Délai de garantie :
Délai de livraison/prestation de service : NS
Mode de paiement : Chéque

Montant Total HT :	
TVA :	
Fret/Freight :	0,00
Remise/Ristourne :	0,00
IBS :	
Montant Total TTC :	DZD

Observation : NS

Le Directeur Opérationnel des Télécommunications
Nom :
Visa :

الملحق رقم (04): نموذج شهادة التنفيذ.

	ATTESTATION DE SERVICE FAIT	Ref : ..... Date : 19-dec-2018 Version : ..... Page 1159 de 1633
N ...180578.	L I E U MÉDÉA	Fournisseur : ETB T.C.E LOUNIS HOCINE
	Date de Reception :	N- de la Commande : 170292

Compte Comptable	Code Article	Designation	Unite	Quantites	Prix Unitaire	Montant
	SP.05.17.0121	TRAVAUX CÂBLES FIBRE OPTIQUE	Each			

Signature

Total HT

Observations

Je soussigné(e), Monsieur Le Sous-Directeur / Madame La Sous-Directrice de la structure porteuse du projet atteste que les:
Travaux / Prestations / Fournitures
ont été exécutées conformément aux engagements contractuels et le service fait est prononcé sans réserves.

Demandeur :

DOT MEDEA DEMANDEUR, Mr. DOT MEDEA